جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم: علوم الإعلام والاتصال

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص اتصال وعلاقات عامة

بعنوان :

معايير العمل الصحفي في المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة الجزائرية

دراسة ميدانية على الموقع الإلكتروني الإخباري أخبار دزاير

إعداد :

بورزق صبرين

بوسيف أمينة

تحت اشراف:

د.حجار خرفان خير الدين

الاسم واللقب:	الجامعة:	الصفة:
مساعدي حسين	جامعة عمار ثليجي/الاغواط	رئيسا
حجار خرفان خير الدين	جامعة عمار ثليجي/الاغواط	مشرفا ومقررا
آيت قاسي ذهبية	جامعة عمار ثليجي/الاغواط	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021 / 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

الحمد لله العلي القدير، نحمده ونشكره وبه نستعين، الذي هدانا الى سبيل العلم ولولاه لما كنا لنهتدي والذي وفقنا بواسع رحمته وكامل قدرته في اجتياز هذه الدراسة

نتقدم بالشكر والتقدير الى الأستاذ "حجار خير الدين" الذي تحمل مسؤولية الإشراف على دراستنا والذي لم يبخل علينا بتقديم المساعدات والتوجيهات دون أن ننسى تقديم الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا دعوة مناقشة هذه المذكرة

وإلى الإعلامي أستاذ "كريم يحي" الذي وافق على التواصل معنا ومنحنا وقته ولإفادتنا بأهم النقاط التي تفيد دراستنا

وإلى كل أصدقائنا وزملائنا من جامعة عمار ثليجي بالأغواط وإلى كل الأساتذة والدكاترة الكرام.

إهداء

الحمدلله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى

اما بعد:

الحمدلله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي، هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى

الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولاتزال من إخوة وأخوات رعاهم الله ووفقهم :

منال فاطمة الزهراء، محمد، عبد النور،إبراهيم الخليل

إلى كل قسم إعلام وإتصال وجميع دفعة 2022م

جامعة عمار ثليجي- الأغواط –

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي،وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي.

أمينة بوسيف

إهداء

الحمدالله الذي تتم به الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم سيدنا وحبيبنا محمد عليه ازكى الصلاة والتسليم وعلى أله وصحبه أجمعين

أهدي هذا العمل إلى محبي علوم الإعلام والاتصال علما وفنا وإلى الباحثين في محرابه والمتخصصين فيه

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الوالدين الكريمين، إلى "أمي الغالية" و "أبي الغالي" أطال الله في عمرهما ورزقهما الصحة والعافية، إلى شعلة النور وسندي في الحياة إليكم يا إخوتي كل باسمه "أختي الحبيبة انشراح" وإلى إخوتي "محمد، موسى، منير".

وإلى بركة العائلة جدي أطال الله في عمره "عبد الرحمن مجدوب".

وإلى خالاتي العزيزات حفظهم الله لي "عائشة، زهرة، فريحة" وإلى أولادهم وأقاربي جميعا.

دون أن أنسي رفقاء الدرب وزميلاتي في الدراسة خصوصا "فريحة، إكرام، امنة، وئام، إيمان، عبير".

وإلى كل من وقفى بجانبي ودعمني وساعدني تحياتي الخالصة لكم جميعا.

بورزق صبرين

ملخص الدراسة:

تهدف دراسة "**معايير العمل الصحفي في المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة، دراسة ميدانية على موقع الالكتروني الاخباري الخاص اخبار دزاير**"، الى معرفة درجة التزام مشرف الموقع بالمعايير المهنية والأخلاقية في ممارسة مهنته وقد جاءت هذه الدراسة في ظرف غير بعيد عن افتتاح الموقع الالكتروني الاخباري "**اخبار دزاير**"، والذي اطلق يوم 03 ماي 2018م والذي يصادف اليوم العالمي للصحافة، وانطلاقا من ذلك جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهم المعايير المهنية والأخلاقية للعمل الصحفي لأن من متطلبات نجاح العمل المهني التزام الممارس بهذا النظام الأخلاقي او الدستور المهني الذي يمنع تعرضهم لتضارب المصالح، وتحد من مخاطر التأثير على ما يتخذون من قرارات مهنية تتعلق بالإنتاج والنشر حول مختلف القضايا التي تهتم بها المؤسسة الإعلامية التي يعملون بها.

واعتمدنا قي دراستنا على أداة المقابلة في جمع البيانات، بناء على إشكالية الدراسة وعلى ما ترمي اليه أهدافها وطبقت على الدراسة "المقابلة المقننة"، وخَلُصَتْ الدراسة على النتائج التالية: فقد تبين بأن المعايير المهنية في العمل الصحفي يتحلى بها صاحب الموقع الالكتروني "أخبار دزاير" من خلال مراعاة القواعد الأساسية للكتابة الإعلامية واتباع قواعد محددة لتحرير الخبر الصحفي والاهتمام بمعايير جودة الصورة والإخراج، على رغم الصعوبات والعراقيل التي يوجهها سواء من طرف بعض المسؤولين الذين لا يدركون أساسا طبيعة العمل الصحفي او عدم قبول بعض المواضيع من طرف رئيس التحرير او رئيس القسم المحلي وذلك بغرض عدم توافقها مع الخط الافتتاحي للمؤسسة.

الا أن المعايير الأخلاقية للعمل الصحفي، خاصة المواثيق والتشريعات المنظمة للمهنة تحظى بقبول وتحفظ من طرف صاحب الموقع وذلك لأنها تنظم سيرورة العمل الصحفي في الجزائر، كما وتوصلت الدراسة بأن هناك موافقة على فكرة الرقابة على المنشورات وذلك لحماية المجتمع واحترام توجهاته الفكرية والثقافية، وتغطية على مختلف التظاهرات الثقافية داخل البلد، كما وتحظى مصداقية الخبر لدى المشرف على أهمية بالغة على غرار السبق الصحفي الذي لا يجعله من أولوياته.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ-ج
الإطار المنهجي للدراسة	
الإشكالية	**7**
التساؤلات	**9**
أسباب اختيار الموضوع	**9**
أهداف الدراسة	**10**
أهمية الدراسة	**10**
نوع الدراسة ومنهجها	**11**
مجتمع الدراسة وعينته	**12**
أدوات جمع البيانات	**12**
المفاهيم والمصطلحات	**14**
الدراسات السابقة	**16**
الإطار النظري للدراسة	
الفصل الأول: معايير والقيم الاخلاقية لمهنة الصحافة	
تمهيد	**27**
المبحث الأول: محددات الصحافة والعمل الصحفي	
المطلب الأول: تعريف الصحافة ونشأتها	**28**
المطلب الثاني: وظائف الصحافة	**33**

المطلب الثالث: معايير العمل الصحفي	**36**
المطلب الرابع: الصحفي ومجالاته والتزاماته القانونية في القانون الجزائري	**39**
المبحث الثاني: أخلاقيات الصحافة ومواثيق الشرف المهنية في الجزائر	
المطلب الأول: أساليب الحصول على المعلومات	**46**
المطلب الثاني: أخلاقيات مهنة الصحافة ومواثيق الشرف	**48**
المطلب الثالث: مهنة الصحافة في الجزائر	**50**
المطلب الرابع: الصحافة الالكترونية في الجزائر	**57**
الخلاصة	**60**
الفصل الثاني: المواقع الإلكترونية الإخبارية الخاصة	
تمهيد	**63**
المبحث الأول: طبيعة المواقع الإلكترونية الإخبارية الخاصة	
المطلب الأول: تعريف المواقع الإلكترونية	**64**
المطلب الثاني: نشأة وتطور المواقع الإلكترونية	**65**
المطلب الثالث: أنواع المواقع الإلكترونية	**66**
المطلب الرابع: معايير تقييم جودة المواقع الالكترونية	**73**
المبحث الثالث: محددات المواقع الإلكترونية	
المطلب الأول: مميزات المواقع الإلكترونية	**76**
المطلب الثاني: خدمات المواقع الإلكترونية وأسباب استخدام الجمهور لها	**78**
المطلب الثالث: مهارات التحرير الإلكتروني	**80**
المطلب الرابع: مواثيق الشرف والضوابط المهنية الأخلاقية في البيئة الإلكترونية	**83**
الخلاصة	**84**
الإطار التطبيقي للدراسة	

أولا: بطاقة فنية حول الموقع الالكتروني الاخباري "أخبار دزاير"	**91**
ثانيا: حدود الدراسة	**94**
ثالثا: تحليل نتائج الدراسة	**95**
رابعا: عرض النتائج	**109**
خاتمة	**112**
قائمة المصادر والمراجع	
قائمة الملاحق	

مقدمة

مقدمة:

يتسم العصر الذي نعيشه بالعديد من المتغيرات المتسارعة والثورات العلمية المتلاحقة في مختلف المجالات الحياتية، وعلى رأسها الثورة التكنولوجية التي اقتحمت عالم الاتصال، والتي طالت تأثيراتها وسائل الإعلام وعلى رأسها الصحافة، لتجد نفسها داخل وسيط يحتمل أن يكون بديلا للصحافة الورقية، هذا النمط الجديد نشأ وتبلور في بيئة الكترونية، ومع التطور المذهل والسريع في مجال تقنية المعلومات، أصبح العالم اليوم يعيش عصر جديد يسمى عصر المعلوماتية، حيث أحدثت شبكة الأنترنيت ثورة في عالم الاتصالات والمعلومات والتي استطاعت وفي وقت قصير الدخول في جميع ميادين الحياة الاقتصادية، التعليمية السياسية، والاجتماعية... وأثرت بشكل خاص على وسائل الاعلام التقليدية.

إن الأحداث الحاصلة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال أدت إلى استقطاب الصحفي ودمجه ضمن البيئة الاتصالية الجديدة بحيث استفاد من الخدمات التي تقدمها هذه الشبكة، واستغل إمكانياته الهائلة فأخذت المواقع الالكترونية تبث موادها عبر صفحاتها على الأنترنيت ومن هنا تسابقت الصحف العالمية والعربية إلى إنشاء مواقع إخبارية خاصة بها.

إن التحولات في بيئة الاعلام الالكتروني مكنت من توظيف مخرجات البيئة الاتصالية في إحداث تغيرات هامة في مجال الممارسة الصحفية، حيث تم توظيفها في عمليات صناعة الأخبار والمعلومات كما تمكنت هذه المواقع من تقديم الأخبار والأحداث عبر عدة طرق ووسائل بواسطة نماذج مختلفة من التصميم.

وأشارت الدراسات إلى وجود علاقة بين هذه المواقع الإخبارية وبين الصحفيين حيث تعطي لعملهم قوة دفع متجددة، باعتبارهم ركائز المجتمع، فهذه المواقع ساهمت بشكل كبير في الممارسة الصحفية، بعدما كانت هذه الأخلاقيات في الاعلام الكلاسيكي تضبط الممارسات الصحفية، في ظل الميديا الجديدة التي أتاحت ديمقراطية نشر الأخبار والمعلومات، رغم هذا يظل الصحفي ملزما بأخلاقيات الممارسة الإعلامية في المواقع الإخبارية الإلكترونية.

وهنا لابد من وجود تشريعات ومواثيق تنظم عمل الصحافة فكل مؤسسة إعلامية تسعى لاهتمام بموضوع معايير المهنة وأخلاقية من باب مسؤولياتها الاجتماعية اتجاه جمهورها من جهة، لأجل

المحافظة على سمعتها من جهة أخرى، الشيء الذي يؤهلها إلى احتلال مكانتها والمحافظة على مصداقيتها لدى الجمهور وبالتالي لا تفقد قدرتها على التأثير.

وقد اعتمدنا في دراستنا على الإشكالية التي تم فيها إدراج السؤال الرئيسي ثم أسباب اختيار الموضوع والأهداف وأهمية الدراسة ومنهج الدراسة بحيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، لأنه الأكثر ملاءمة لدراسة مثل هذه المواضيع، ولمعرفة جميع القواعد والمبادئ السلوكية والأخلاقية التي يجب التزامها من طرف مشرف الموقع "**أخبار دزاير**" واعتمدنا كذلك على فصلين في الإطار النظري للدراسة:

الفصل الأول: قسمناه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول: محددات الصحافة والعمل الصحفي، مفهومها نشأتها ووظائفها، ومعايير العمل الصحفي والتزاماته القانونية وحقوقه الأساسية في القانون الجزائري، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان أخلاقيات الصحافة ومواثيق الشرف في الجزائر، تناولنا فيه أساليب الحصول على المعلومات وأخلاقيات مهنة الصحافة ومواثيق الشرف والصحافة في الجزائر، ومهنة الصحفي في القانون الأساسي في الجزائر.

أما **الفصل الثاني:** قسمناه الى مبحثين تناولنا في المبحث الأول طبيعة المواقع الالكترونية مفهومها ونشأتها وتطورها، أما المبحث الثاني جاء بعنوان أنواع ومعايير تقييم جودة المواقع وبخصوص المبحث الثاني قمنا بدراسة خدمات المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة ومميزاتها، وأسباب استخدام الجمهور لها، ومهارات التحرير الالكتروني وقمنا أيضا بعرض مواثيق الشرف والضوابط المهنية (الأخلاقية) في البيئة الالكترونية.

الإطار المنهجي للدراسة

خطة الإطار المنهجي للدراسة

1. إشكالية الدراسة وتساؤلاته
2. أسباب اختيار الموضوع
3. أهداف الدراسة
4. أهمية الدراسة
5. نوع الدراسة
6. منهج الدراسة
7. مجتمع الدراسة
8. عينة الدراسة
9. أدوات جمع البيانات
10. المفاهيم والمصطلحات
11. الدراسات السابقة

الإشكالية:

لقد عرف الانسان الصحافة منذ القدم، فقد أخذ يكتب عن طريق النقش على الطين والحفر على الحجارة ثم كتب بيده على الجلود وعلى ورق البردي الى ان عرف الطباعة الآلية الحديثة، بعد ان تم اختراع آلة الطباعة عام 1445م، والتي كانت بمثابة الإعلان الصريح عن مولد عصر القراءة والكتابة الجماهيرية عبر الوسائل المطبوعة، ومن ثم الصحف التي غيرت من طبيعة الحياة وحطمت البعدين الزماني والمكاني فقد أصبحت الصحافة تلعب دورا رئيسيا في كل المجتمعات فهي تساهم في ترقيتها وتطويرها، كما لها دور فعال في عملية الإصلاح والتطور الديمقراطي، فأصبحت من مظاهر قوة الدول قوة إعلامها.

فلم يتهاون الصحافيين عن ابتكار وتطوير مبادئ ومعايير عامة أخلاقية وسلوكية يلتزمون بها، أيا كانت طبيعة مسؤولياتهم ومهامهم التحريرية والوظيفية حتى يسترشدوا بها في كل الأوقات لتصون ممارستهم لمهنة الصحافة على المستويين الفردي والجماعي، والالتزام في سلوكهم تجاه انفسهم واتجاه الاخرين بمبادئ وقيم أساسية، أي أن الالتزام يقع على كل واحد منهم بصفة شخصية ليكون سلوكا سليما واخلاقيا عن طريق حق التعبير والكلام وحق طباعة الاخبار ونشرها، وضبط المعايير السلوكية والقواعد الأخلاقية التي تنبع من قواعد المهنة ذاتها، ولربما يقع على عاتق كل صحفية او صحفي ان يستوعبها بدقة وان تحرص كذلك كل مؤسسات الاعلام على تدريب صحافيها عليها ومناقشتها لإيجاد افضل السبل لنجاحها وتخطي الصعوبات التي تعترض الصحفيين كأفراد ومجموعات والحرص على احترامها في كل الأوقات.

وتشهد وسائل الاعلام في الوقت الحاضر تطورات سريعة ومتلاحقة بشكل متزايد وغير مسبق سواء في طريق تقديم الرسالة الإعلامية او محتواها (النصوص، الصور، الرسوم، ومقاطع الصوت والفيديو) ناهيك عن التفاعلية التي اتسم بها الاعلام الجديد وكان من أبرز ما تحقق في هذه الثورة ظهر ما يسمى النشر الالكتروني او النشر عبر الانترنت.

واستغلت وسائل الاعلام هذه الثورة على شبكة الانترنت وامكانياتها الهائلة فظهرت الصحافة الالكترونية حيث اخذت الصحف تنشر موادها على صفحاتها عبر الانترنت وتسابقت الصحف العالمية والعربية الى انشاء مواقع الكترونية الخاصة بها.

وكانت الصحافة الجزائرية كمثيلاتها في الدول العربية التي لاحقت التطور التكنولوجي واستخدام شبكة الانترنت، وبدأت في الظهور في أواخر عقد التسعينات ورغم انها كانت متأخرة نوعا ما الا انها

استطاعت ان تتخذ لها مكانة في السوق الإعلامي الجزائري، مع العلم ان اول تجربة للصحافة الالكترونية في الجزائر كانت عبارة عن نشر ونسخ الكتروني للصحف الورقية المطبوعة والتي انفردت بمضامين واشكال وخصائص ميزها عن باقي وسائل الاعلام التقليدية، فهي اتاحت النشر الالكتروني المتطورة للمتلقي خاصة التفاعل مع مضامينها وتحديد اتجاهاتهم نحو ما تعرضه من مواد إعلامية، اذْ إن التفاعلية الحقيقية قد شجعت الجمهور على المشاركة الإيجابية في استقبال المادة الإخبارية، فإذا تضمنت المواقع الإخبارية على مميزات وخدمات، تجذب بذلك المترددين عليها للعودة اليها مرة أخرى، وعند ذلك ستُصبح المواقع أكثره شهرة واكثر جاذبية للمعلنين وعليه فإن توفر إمكانيات التفاعلية في المواقع وتوفير مضمون مناسب يلبي احتياجات المستخدم، وتعد من العناصر التي تضمن نجاح التفاعلية في المواقع الإخبارية.

ونظرا لتنامي حجم مستخدمي المواقع الالكترونية، وتزايد استخدام اليومي للحصول على الاخبار أصبحت تتسابق في جذب الجماهير من خلال التغطية الفورية للأحداث ومعايشة القراء لها أولا بأول ويقابله تعددية في الوسائل والتطبيقات وتزايد مستوى التطور مضمونا وتقديما، دخلت المواقع الإخبارية الخاصة في منافسة على نشر الاخبار وكل ذلك أثار تساؤلات كثيرة حول القيم الأخلاقية والمهنية ومصداقية المضمون الذي تتمتع بها المواقع الإخبارية، وفي ظل هذا التطور أصبحت دراسة مبادئ ومعايير في المواقع الالكترونية الخاصة ذات أهمية بالغة لدينا.

فكل اعلامي لديه معايير وقواعد يجب الالتزام والتحلي بها في التغطية الإخبارية خصوصا في أعين الجمهور وفي ظل الاحداث المهمة، كونها احدى الوسائل التي يتم من خلالها بث ونشر مختلف الاخبار والموضوعات بين الجماهير من حيث السرعة والنزاهة، وقد استطاعت هذه الأخيرة (المواقع) ان تنقل الجمهور المستخدم عبر الروابط الفعالة الى مصادر متعددة المعلومات وتقديم خلفيات وايضاحات وبيانات تفصيلية حول قضايا واحداث مختلفة في المجالات كافة.

ومن خلال ما تم عرضه سنحاول في هذه الدراسة تناول موضوع التزام بمعايير ومبادئ المهنة الصحفية في المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة، وهذا ما يقودنا الى طرح الاشكال التالي:

_ماهي معايير العمل الصحفي في المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة التي يلتزم بيها مشرف الموقع "أخبار دزاير"؟

وحتى نستطيع تحليل ومناقشة الإشكالية المطروحة من خلال هذا البحث بهدف الوصول إلى نتائج ارتأينا تقسيم هذه الإشكالية إلى أفكار جزئية تتولد عنها الأسئلة الفرعية التالية:

1.هل هناك التزام من طرف مشرف الموقع الالكتروني بالمعايير المهنية للعمل الصحفي؟

2.هل لدى مشرف الموقع الالكتروني دراية بالقوانين وتشريعات التي تضبط مبادئ ومعايير الأخلاقية لمهنة الصحافة عبر الانترنت؟

1.أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لدراسة موضوع "معايير العمل الصحفي في المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة" كان نتيجة دوافع نلخصها على نحو التالي:

1.تزامن الدراسة بظرف غير بعيد عن افتتاح الموقع الالكتروني الاخباري "اخبار دزاير"، الذي يصادف اليوم العالمي للصحافة يوم 03 ماي 2018م.

2.معرفة سعي مشرف الموقع "اخبار دزاير" ما إذا كان يولي اهتماما كبيرا للسبق الإعلامي، وتركه لا يلتزم غالبا بأخلاقيات مهنته.

3.معرفة وجهة نظر مشرف الموقع الالكتروني للمواثيق الشرف المنظمة لمهنة الصحافة وما اذْ كان مطلع للقواعد والتشريعات الإعلامية.

4.البحث عن الدور الذي تلعبه المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة، في تدعيم التوجه نحو اعلام حر يحترم اخلاقيات المهنة الصحفية.

2.أهداف الدراسة:

إن البحث والخوض في أي موضوع يهدف إلى تحقيق أغراض عديدة كالكشف عن حقائق أو توضيح غموض، ونحن إذا نقوم بهذه الدراسة من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

1.تسعى الدراسة لمعرفة درجة التزام مشرف الموقع الالكتروني الخاص بالمعايير العمل الصحفي.

2.تقديم مجموعة من المعايير والمبادئ التي تُذكر مشرفي المواقع بضرورة توخي المسؤولية لان ما يقدمه من رسائل هي خذمة عمومية يستفيد منها الصالح العام وليس الخاص فقط.

3.معرفة درجة أهمية توفير الموضوعية والقيم الأخلاقية ومصداقية المضمون الخبري في المواقع الالكترونية الخاصة.

3.أهمية الدراسة:

إن لكل دراسة علمية أهمية، تدفع الباحث للعمل جاهدا قصد الوصول إلى نتائج تجيب عن تساؤلات البحث حول موضوع الدراسة باستعمال مناهج متنوعة وأدوات متعددة تحكمها الموضوعية والدقة في اختيارها، وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تطرقنا إليه، فقد سلطنا الضوء على أهم معايير العمل الصحفي التي يجب ان تتحلى بها المواقع الالكترونية الخاصة والتزامها نحوى تطبيق جميع القواعد والمبادئ السلوكية والأخلاقية لدى مشرف الموقع، وتكمن أهمية الالتزام بهذه المعايير جاءت لتحديد وتوضيح العمل الصحفي الذي من شانه أن يُوصِل بالأسرة الإعلامية عامة إلى عمل ناجح أو على الأقل تقدير مقبول بكل المقاييس، ويحدد واجبات الصحفي على أن يضع في الوقت ذاته الحدود بين حرية التعبير واحترام مبادئ وأخلاقيات المهنة الصحفية، وإن أهمية مثل هذه الدراسة ناجمة عن أهمية مبادئ وأخلاقيات العمل الصحفي في الموقع الالكتروني الخاص الذي لابد أن يسع مشرف هذا الموقع جاهدا لمعرفة واجبته وحقوقه مع تحديد المسؤولية القانونية والأخلاقية المرتبطة بها واحترامه والتزامه بأخلاقيات مهنته.

من خلال هذه الدراسة سنحاول التركيز على طبيعة العلاقة التي من شأنها ان تربط الصحفي بأخلاقيات مهنته مع محاولة التأكيد على ان العلاقية بين حرية الصحافة واخلاقيات المهنة الصحفية لا تعدو مجرد علاقة عابرة تنتهي بمجرد نشر مقال او موضوع على صفحات المواقع بل هي علاقة متينة مبنية على أسس صلبة لا تسمح للصحفي ان ينحرف على مواثيق الشرف واخلاقيات مهنته.

4.نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة الي حقل الدراسات الاستطلاعية، التي تعتبر أساسا جوهريا لبناء البحث وذلك لما يمكن للباحث تحقيقه من خلالها، إذْ تهدف الدراسة الاستطلاعية إضافة للتحقيق من صلاحيات أدوات البحث الى تعميق المعرفة بالموضوع المراد دراسته، وتجميع الملاحظات والتعرف على أهمية البحث.[1]

ويتم التركيز على الدراسة الاستطلاعية على اكتشاف الأفكار الجديدة والاستبصارات المتباينة التي تساعد الباحث لكي يفهم مشكلة الدراسة، ويلجأ الباحث الى الدراسات الاستطلاعية عندما يكون الموضوع الدي يدرسه موضوعا نادرا، ولا يكون لديه معلومات وبيانات تساعده على القيام بإجراء دراسة وصفيه له.

[1] محي الدين مختار، ***بعض تقنيات البحث وكتابة التقرير، مجلة العلوم الإنسانية***، عدد خاص منشورات جامعية، قسنطينة الجزائر، 1995، ص48.

5.منهج الدراسة:

إن أهم ما يميز الدراسة العلمية عن غيرها، استخدامها المنهج العلمي، والذي يعرف بأنه عبارة عن مجموعة العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق أهداف بحثه[2]، وتتعد مناهج البحث وتختلف تبعا لطبيعة الموضوع المدروس، وبما ان دراستنا تتمحور حول "**معايير العمل الصحفي في المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة**"، يتطلب ذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأنه أكثر ملائمة لدراسة مثل هذه المواضيع، فالمنهج الوصفي يهدف إلى جمع بيانات دقيقة عن الظاهرة المدروسة في ظروفها الراهنة، وكما عرف المنهج الوصفي بأنه الطريقة المنظمة لدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بالظاهرة أو الموقف أو أفراد أو أوضاع معينة بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة و أثارها والعلاقات التي تتصل بها و تغيرها، وكشف الجوانب التي تحكمها.[3]

واستخدامنا للمنهج الوصفي التحليلي، لمعرفة درجة التزام المواقع الالكترونية الاخبارية بالمعايير المهني والأخلاقي للممارسة المهنة الصحفية ومعرفة السلوك أثناء التغطية لمختلف الاحداث في الموقع الالكتروني الاخباري، خاصة ما تعلق بالجانب الأخلاقي والمهني للعمل الصحفي، وتحليل مضامين والاخبار التي تنشر من قبل صاحب الموقع.

6.مجتمع الدراسة:

المقصود بمجتمع البحث، هو جميع المفردات ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة ومن ذلك نقول عنه انه مجتمع محدود او غير محدود من المفردات التي تنتمي الى ظاهرة المبحوثة، ويعرف على انه المجتمع الأكبر او مجموع المفردات التي تستهدف الباحث دراستها لتحقيق نتائج الدراسة، ويمثل المجتمع الكل او المجموع الأكبر للمجتمع المستهدف الذي يسعى الى دراسته ويتم تعميم نتائج الدراسة على كل مفرداته.

ومجتمع الدراسة يتمثل في "مشرفي المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة الجزائرية".

7.عينة الدراسة:

يعتبر اختيار العينة من الخطوات و المراحل الهامة للبحث، لان العينة تعرف بأنها مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة مناسبة وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج و تعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي، والعينة التي اعتمدنا عليها في دراستنا لهذا الموضوع، هي العينة

---

[2] سعد سليمان المشهداني، ***منهجية البحث العلمي***، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2019، ص115.

[3] محمد سرحان علي المحمودي، ***مناهج البحث العلمي***، دار الكتب للنشر وتوزيع، ط2، اليمن،2019، ص46.

"القصدية" التي تسمح بتدخل العامل الشخصي في الاختيار، حيث يقوم الباحث باختيار مفرداتها بطريقة تحكمية لا مجال فيها للصدفة بل ويقوم هو شخصيا باقتناء المفردات الممثلة أكثر من غيرها وهذا لإدراكه السابق ومعرفته الجيدة لمجتمع البحث وعناصره الهامة التي تمثله تمثيلا صحيحا وبالتالي لا يجد صعوبة في سحب مفرداتها بطرقة مباشرة[1]، وقد قمنا باختيار قصديا "لمشرف الموقع الاخباري الخاص "**اخبار دزاير**"، وهذا لأنه يمثل المجتمع الأصلي وتتوفر فيه جميع المعايير الممثلة لهذا البحث، ولأن الموقع هو موقع وطني ينشر الاخبار الوطنية والمحلية، حيث تم افتتاحه في تاريخ 03 ماي 2018م.

8.أداة جمع البيانات أو التقنية المستخدمة:

بناء على إشكالية الدراسة وعلى ما ترمي إليه أهدافها يستلزم الاستعانة بالمقابلة، تعتبر المقابلة الشخصية من أكثر الوسائل لجمع البيانات الميدانية وأكثرها فعالية، ذلك ان طبيعة ونطاق البحث المراد القيام به يجعل المقابلة الأسلوب المفضل في جمع المعلومات المطلوبة من حيث التكاليف، ومن حيث ضمان الدقة المطلوبة وكذلك الكم المطلوب من المعلومات مقارنة بطرق جمع المعلومات الأخرى.[2]

وتستخدم المقابلة في البحوث الميدانية لجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها من خلال الدراسة النظرية او المكتبية، وتعرف كذلك على انها "تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة ان يستشير معلومات او آراء معتقدات شخص اخر او اشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية".[3]

المقابلة التي طبقت على دراستنا هي "المقابلة المقننة"، تتمثل هذه المقابلة في طرح مجموعة من الأسئلة يعرضها الباحث على المبحوث، وتكون مرتبة وتصبح هنا كتقنية الاستمارة على مزيج من الأسئلة المفتوحة والمغلقة، ونظرا لغزارة المعلومات المتحصل عليها يمكن اللجوء الى تسجيل المقابلة في آلة تسجيل ثم تفريغها أي الاستماع لها وكتابتها كما جاءت على لسان المشرف ثم استغلالها للإجابة عن التساؤلات الدراسة.

---

[1] محمد عبيدات وآخرون، ***منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات***، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 1999، ص96.

[2] عاصم محمد الأعرابي، ***الوجيز في مناهج البحث العلمي***، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995، ص69.

[3] رشيد زرواتي، ***تدريبات على منهجية البحث في العلوم الاجتماعية***، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، قسنطينة، الجزائر 2008، ص212.

استعملنا المقابلة في دراستنا لجمع البيانات الأساسية او التفصيلية بالموضوع، وتم اعداد اسئلتها بطريقة دقيقة ومحددة الهدف منها معرفة راي المشرف ووجهة نظره اتجاه موضوع الدراسة. وقد تعمدنا فتح سؤالا مفتوحا كي نتمكن من جمع أكبر قدر من المعلومات التي تخدم بحثنا.

وقد قمنا بإجراء مقابلة عبر الهاتف مع مشرف الموقع الالكتروني اخبار دزاير الأستاذ "كريم يحي" الذي كانت بدايته في مجال الصحافة والاعلام مع نهاية سنة 1999م في "أسبوعية كواليس"، حيث عمل في دار الصحافة "طاهر جاووت" في العاصمة الى غاية 2005م، وفي ولاية الجلفة اشتغل في عدة جرائد منها "الأيام الجزائرية" سنة 2005م و"اخبار اليوم الإخبارية" وبعدها "الشروق اليومي" لمدة 08 سنوات وبعد "الشروق اليومي" قناة "النهار" عام ونصف، بعدها استقال من قناة النهار وقرر فتح جريدة إلكترونية إخبارية خاصة "اخبار دزاير" تم اطلاقها سنة 2018م، بمناسبة اليوم العالمي للصحافة 03 ماي 2018م مقرها ولاية الجلفة.

وبخصوص التكوين، أول شيء اعتمد على خبرات الصحفيين المعروفين وكبار في مجال الاعلام، الى جانب مشاركة في دورات تكوينية تنظمها المؤسسات الإعلامية التي عمل فيها لعدة شهور، مثال "دورة تكوينية في تغطية الانتخابات" وقام بتكوين على المستوى الإعلامي والقانوني ليس جانب التحرير فقط.

1.8.تحكيم المقابلة:

قبل اجراء المقابلة ارسنا دليل الأسئلة الى أستاذ مختص في علوم الاعلام والاتصال لجامعة عمار ثليجي بالأغواط، قصد ضبطها وتصحيحها حتى تتماشى مع الشروط العلمية لاستخدام هذه الأداة وحتى تؤدي الدور المنتظر منها في هذه الدراسة.[1]

9.تحديد مفاهيم الدراسة:

تُكمن هذه المرحلة الباحث من معرفة اهم المفاهيم الأساسية في دراسته العلمية، كما يستطيع من خلالها إزالة الكثير من اللبس والغموض، على ان يتم تحديد المفاهيم لغة واصطلاحا ثم التعريف الاجرائي.

1.9. تعريف المعايير:

***المعايير لغة:** يعرف المعيار في الفلسفة على انه نموذج متحقق او متصور لما يمون عليه الشيء وأيضا العيار هو مقياس يقاس به للحكم والتقويم.

[1] **الأستاذ "حسين مساعدي".**

***المعايير اصطلاحا:** يقصد بمفهوم المعايير مجموعة من المقاييس والقواعد المنظمة للقيام بالأشياء وهي الخطوط العامة التي يرجع اليها أصحاب القرار والعاملين في المؤسسات والشركات على اختلاف موضوع عملها، حيث يعتبر هذا المفهوم العريض شاملا لمناحي الحياة، فنجد معايير للمناهج التعلمية، ومعايير أخرى لقطاع الرعاية الصحية، ومعايير للتجارة والتسويق ...الخ، من مجالات أخرى.[1]

***المعايير اجرائياً:** عرفت المعايير على انها تساعد الافراد والمؤسسات على تقييم خطواتهم المهنية فمن خلال المعيار يدرك المدراء والموظفون ان ما يقومون به يتوافق مع معايير عملهم ام لا، وفي كل الأحوال فانهم يقومون بالتعديل والإصلاح بناء على هذه المعايير أيضا.

2.9.معايير العمل الصحفي: لابد من الإشارة إلى انه لا يوجد اتفاق واضح بين كافة المعنيين والمختصين بالمعايير المحددة للتغطية الصحفية للأحداث، ولكن اجتهادات الدارسين والباحثين تتناول أعدادا مختلفة من تلك المعايير، فمنهم ما ينقص شيئا ومنهم ما يزيد شيئا أخر، وهناك مجموعة من المعايير الأخلاقية للصحافة ومواثيق الشرف الأخلاقية للصحافة، ويورد فيها الكثير مما يعده بعضهم معايير مهنية، ومن ذلك الموضوعية، وعدم التحيز وعدم إساءة تقديم الصورة والمعلومات وعدم تشويه المعلومات، والحياد والتوازن والعدالة والأمانة وبعض تلك المبادئ تتسم بالأخلاقية أكثر منها بالمهنية، مثل الأمانة والعدالة، ومعظم تلك المبادئ والمعايير وردت في الكثير مما يسمى مواثيق الشرف الإعلامية.[2]

3.9.معايير العمل الصحفي اجرائياً: هي مجموعة من السلوكيات والضوابط اللازمة لضمان التزام المؤسسات الصحفية بأصول وقواعد المهنة والالتزام في سلوكياتهم تجاه انفسهم وتجاه الاخرين، بمبادئ وقيم أساسية، وتبقي هذه المعايير عديمة الفائدة ما لم تترجم الى واقع عملي ملموس خلال الممارسة الصحفية.

4.9.المواقع الالكترونية: هي عبارة عن صفحات ويب على شبكة الانترنت، يخصص بعضها للإعلان عن السلع والخدمات او لبيع المنتجات، والبعض الاخر عبارة عن صحيفة الكترونية تتوفر فيها للكتاب امكانية النشر، وللزوار كتابة الردود على المواضيع المنشورة فيها، وتمنح فرصة للنقاش بين المتصفحين

---

[1] بن بهاز فايزة، ***واقع حرية التعبير واخلاقيات العمل الصحفي في الجزائر***، دراسة ميدانية لنيل شهادة الماستر، تخصص علوم الاعلام والاتصال، قسم العلوم الإنسانية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عمار ثلجي، الاغواط، 2015/2014، ص4.

[2] قيس سعود البدر، ***مدى التزام الصحافة الانترنت بالمعايير المهنية من وجهة نظر الجمهور الكويتي***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم الاعلام والاتصال، كلية الاعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص8.

وهناك المدونات التي يجعلها أصحابها كمحفظة خاصة يدونون فيها يومياتهم، ويضعون صورهم ويسجلون فيها خواطرهم واهتماماتهم.

5.9.المواقع الالكترونية الإخبارية: هي مجموعة من النوافذ على شبكة الانترنت تعرض الاخبار المستحدثة وتعتمد بالأغلب على وكلات الانباء او مراسلين خاصين بالمواقع، او نقلا عن مواقع أخرى وقد يقوم بعضها بعقد بروتوكولات مع مواقع أخرى لتبادل الاخبار والموضوعات الصحفية المختلفة.[1]

10.الدراسات السابقة:

نشير إلى أن الدراسات التي وقعت بين أيدينا والتي كانت لها علاقة مباشرة ببحثنا مكنتنا من الوصول إلى صياغة سليمة للإشكال العام، وضع التساؤلات، ضبط أسئلة الاستمارة، تحديد بعض مفاهيم الدراسة من المصادر والمراجع التي انطلقت منها معظم الدراسات السابقة، مع التركيز على أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات.

وتتمثل الدراسات التي تمكنا من الحصول عليها كالاتي:

الدراسة الأولى: وصفية تحليلية للباحث " عبد الجليل حسناوي ": أخلاقيات المهنة في القنوات التليفزيونية الخاصة بالجزائر _ قناة النهار tv، أطروحة لنيل دكتوراة، غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة الجزائر2014.

دراسة الباحث حسناوي تدخل في حانة الدراسات والبحوث الميدانية، حاول من خلالها الوقوف على واحد من المواضيع التي أخذت حيزا كبيرا في كل المنابر، التي تتعلق بالأخلاقيات الصحفية، ولدراسة أكثر عمقا لهذا الموضوع طرح الباحث التساؤل التالي:

ما هو واقع أخلاقيات المهنة من خلال الممارسة الإعلامية لقناة النهار tv؟

وللتعمق أكثر في الدراسة تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1.هل تتقيد القنوات التليفزيونية الخاصة في الجزائر بأخلاقيات المهنة؟

2.ما مدى التزام صحفي قناة النهار بأخلاقيات المهنة في الممارسة الإعلامية؟

3.ما هي أهم التجاوزات غير الأخلاقية التي وقعت فيها قناة النهار؟

[1] احمد صالح عبد القادر بني حمدان، ***دور المواقع الالكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اعلام واتصال، كلية الاعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2014، ص13.

تأتي أهمية الدراسة على كونها من الدراسة على كونها تتناول وترصد واقع الممارسة الواقعية لقواعد أخلاقيات الإعلام في القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر، خاصة مع حداثة تجربة الانفتاح الإعلامي في القطاع السمعي البصري في بلادنا، كما تأتي الدراسة لتسليط الضوء على التجاوزات التي تحدث في الممارسة الإعلامية للقنوات التليفزيونية بشكل عام وقناة النهار بشكل خاص لدفع الصحفيين إلى تحسين مستوياتهم بما يتماشى مع احترام قواعد العمل الإعلامي والاهتمام بالجانب الأخلاقي في العمل الإعلامي.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تقيد القنوات الخاصة بشكل عام في الجزائر بأخلاقيات المهنة ومعرفة مدى التزام صحفي قناة النهار بأخلاقيات المهنة أثناء الممارسة الإعلامية وما الأسباب التي تؤدي إلى أو عدم احترام أخلاقيات المهنة.

استعمل الباحث المنهج الوصفي، وهو المنهج الذي يستخدم للتعرف على الظاهرة ومختلف جوانبها وهو الطريقة العلمية المنظمة التي يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة اجتماعية أو سياسية معينة كما قام الباحث كذلك باستخدام المنهج المسحي من خلال مسح كل النصوص والتشريعات والأدبيات المتعلقة بموضوع أخلاقيات المهنة الإعلام في العالم والجزائر.

أما عن الأداة المنهجية التي استخدمها الباحث في دراسته فقد تمثلت في أداة الاستبيان على اعتبار انه قام بدراسة ميدانية لمعرفة واقع أخلاقيات الإعلام في الممارسة المهنية في قناة النهار.

أما عن النتائج التي توصل إليها الباحث نذكر منها التالي:

1.غياب الإطار التقني القانوني الفعال هو السبب الرئيسي لوقوع التجاوزات غير الأخلاقية لدى صحفيي قناة النهار.

2.طغيان المصالح الشخصية، أهم عامل مؤثر في السلوك المهني للصحفي.

3.غياب التكوينات التي تحميهم من الوقوع في التجاوزات غير الأخلاقية.

4.تأثير الرقابة المستمرة على الصحفيين تجعلهم يقعون في عض التجاوزات غير الأخلاقية وانعدام التجربة تركت صحفيي هذه القناة الإخبارية يقعون في تجاوزات مهنية.

الدراسة الثانية: دراسة ميدانية للباحث "عز الدين بقدوري"، أخلاقيات العمل الصحفي في المؤسسات الإعلامية الجزائرية، دراسة على الصحف الصادرة بمدينة وهران، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة، غير

منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، تخصص الاتصال والتحليل النقدي لوسائل الإعلام، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/2016.

حاول الباحث من خلال دراسته المذكورة أعلاه إلى معرفة مدى التزام الصحفيين في مدينة وهران بأخلاقيات مهنتهم، خاصة بعد ما إن تخلى بعض هؤلاء الصحفيين عن أهم المعايير والقيم الأخلاقية لهذه المهنة، وانتهاجهم لطرائق غير أخلاقية في مهنة الصحافة.

الأمر الذي ترك الباحث يبلور إشكالية بحثه على النحو التالي:

ما مدى التزام الصحفيين وهران بأخلاقيات مهنتهم، وما مدى تأثير ذلك على أدائهم المهني؟

ولتفكيك الإشكال العام، طرح الباحث مجموعة من التساؤلات التالية:

1.ما مدى اطلاع الصحفيين بمدينة وهران على تشريعات أخلاقيات مهنته؟

2. كيف ينظر الصحفي في مدينة وهران إلى أخلاقيات مهنته، وما مدى التزامه بهذه الأخلاقيات؟

3.ما هي علاقة حرية التعبير بأخلاقيات المهنة الصحفية في الجزائر؟

4.كيف تعامل المشرع الجزائري مع أخلاقيات مهنة الصحافة؟

أما عن أهم الأسباب التي دفعت بالباحث إلى أجراء هذه الدراسة نذكر ما يلي:

1.سعي الصحفي في مدينة وهران وراء السبق الإعلامي تركه لا يلتزم غالبا بأخلاقيات مهنته.

2.الفصل بين أخلاقيات المهنة الصحفية في الجزائر وبين حرية التعبير.

3.الاختلاف الحاصل بين الصحفيين الجزائريين حول مفهومهم لأخلاقيات مهنتهم.

4. ابتعاد بعض الصحفيين الجزائريين عن قواعد وآداب مهنتهم وعدم التزامهم بأخلاقيات العمل الصحفي.

كانت تهدف هذه الدراسة إلى إيجاد علاقة بين حرية التعبير في الجزائر وأخلاقيات المهنة الصحفية والتذكير بحقوق وواجبات الصحفي بمنطقة الغرب الجزائري أثناء أداء لمهنته وضرورة الاتفاق على مواثيق الشرف الجديدة في الجزائر، تؤسس لعمل صحفي يحترم أخلاقيات المهنة.

اعتمد الباحث على المنهج المسحي، الذي لاءم توجه دراسته واشكاليته حيث تهدف إلى دراسة كل الجرائد الصادرة في مدينة وهران وذلك بتوفر الإمكانيات قصد مسح شامل للظاهرة قيد الدراسية.

أما عن أداة الدراسة فقد استخدم الباحث استمارة استبيان، كون دراسته تهدف إلى معرفة رأي جمهور الصحفيين العاملين بالجرائد الصادرة بمدينة وهران، حول أخلاقيات المهنة الصحفية، تعمد طرح الأسئلة الملائمة لهذا الإطار قصد الوصول إلى أراء واتجاهات جمهور مجتمع البحث، عدد الأسئلة 42 سؤلا تم تحكمها من قبل أساتذة الإعلام في الجزائر وخارجها.

من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث نذكر التالي:

1.أظهرت الدراسة إن أغلبية المبحوثين لم يتعرضوا أبدا إلى أي نوع من الضغوطات، لا داخل المؤسسة التي يعملون بها، ولا خارجها، وهو مؤشر ايجابي يعكس قدر الحرية التي يتمتع بها الصحفيون.

2.توصلت الدراسة إلى 27،92 بالمائة من المبحوثين يعانون من مشاكل مع زملائهم بسب التنافس من جهة وبسب التصادم بين الجنسين من جهة أخرى.

3.كشفت الدراسة إن أغلبية المبحوثين يقبلون ميثاق أخلاقيات المهنة في الجزائر بتحفظ كومنهم لم يشاركوا ولم يستشاروا في وضعه.

4.كشفت الدراسة أن أغلبية المبحوثين 50،4 بالمائة يؤكدون أنهم يلتزمون دائما بميثاق أخلاقيات مهنتهم احتراما للقارئ الذي يريد من الجرائد تقديم خدمة عمومية صادقة تتمثل في إيصال المعلومة الصحيحة إلى كل أنحاء الجزائر.

5.يرى المبحوثين أن السبق الصحفي لا يجز أبدا للصحفي تجاوز أخلاقيات المهنة.

6.أظهرت الدراسة أن 39،7 بالمائة من المبحوثين يؤكدون على وجود ميثاق لأخلاقيات العمل الصحفي داخل المؤسسة الصحفية التي يعملون بها.

7.كشفت الدراسة إن واقع أخلاقيات مهنة الصحافة المكتوبة مترد ما ترك الدراسة الصحفيين يعانون من مشاكل كثيرة خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى مصادر الخبر المختلفة.

الدراسة الثالثة: دراسة ميدانية للباحثة " بوعلي إيمان": القيم الأخلاقية والممارسة المهنية في وسائل الإعلام الجزائرية، دراسة ميدانية نحو اتجاهات أساتذة الإعلام المشاهدين لقناة البلاد tv الجزائرية رسالة مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2019/2018.

حاولت الباحثة من خلال دراستها الموجودة بين أيدينا التعرف على القيم الأخلاقية والممارسة المهنية في وسائل الإعلام الجزائرية وتعرف على مدى اهتمام المؤسسات الإعلامية بموضوع أخلاقيات من باب مسؤولياتها الاجتماعية تجاه جمهورها، من جهة لأجل المحافظة على سمعتها ومن جهة أخرى الشيء الذي يؤهلها إلى احتلال مكانة ومصداقية لدى جمهورها، بالتالي لا تفقد قدرتها على التأثير فيه، فبناء منظومة معايير أخلاقية يتقيد بها الإعلام يساهم في خلق علاقة جيدة بين وسائل الإعلام والجمهور.

منطلقا من إشكال العام متسائلة من خلاله عن:

ما هي اتجاهات أساتذة الإعلام والاتصال نحو العلاقة بين الممارسة المهنية والقيم الأخلاقية في قناة البلاد tvالجزائرية؟

في الوقت سعت الدراسة للإجابة عن جملة من التساؤلات منها:

1.ما أهم المعايير المرجعية التي تعتمد عليها قناة البلاد tv الجزائرية في ممارستها المهنية؟

2. ما اتجاهات الأساتذة المشاهدين قناة البلاد tv الجزائرية حول معايرها المرجعية في ممارستها المهنية؟

3.هل هناك فروق بين الممارسة المهنية والقيم الأخلاقية؟

4.هل هناك علاقة بين الممارسة المهنية والقيم الأخلاقية في قناة البلاد tv الجزائرية؟

أما عن الأسباب التي دفعت بالباحثة لاختيار هذا الموضوع نجملها في النقاط التالية:

1.محاولة إبراز دور القيم الأخلاقية باعتبارها من محددات الممارسة المهنية الإعلامية.

2.الفضول إلى التعرف على واقع الممارسة الإعلامية في الساحة الإعلامية الجزائرية.

3.التعرف على علاقة محتوى قناة نموذج الدراسة على سلوكيات وقيم الجماهير المتابعة لها.

تهدف هذه الدراسة، محاولة التعرف على المشهد الإعلامي الجزائرية والبحث على معرفة أهم المعايير المعتمدة في قناة البلاد الجزائرية وتسليط الضوء على اتجاهات الأساتذة المشاهدين لقناة البلاد الجزائرية حول المعايير المعتمدة في ممارستها المهنية والعمل على إبراز أهم انعكاسات المشاهدة للأساتذة المتابعين لقناة البلاد الجزائرية على الممارسة المهنية والقيم الأخلاقية فيها.

أما عن أهمية هذه الدراسة فهي نابعة من أهمية الموضوع، أخلاقيات الإعلام فهو يشكل عمود الإعلام الناجح والموضوعي، ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة التي من خلالها تعرف على مدى التزام الممارسين العاملين في قناة البلاد الجزائرية بالقيم الأخلاقية.

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج المسحي من اجل التعرف والتعمق في أسباب السلوك الاتصالي من خلال الشق التطبيقي للدراسة ومن جهة الجمهور المتلقي للقناة محل الدراسة وهم أساتذة الإعلام والاتصال من خلال معرفة اتجاهاتهم من ممارسة المهنية.

أما عن أداة الدراسة استخدمت أداة الاستبيان من اجل الحصول على معلومات حول الموضوع وقدم تم توزيع استمارة الاستبيان على الجمهور المتلقي لقناة البلاد الجزائرية وهم أساتذة في تخصص علوم الإعلام والاتصال.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

وقد أسفرت نتائج الدراسة على أن الممارسة الإعلامية في الجزائر ينقها تأصيل أخلاقي، وهذا لابد أن يكون من الجذور، أي من القوانين والتشريعات المسيرة لقطاع السمعي البصري في الجزائر والتخلي عن أسلوب العقوبات والتي بدورها لا تنفع دون وجود مبادئ أخلاقية إعلامية، بحيث لابد على الإعلامي التحلي بهذه المبادئ والاطلاع على القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة لأنها بمثابة قوام الأعلام وبمحاولة قدر الإمكان الإحاطة بكل ما يتعلق بالمهنة خاصة القوانين.

الدراسة الرابعة: دراسة للباحثتين "خديجة بن بلخير وكلثوم موسى": التفاعلية في المواقع الإخبارية الجزائرية، دراسة تحليلية لصحيفة الشروق اون لاين، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، تخصص إعلام واتصال، جامعة العقيد احمد دراية، إدرار 2019/2018.

حاولت الباحثتين في دراستهما إلى تعرف على أهم العناصر التي تشجع المتلقي على التفاعل مع وسائل الاتصال خاصة المواقع المتاحة عبر شبكة الانترنت وتعرف على الأبعاد التي تساعد على

التفاعل مع محتوى المواقع الإخبارية، والتعرف على هذه المواقع وتحديد اتجاهاتهم نحوى ما تعرضه من مواد إعلامية، وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الدراسة الرئيسي والذي يتمثل:

ما مدى توظيف المواقع الإخبارية الجزائرية السمات الاتصالية لشبكة الانترنت المتمثلة في تطبيقات التفاعلية؟

ولتفكيك الإشكال العام، طرحت الباحثتين مجموعة من التساؤلات هي كالاتي:

1. إلى إي مدى يتيح موقع الشروق اون لاين لمستخدميه تعدد في خيارات نظام الوسائط المتعددة في نشر المادة الخبرية؟

2.ما سرعت تحديد المواقع الموقع الشروق اون لاين لمادة الخبرية؟

3.ما مدى توافر موقع الشروق اون لاين على إمكانية إضافة معلومات على مستوى صفحاتها؟

كانت تهدف هذه الدراسة، الوقوف على مظاهر التفاعلية في الصحافة الالكترونية وتوضيح إمكانية التفاعلية التي يمكن أن تتضمنها المواقع الإخبارية وتعزيز المكتبة الجزائرية والعربية وبحوث تتعلق بالإعلام الجزائري.

ترجع أهمية دراسة التفاعلية المتاحة في المواقع الإخبارية الجزائرية إلى عدة عوامل منها:

1.تحليل المواقع الإخبارية الجزائرية للتعرف على مدى توغر التفاعلية من خلالها.

2.إثراء المكتبات الجزائرية بمثل هذه الدراسات وخاصة المكتبة بمعلومات وبحوث تتعلق بالإعلام الجزائري.

3.توضيح إمكانية التفاعلية التي يمكن أن تتضمنها المواقع الإخبارية.

بنسبة لمنهج الدراسة نقد استخدمتا المنهج المسحي باعتباره الأنسب لمسح العناصر والإمكانيات التفاعلية في المواقع الالكترونية الإخبارية وتقييم الدراسة وفقا لمحكمات معيارية تتعلق بالمواقع ووظيفته الأساسية.

أما عن أداة الدراسة، تم الاستعانة بتحليل المضمون كأداة لجمع البيانات ويعرف التحليل المضمون حسب "بيرناد بير لسون" بأنه طريقة للبحث تهدف للتواصل إلى وصف موضوعي ومنهجي وكمي للمضمون الواضح للاتصال.

من بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1.عدم حرص المواقع الصحفية على استغلال الإمكانيات الكاملة للأنترنت او التفكير في ربط المادة الخبرية بمواد خبرية أخرى تشكل خلفية لها وتساعد القارئ على ربط الخبر بغيره من الأخبار.

2.توظيف المواقع الإخبارية تعدد في الخيارات إمام المستخدمين كبديل لها عن إتاحتها لمعايير التفاعلية الحقيقية، عن طريق إشباع رغبات الجمهور وتلبية رغباته مثل إتاحة مختلف الوسائط واللغة.

3_ حرص المواقع الإخبارية على التجديد الفوري للأخبار.

الدراسة الخامسة: دراسة تحليلية للباحثة "سهلي لامية": التفاعلية في المواقع الإخبارية الجزائرية دراسة تحليلية لموقعي الشروق والنهار اون لاين، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة محمد بوضياف، مسيلة،2015/2014.

حاولت الباحثة في دراستها محاولة توضيح الإطار النظري لمفهوم التفاعلية التي ازداد الحديث عنها باعتبارها أحد أهم سمات تكنولوجيا الاتصال الحديث وتحديد المتغيرات التي يمكن من خلالها مدى توافر التفاعلية من خلالها، وطرحت الباحثة المشكلة الأساسية التالية:

هل توظف المواقع الإخبارية الجزائرية السمات الاتصالية لشبكة الانترنت المتمثلة في تطبيقات التفاعلية، وما هي الإمكانيات التفاعلية المتاحة عبر هذه المواقع؟

وطرحت لباحثة مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1.هل يتيح موقع الشروق والنهار اون لاين أدوات الاتصال الشخصي للمستخدمين؟

2.كيف يوفر موقع الشروق والنهار اون لاين على إمكانية الحصول على المعلومات؟

3.كيف يرد موقع الشروق والنهار اون لاين على استفسارات وتساؤلات المستخدمين؟

4.ما سرعة تحديث موقعي الشروق والنهار اون لاين للمادة الخبرية؟

بنسبة للأسباب التي دفعت الباحثة إلى إجراء هذه الدراسة نذكر:

1.الرغبة في تناول هذا الموضوع وإمكانية صيرورته مرجعا للأجيال الأخرى.

2.إشباع الفضول العلمي من خلال قياس ابعد التفاعلية في المواقع الإخبارية الجزائرية.

4.حداثة الموضوع حيث يعتبر هذا البحث من البحوث العلمية الجديدة التي تعني بدراسة أخر تقنيات النشر الصحفي وهي النشر الالكتروني.

كانت تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بمفهوم التفاعلية في سياقاته المختلفة، كما تحاول التعرف عن كثب على هذه الظاهرة الجديدة وهذا من الجانب النظري وزاوية الميداني أيضا والوقوف عند مظاهر التفاعلية في المواقع الإخبارية الجزائرية.

تكمل أهمية هذه الدراسة في توضيح إمكانية التفاعلية التي يمكن أن تتضمنها المواقع الإخبارية وتوضيح الأبعاد مفهوم التفاعلية رغم الإشارة إليها باعتبارها أحد أهم سمات الاتصال.

استعملت الباحثة المنهج المسحي، في مسح العناصر والإمكانيات التفاعلية المتاحة في المواقع الإخبارية الجزائرية ودراسة تقييم الشروق والنهار اون لاين وفقا لمحكمات معيارية تدرس كل ما يتعلق بالموقع ووظيفته الأساسية.

أما بنسبة للأداة الدراسة تم الاستعانة بتحليل المضمون كأداة لجمع البيانات وهي تعد أداة بحثية أثبتت قدرتها على تحليل محتوى مواقع الانترنت والخروج بمؤشرات كمية وكيفية.

من بين نتائج التي توصلت إليها الباحثة:

عدم حرص المواقع الإخبارية الجزائرية على إقامة صلة مباشرة بين محددوها وجمهور القراء لذا نجدها لا تحرص على إتاحة عناوين للبريد الالكتروني لمحرريها، والاكتفاء فقط ببريد المواقع فقط، عدم حرص المواقع الصحفية على استغلال الإمكانيات الكاملة للإنترنت أو التفكير في ربط المادة الخبرية بمواد خبرية أخرى تشكل خلفية لها وتساعد القارئ على ربط الخبر بغيره من الأخبار وتوضيح سياقه.

1.10.تعقيب على الدراسات السابقة والاستفادة منها:

ساعدتنا هذه الدراسات في جوانب عدة، منها في وضع التصور العام للدراسة وكذلك تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها، كما ساهمت هذه الدراسات في تحديد اهم جوانب الدراسة المنهجية في تحديد العينة وصياغة تساؤلات الدراسة، فضلا عن اطلاع على المنهج المستخدم في الدراسات وخصوصا الدراسات التي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة الى التعرف على بعض المراجع المفيدة فيها كما ساهمت هذه الدراسات بالتعرف على كيفية عرض نتائج الدراسة والتعليق عليها.

كما استفدنا من بعض الدراسات التي لها علاقة بدراستنا، فيما يتصل بوضع التعريفات الإجرائية ومعرفة "**مدى التزام مشرف الموقع اخبار دزاير بالمعايير المهنية والأخلاقية للعمل الصحفي**"، ووضع مقاييس خاصة بالعوامل المتعلقة في الدراسة، كما استفدنا من اخذ صورة واضحة عن طبيعة العمل البحثي ومنهجيته بشكل عام.

ومن خلال اطلاعنا على الدراسات السابقة نعلق عليها فيما يلي:

1.تشابهت جميع الدراسات مع الدراسة الحالية في استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على أسلوب تحليل الظواهر.

2.اختلفت الدراسة الحالية في انها استخدمت المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة في نشر المضامين الإعلامية، بينما الدراسات السابقة فجميعها تبحث في الجرائد والقنوات حول الالتزام بالمعايير الأخلاقية لمهنة الصحافة.

3.هناك ندرة في الدراسات السابقة التي تدرس المواقع الالكترونية، والتي تتطرق الى الجانب المهني للعمل الصحفي اغلبها تناولت الجانب الأخلاقي للعمل الصحفي.

4.ساهمت الدراسات السابقة في تقويم أسئلة الدراسة الحالية، ووضع أداة المقابلة.

5.ساعدت في توسع الإطار النظري لهذه الدراسة، وتمت الاستفادة من نتائج ومقارنتها بنتائج هذه الدراسة.

الإطار النظري للدراسة

خطة الفصل الأول:

تمهيد:

الفصل الأول: معايير والقيم الاخلاقية لمهنة الصحافة.

المبحث الاول: محددات الصحافة والعمل الصحفي

المطلب الأول: تعريف الصحافة ونشأتها

المطلب الثاني: وظائف الصحافة

المطلب الثالث: معايير العمل الصحفي

المطلب الرابع: الصحفي ومجالاته والتزاماته القانونية وحقوقه الأساسية في القانون الجزائري

المبحث الثاني: أخلاقيات الصحافة ومواثيق الشرف المهنية في الجزائر

المطلب الأول: أساليب الحصول على المعلومات

المطلب الثاني: أخلاقيات مهنة الصحافة ومواثيق الشرف

المطلب الثالث: مهنة الصحافة في الجزائر

المطلب الرابع: أخلاقيات مهنة الصحفي في القانون الأساسي في الجزائر

الخلاصة:

تمهيد:

لا يمكن الكلام عن أخلاقيات العمل الصحفي في الجزائر او في ما سواها من دول العالم دون الحديث عن آداب مهنة الصحافة وعن معاييرها وقيمها الأخلاقية وكذا علاقة أخلاقيات هذه المهنة بالقيمة الخبرية لاي موضوع او تحقيق صحفي، في وقت تعد فيه قواعد السُلوك الصُحفي من الحق في معرفة، النزاهة والاستقلالية وحق الرد والتصويب، والامتناع عن التشهير والقذف وانتهاك الحياة الخاصة للأشخاص، أهم العوامل التي تركت مهنة الصحافة تصنع الاستثناء خلال السنوات الأخيرة، خاصة عندما تقترن تغطية الاحداث والقضايا المختلفة بغياب الموضوعية المطلوبة في الصحافة التي تفرض على أصحابها الابتعاد قدر المستطاع عن ذاتيتهم مع الابتعاد كذلك على بعض السرقات الصحفية التي شوَهت في عديد المناسبات قيمة الصحفيين لدى القراء الذين يطالبون بأخبار ومعلومات صحيحة، نزيهة وصادقة في خضم التنافس الحاد الذي تعيشه مهنة.

ولقد وضعت دول عديدة في العالم قواعد أخلاقية ومهنية للعمل الصحفي لديها، وعملت مواثيق الشرف مبادئ وأمانات يتقيد بها الصحفيين، فهي تضبط السلوك المهني وتقود الصحفي الى القيام بعمل يَجِدُ استحسانا عند الجمهور، وتَتَبِعْ أساسا من الأهداف النبيلة للمهنة وشرف الكلمة وتحقيق المصلحة العامة.

الفصل الأول: معايير والقيم الاخلاقية لمهنة الصحافة.

المبحث الاول: محددات الصحافة والعمل الصحفي.

المطلب الأول: تعريف الصحافة ونشأتها:

1.1.تعريف الصحافة:

الصحافة هي صناعة الصحفي، والصحافيون هم اللذين ينتسبون عليها ويعملون بها، أول من استعمل لفظ الصحافة بمعناها الحالي، كان الشيخ نجيب الحداد، منشئ جريدة لسان العرب في الإسكندرية وحفيد الشيخ ناصيف اليازجي، وإليه يرجع الفضل في هذا المصطلح "الصحافة" ثم قلده سائر الصحفيين بعد ذلك.

استخدم العرب والأوروبيين عديدا من المصطلحات لوصف الصحافة بأشكالها المختلفة فعند دخول الصحافة لأول مرة في مطلع القرن التاسع عشر، كان يطلق عليها لفظة "الوقائع" ومنها جريدة نسبة الى قطعة من النقود، كانت تباع بها الصحيفة كما أطلق عليها "الجورنال" وقد استعمل العرب الأقدمون كلمة "الصحفي" بمعنى الورق الذي ينقل الصحف، وقيل في ذلك عن بعضهم "فلان من أعلم الناس لولا أنه صحفي"، بمعنى أنه ينقل عن الصحف أو الصحائف وقد عرف بعضهم الصحافة الحديثة بأنها كل نشرة مطبوعة[1] تشمل على أخبار ومعلومات عامة و تتضمن سير الحوادث والملاحظات والانتقادات التي تعبر عن مشاعر الرأي العام وتباع في مواعيد دورية محددة وتعرض على الجمهور عن طريق الاشتراك والشراء.

وقد أطلق العرب لفظ "الغازنة" على الصحف، في أوائل عهدها تقليدا للأوروبيين حيث يقال إن أول صحيفة ظهرت في البندقية 1665م، كانت تسمى "غازنة" فشملت هذه التسمية، فيما بعد كل الصحف بلا استثناء.

وعندما أنشأ خليل الخوري، عام 1858م، جريدة "حديقة الأخبار" في بيروت أطلق عليها اللفظ الفرنسي "جورنال" وكان "الكونت رشيد" "الدحداح اللبناني" صاحب جريدة "برجيس باريس" البارسية، هو أول من اختار لفظ "الصحيفة" وجرى مجراه أكثر أرباب الصحف، في ذلك العهد وبعده فما كان من أحمد فارس الشدياق اللبناني، صاحب "الجوائب " في القسطنطينية.

[1] علي كنعان، ***الصحافة مفهوم وأنواعها***، دار معتز للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2013، ص5.

وهو الذي ناظر الكونت رشيد الدحداح، في بعض المسائل اللغوية إلا أن عقد العزم على استعمال لفظ "الجريدة" (وهي الصحف المكتوبة كما وردت في معاجم اللغة) ومن ذلك الوقت شاعة لفظ الجريدة، لدى جميع الصحفيين، بمعناها العصري.

وقد استعمل بعضهم القس "لوبيس صابونجي"، صاحب "النحلة" لفظة "النشرة"، بمعنى الجريدة أو المجلة، وهكذا صنع المراسلون الأمريكيون، أصحاب "النشرة الشهرية" والنشرة الاسبوعية في بيروت وغيرهم.

ومن المسميات التي أطلق على الصحافة "الورقة الخبرية" و"الرسالة الخبرية" وقد استعملتها جريدة البشر وأكثر الصحف العربية في الجزائر منها كذلك "اوراق الحوادث" وهو الاسم الذي أطلقه، لدلالة على الصحف الاخبار نجيب نادر صويا، منشأ مجلة "كوكب العلم" في القسطنطينية.

وهناك كذلك اسم "المجلة" واول من استعمله في الوطن العربي، كان الشيخ ابراهيم اليازجي عندما أصدر مجلة "الطبيب" عام 1884م، ولفظة المجلة أصلها الفعل "جل" اي علا وسما مقاما، او وضح وظهر، ومن ثم فإن اسم المجلة يعني اضاح الحقائق. .

2.1. نشأة الصحافة وتطورها:

خلق الله سبحانه وتعالى الانسان، وخلق معه غريزة حب الاستطلاع والبحث وتطلع لمعرفة كل ما هو جديد، في الحياة من اجل الاطمئنان الى البيئة التي يعيش فيها داخليا وخارجيا.

ومنذ وجد الانسان وعرف اللغة والكلام، نشأة عنده الحاجة لان يقول للأخرين ما يعمل وما يفكر فيه ويعرف منهم كذلك ما يعملونه وما يفكرون فيه لان طبيعة الانسان الاجتماعية تجعله يهتم بما يدور حوله ولا يستطيع الحياة وحده، فكان لا بد من ايجاد وسيلة للتعبير عن آرائه واماله والامه وحاجته الى غير ذلك.

الصحافة قديمة قدم التاريخ، ففي الصين قديما كان هناك صحف ومجلات وكذلك في اليونان وعندما اتسعت الإمبراطورية الرومانية، نشأة النشرة العامة على الورق كأول طريقة تمثل الصحف الرسمية، وأصبحت النشرة العامة تنشر أخبار مجالس الشيوخ، وظهرت النشرة اليومية غير أن الصحف هذه اختفت عندما سقطت الامبراطورية الرومانية، ثم ظهرت الصحافة المطبوعة في نهاية العصور الوسطى في العالم الغربي، ومع تطور الصحافة في أوروبا[1]، أخذت كل من

[1] فاروق أبو زيد، ***مدخل إلى علم الصحافة***، دار النشر عالم الكتب، ط2، القاهرة، مصر، 1998، ص55.

الصين واليابان تطوران صحافتهما، ثم حددت تطور هائل للصحافة في بريطانيا وألمانيا مع تطور الصناعة.

كانت الصحف في اواخر القرن الثامن عشر تعتمد على تقارير الكتب المنشورة، وظهرت أخلاقيات في الصحافة وكانت الرقابة مطبقة في القارة الأوروبية بسبب أوضاع الصحافة الانجليزية خلال تكونها، حيث سادا عصر من الاستبداد، ففي عام 1715م صدرا مرسوم روماني يأمر جميع من لهم بصحافة أن يتقيدوا بالقوانين المتعلقة بالتشهير والقدح وإساءة السمعة ولكن لم ينجح تطبيق المرسوم، وبعد ثلاثين سنة أوضح الامبراطور بأن القيود التي فرضت على الصحف ستطبق على الكتب، بينما في المستعمرات الأمريكية كان رواد الصحافة يعتمدون لغة الإثارة والعاطفة والمبالغة، وبعد سنوات إعلان الاستقلال عن بريطانيا، فإن الدعوة إلى الصحافة اكتسحت أوروبا مقرونة بالدعوة إلى التحرر.[1]

صدرت جريدة مطبوعة باسم "لندن جازيت"، وكان تأثيرها في الولايات المتحدة وتقدمت الصحافة الأمريكية بعد ذلك، وراعى الصحفيون هناك أخلاقيات المهنة، كانت هناك حالة من الحرية الصحفية في أمريكا، ولكن حصل تجاوزات في حدود الحرية، وخلال الحرب الأهلية وقعت الصحافة تحت مضايقات من جهات رسمية وخلال الفترة ما بين 1833 و1860م دافعت الصحافة على الفقراء والعمال، وكانت صحفية "وكيلي تربيون" ملتزمة بالمقارنة مع الصحف الأخرى وفي 18 أيلول 1851 صدرت جريدة "نيويورك تايمز" وكانت متمسك بأخلاق المهنة ثم تولى ظهور الصحف في أمريكا حتى بلغ عددها ما بين أعوام 1870 و1890 حوالي 12 صحيفة وكانت الصحف المحايدة تمثل حوالي ثلث هذه الصحف، ولجأت بعض الصحف الأمريكية إلى بث أخبار وقصص إخبارية كاذبة، ومع ظهور الصحفي " بوليتزر" تغير الحال حيث اشترى هذا الصحفي عدد من الصحف الأمريكية من بينها صحيفة " نيويورك ورلد" وكان شعار هذا الصحفي مراعاة السهولة والتحرير الجيد وإبراز الحقيقة والتركيز على الدقة.[2]

---

[1] فاروق أبو زيد، ***مدخل إلى علم الصحافة***، مرجع سابق، ص55.

[2] خالد العزي، ***التشريعات الإعلامية وأخلاقيات المهنة***، منشور تحت رخصة المشاع المبدع، ب ط، سوريا، 2020، ص14.

1.1.2.نشأة الصحافة في الدول العربية:

بزغت شمس الصحافة العربية في ختام القرن الثامن عشر في مدينة القاهرة و كان ذلك اثر الحملة الفرنسية على مصر بقيادة "نابليون بونابرت" عام 1798 م فقد رافقت هذه الحملة بعثة علمية قامت بأعمال جلية كان منها إزدار ثلاثة صحف بواسطة المطلعة التي جلبتها معها صحيفتان باللغة الفرنسية و ثالثة باللغة العربية و اسماها "الحوادث اليومية"، كان محورها "اسماعيل بن سعد الخشاب" ، بينما يسميها اخرون ب "التنبيه" و توقفت هذه الصحيفة بجلاء الفرنسيين عن مصر عام 1801م ثم عقبتها صحيفة "جورنال الخديوي" في 1827م ، انشأها محمد علي والي مصر ، التي ما لبثة ان تحولت في عشرون تشرين الثاني عام 1828م ،الى "الوقائع المصرية"، اما ثلاثة الصحف العربية فهي صحيفة "المبشر" الجزائرية التي اصدرها المستعمرون الفرنسيون في مدينة الجزائر عام 1847م بأمر الملك "لويس فيليب" .

بعدها سرعان ما أخذ العرب يخوضون غمار ميدان الصحافة بأنفسهم مضيفين عليها طابعهم الخاص، مستفيدين من خبرت ما سبقهم في هذا الميدان، فصدرت بعد ذلك صحيفة "حديقة الاخبار" عام 1858م في بيروت لصاحبها خليل الخوري، وهذه تعد اول صحيفة عربية مستقلة يصدرها عربي في الاقطار العربية، اذا ما استثنينا الصحف العربية التي اصدرها العرب في استنبول، مثل صحيفة "مرآة الاحوال" عام 1855م، وصحيفة "الجوائب" احمد فارس الشدياق ثم توالت على الاثر الصحف العربية في الصدور في شتى الاقطار العربية حتى بلغ عددها عام 1870م سبعة وعشرون صحيفة ومجلة، وهو عدد معتبر في إطار الزمان والمكان، خصوصا إذا اخذنا بنظر الاعتبار انتشار الامية بين السكان في ذلك القرن وندرت عدد المعلمين في الاقطار العربية.[1]

وفي بداية القرن العشرين كثر عدد الصحف العربية وخصوصا في سورية ومصر فصدرت "المؤيد " و"اللواء" و"السياسة" و"البلوغ" و"الجهاد" و"المقتبس" وغيرها، ومن الصحف القديمة والتي لا زالت تصدر في مصر "جريدة الاهرام" والتي صدرت لأول مرة في عام 1875م، وفي تونس صدرت جريدة باسم الرئد التونسي عام 1860م، وفي سوريا دمشق صدرت جريدة سوريا عام 1865م، ثم تبعها العديد من الصحف منها غدير "الفرات" و"الشهباء" والاعتدال في حلب وصدرت كثيرة متخصصة في دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية وصلت الى اكثر من 300جريدة ودورية، وفي ليبيا صدرت اول جريدة طرابلس الغرب 1866م العراق "جورنال" عراق 1816م ثم صدرت صحيفة الوزراء عام 1869م تبعها عدة صحف منها جريدة الموصل

[1] فليب دي طرازي، ***تاريخ الصحافة العربية***، المطبعة الأدبية، ط1، بيروت لبنان، 1913، ص21.

والبصرة وبغداد والعراقيب، كوردستان صدرت اول صحفية كوردية باسم "كوردستان" في 22مارس 1898م والان يصدر في كوردستان العراق مئات الصحف والمجلات .

وفي مغرب صدرت جريدة المغرب عام 1889م وفلسطين صدرت جريدة "النفير" عام1908م و الاردن صدرت اول جريدة في عمان باسم الحق "يعلو" عام 1920م، وفي المملكة العربية السعودية صدرت اول جريدة رسمية باسم جريدة "القبلة" ثم غير اسمها الى جريدة "ام القرى" عام 1924م وفي قطر صدرت اول جريدة "جريدة العرب" عام 1972م وفي السودان صدرت "الغازيته" في العام 1898م باللغة الانجليزية كنشرة قانونية تهتم بالقوانين التي اصدرتها الادارة البريطانية وما زالت تواصل الصدور حتى الان وتعتبر البداية الحقيقية للصحافة السودانية بصدور صحيفة السودان عام 1903م التي اصدرها اصحاب صحيفة "المقطم" بمصر وظلت تصدر مرتين في الاسبوع حتى العام 1941م.[1]

2.1.1. نشأة الصحافة في الجزائر:

الصحافة قبل الاستقلال: حرصت الحكومة الفرنسية عندما اعدت العدة لغزو الجزائر سنة 1830م، تضم لحملتها العسكرية بالإضافة الى خبراء الحرب و المقاتلين بعض رجال الاعلام والثقافة لاستخدامهم في ميادين اختصاصهم، خاصة وانها قررت اصدار صحيفة تكون بمثابة الناطق الرسمي للاستعمار الفرنسي في الجزائر، وقد اصدرت الحملة الفرنسية او صحيفة في الجزائر باسم "البريد الجزائر"، وهي جريدة سياسية وتاريخية وعسكرية، صدر العدد الاول منها في اول جويلية 1830م، وتعتبر صحيفة بريد الجزائر اول تجربة صحيفة في شمال افريقيا حيث عرف لأول مرة آلة طباعة الصحافة، وقد كان لهذه التجربة نتائجها الهامة فيما بعد بالنسبة للرأي العام الجزائري.

وبعد توقف صحيفة بريد الجزائر عمدت سلطات الاحتلال في نشر قراراتها وتعليماتها الى الشعب الجزائري على النشرات العامة او ما يعرف ب "المعلقات العامة" الى ان ظهرت "جريدة المرشد" في 27 جانفي1832م، وتخصصت في نشر قرارات القيادة العامة الخاصة بمقاطعة الجزائر، اما مقاطعتي عناية و وهران، فاستمرت المعلقات العامة فيهما كنشرة رسمية لإبلاغ القرارات اما الصحيفة الاستعمارية الثالثة بالجزائر فقد كانت تسمى "النشرة الرسمية لعقود الحكومة" وقد العدد الاول منها في 20 اكتوبر 1834م، و ادركت السلطات الفرنسية ضرورة اصدار جريدة باللغة العربية (نشر المعلومات والتعليمات الوجهة بشكل خاص الى الاهالي

[1] اديب مروه، ***الصحافة العربية نشأتها وتطورها***، دار مكتبة الحياة للنشر، ب.ط، بيروت، لبنان،1960، ص 251.

الجزائريين) لكي تستطيع فرنسا التأثير على الرأي العام الجزائري، وترجع اول محاولة في هذا الصدد الى سنة 1847م عندما حاول الجنرال "ديماس" انشاء هذه الصحيفة في مدينة الجزائر بعنوان "المبشر" (رواد الاخبار من جميع الاقطار)، كان اول عدد يحمل تاريخ 15 سبتمبر 1847م.

الصحافة بعد الاستقلال: فقد صدرت اول صحيفة جزائرية في 19سبتمبر 1962م تحمل اسم "الشعب" كانت تصدر بالفرنسية، اما النسخة العربية فلم تصدر الا في 11 ديسمبر1962 بعد مساعدة طلبتها الحكومة من مصر ولبنان كما صدرت في 29 مارس1946م، في وهران صحيفة "الجمهوري" باللغة الفرنسية، وفي شهر سبتمبر 1963م صدرت جريدة "النصر" من مدينة قسنطينة لتؤسس في 14 افريل 1964م، لليومية المسائية "الجزائر هذا المساء" باللغة الفرنسية وفي 18 سبتمبر1963م صدر قرار بتأميم العناوين الفرنسية الثلاث، وهي "لاديبيش دالجيري" و"لاديبس قستنطين" و"ليكود ورون"، وتم تغريب الصحف الصادرة في قسنطينة "النصر" وفي وهران "الجمهورية"، وتحقيق الانفتاح رغم بطئه في عام 1985م عندما صدرت يوميتين مسائيتين هما "المساء" بالعربية و"لوريزن" بالفرنسية، اضافة الى دورية "المسار المغربي" التي كانت تصدر بالعربية والفرنسية.[1]

المطلب الثاني: وظائف الصحافة:

ارتبطت الصحافة بالمراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع، وبالرغم من اختلاف تأثيرها من مرحلة الى أخرى، الا ان وظائفها تنمو وتزداد، ففي كل مرحبة تاريخية تبرز وظائف جديدة لتلبي احتياجات التطور الذي يحققه المجتمع فالصحافة ظاهرة اجتماعية ضرورية لكل مجتمع لأنها جزء من البنيان الاجتماعي والسياسي، و وسيلة هامة في تكوين الرأي العام، وجهازا فعلا لمعالجة قضايا المجتمع الملحة والعمل على حلها، و الحديث عن وظائف الصحافة ينطلق من اهمية الدور الذي تقوم به، فوظيفة الصحافة بالتعريف، هي مجمل الواجبات والمهام والاهداف التي يقع تنفيذها على عائق الصحافة بغية الوصول الى الهدف.

وان تحديد وتعريف وظيفة الصحافة، وابراز دورها في اي مجتمع كان وسيظل مرتبطا بطابعها الطبقي والفكري، ويدرجه تطور المجتمع وطبيعة النظام السياسي الذي تتفاعل معه

[1] الياس طلحة، ***تاريخ الصحافة المكتوبة في بلدان شمال افريقيا***، قسم الدعوة الاعلام والاتصال، كلية اصول الدين، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، ص183.

lyes@gmail.com.

الصحافة باعتبارها اصبحت منذ زمن سلاحا فعالا بيد السلطة، للتأثير في تشكيل وصياغة عقول المواطنين وتنعكس الطبيعة الاجتماعية والسياسية لهذه السلطة على طابع اعلامها.

ومن صعب ان نتخيل وجود المجتمع بدون وسائل الاعلام، كذلك لا يمكن لوسائل الاعلام ان تدار بكل طاقتها بدون المجتمع الحديث، ويلاحظ المتابع للدراسات الاعلامية لا يوجد اتفاق اساسي حول وظائف وسائل الاعلام في المجتمع وكثيرا ما يتم الخلط بين الوظائف والتأثيرات واهم وظائف الصحافة:

1.2.1. الوظيفة الاخبارية:

وتعني وهذه الوظيفة نقل صورة طبق الامل عن الواقع، ومعناها تجمع المعلومات و توزيعها سواء اكان داخل المجتمع ام خارجه حتى يمكن المجتمع من التكيف مع الظروف المتغيرة، كما تعني نشر المعلومات الخاصة بالوقائع و الاحداث التي تقع داخل المجتمع، لقد نشأت الصحافة منذ ظهورها في غرب اوروبا في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر صحافة اخبارية، اي تقتصر على نشر الاخبار دون ان تجرا على التعليق عليها وبذلك تكون الصحافة قد ظهرت في البداية لتؤدي وظيفة اساسيه واحدة هي نشر الاخبار وهذا ما عملت عليه الحكومات العربية القائمة في ذلك الوقت، لتوصيل اخبارها و اوامرها وتعليماتها الى موظفيها و شعوبها.[1]

2.2.1.وظيفة الشرح والتفسير والتحليل:

لا تستطيع الصحافة الوفاء بحق الجماهير في المعرفة من خلال استقصاء الانباء ونشرها فقط وتقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الاحداث الداخلية والخارجية، بالرغم من اهمية المعلومات في حد ذاتها، وأنها تعتبر الركيزة التي يقوم الافراد بصياغة قدراتهم وموافقهم على اساسها.

3.2.1.وظيفة تكوين الرأي العام:

الرأي العام هو الفكرة السائدة بين من الناس تربطهم مصلحة مشتركة إزاء موقف من المواقف او تصرف من التصرفات او مسألة من المسائل العامة التي تثير اهتمام او تتعلق بمصالحهم المشتركة في المجتمع، وهذه الظاهرة تكتسب صفة الاستقرار وتختلف في وضوحها ودلالاتها في عقول الافراد، و لكنها تصدر عن اتفاق متبادل بين غالبيتهم رغم اختلافهم في

[1] الهام العيناوي، ***مدخل الى الصحافة***، منشور تحت رخصة المشاع المبدع، ب.ط، سوريا، 2020، ص78.

مدى ادراكهم لمفهومها ، ومبلغ تحقيقها لنفعهم العام و مصلحتهم المشتركة، نظرا للتطور الهائل الذي شهدته المجتمعات الاوروبية ابنيتها الاجتماعية وانظمتها السياسية والثقافية لجأت الصحافة الى فتح صفحاتها للرأي بجانب الخبر وظهر فن المقال الصحفي، وقد بدأت الصحافة تلعب دورا صار حاسما بعد ذلك في التأثير في الرأي العام وذلك ما يميزه من مناقشات حول القضايا والمشاكل التي تشغل اذهان الناس.

4.2.1. وظيفة الاعلان:

لقد ظهر الاعلان في الصحف منذ سنوات نشأتها الاولى ولكنه لم يتحول الى وظيفة رئيسية من وظائف الصحافة الا بعد فترة طويلة اي حوالي منتصف القرن التاسع عشر، وقد بدأت بإعلانات متواضعة شملت الكتب و الادوية ، والاشياء المفقودة والصبيان والصناع والهاربين و الإجراءات، ومن الاسباب التي عاقت الصحافة من ان تلعب دورها كاملا في نشر الاعلان هو استخدام الحكومات لأسلوب فرض الضرائب على الاعلان كوسيلة للحد من نمو نفوذ الصحف ولكن اهمية الاعلان اخذت تزداد في الصحف وذلك انعكاسا للتطور الاقتصادي في المجتمعات الاوروبية وخاصة بعد الثورة الصناعية، ولقد كان تزايد الصحف من الاعلان اثر هام في تخفيض سعر بيع الصحف وهو الامر الذي احدث بعد ذلك انقلابا في الصحافة اذ ادى الى ظهورها ما يسمى بالصحافة الشعبية اي صحافة التوزيع الكبير.[1]

5.2.1.الصحافة مصدر للتاريخ: تكون الصحافة مصدرا للتاريخ عندما يتعلق الامر بدراسة الحياة السياسية او الاقتصادية او الثقافة او الاجتماعية لمرحلة معينة المراحل التاريخية في مجتمع معين، والصحافة كمصدر للتاريخ تقوم بوظيفتين:

*اولهما رصد الوقائع وتسجيلها ووصفها والاحتفاظ بها للأجيال المقبلة كي تعتبر أحد مصادر التاريخ.

*ثانيا القيام بقياس الرأي العام وآراء الجماعات والتيارات المختلفة إزاء وقائع وقضايا تاريخية.

6.2.1.الصحافة ووظيفة التسلية: لقد ارتبط ظهور التسلية كوظيفة رابعة للصحافة كنتيجة لظهور الصحافة الشعبية، اما الصحافة الشعبية نفسها فقد كانت أحد نتائج نمو الاعلان كوظيفة ثالثة من وظائف الصحافة، ولقد اتجهت الصحافة نحو تقديم مواضيع للتسلية والرفاهية نتيجة للتنافس الشديد بين الصحف ومحتوياتها، حيث دفعتها هذه المنافسة الى جذب أكبر عدد من الراء من خلال استنادها الى مواد صحفية تثير جاذبيتهم واقبالهم على الصحفية هادفة الى تسلية

[1] الهام العيناوي، ***مدخل الى الصحافة***، مرجع سابق، ص79.

القارئ وامتاعهم بكم من الروايات المسلسلة والمغامرات العاطفية والقصص الخيالية والالغاز والالعاب واخبار الفن والثقافة.[1]

المطلب الثالث: معايير العمل الصحفي:

1.3.الالتزام بالموضوعية:

الموضوعية هي إحدى أهم القيم في العمل الإعلامي، التي تضمن التوازن والحيادية والنزاهة ورغم صعوبة التحقيق كل أبعاد الموضوعية إلا ان الصحفي يستطيع أن يكون موضوعيا إذا أرادا وسعى من أجل ذلك، حين يقوم الصحفي بجمع المعلومات حول موضوع ما، عليه ألا يحاول بأي ثمن إثبات أو دحض وجهة نظر معينة، وهذا لا يعني بأن الكاتب لا يستطيع أن يقوم بجمع الأدلة في محاولة لإثبات فرضية معينة ولكن إذا كانت الشواهد والأدلة التي جمعها تخالف فرضيته عليه التخلي عن رأيه المسبق وألا يحاول تعديل الحقائق لتتناسب مع وجهة نظره، فأي اخلال بالمضمون من شأنه تشويه صورة الصحافة والصحفي نفسه والجهاز الإعلامي الذي يعمل فيه.[2]

2.3.الإلتزام بالمصداقية:

إن المصداقية تعد دافع لأدبيات التعامل مع المنتج الإعلامي فالحقيقة هي محرك الإعلامي والوصول إليها ليس من خلال الطرق الملتوية ولا القصيرة المشوبة، بما يخدش دقتها وصدقها و واقعيتها، بل يمكن الوصول إليها من خلال طرق صعبة ولكن سليمة تكون مداعاة لسرور وجلب الاطمئنان بالتميز، والمصداقية تعني مدى دقة المعلومات وصحتها لدى صاحب الرأي، لأن الخبر معياره الدقة والرأي معياره نزاهة الكاتب وصاحب القلم، كما وتشمل مدى التغطية الصحفية في عرض وتقديم مختلف جوانب الحقيقة وكذلك أن لا تقتصر بعض الصحف في تغطيتها للأخبار على ما يجري في بلاد أخرى وتسكت عما يجري في بلادها وهذا الأسلوب مستخدم بكثر في صحافة الدول العربية كنوع من الادعاء بالحريات الصحفية.

وتعني الصحافة لدى صناع القرار القدرة على معرفة ما يجري بالنسبة للشعب أو الجمهور أو المستهلك، أي مدى يستفيد صانع القرار من انعكاسات ما يجري في الصحف في إصداره قرارته وهل يأخذ ما رآه ويضعه موضوع الاعتبار ام بعده مجرد شوشرة ونقد مغلوط، وبمعنى أخر

[1] فاروق ابوزيد، ***مدخل الى علم الصحافة***، عالم الكتب، ط2، القاهرة، مصر، 1998، ص63.

[2] خالد العزي، ***التشريعات الإعلامية وأخلاقيات المهنة***، مرجع سبق ذكره، ص63.

هل تقدم الصحافة التغذية الرجعية الصادقة حول الجمهور وحاجاته ومصالحه بعيد عن التضليل وتهويل والممالأة، بحيث تساعد صناع القرار والسياسات على اتخاذ القرارات مناسبة.[1]

4.3.القيم الأخلاقية:

ونعني بالقيم الأخلاقية، أن على العاملين في وسائل الاتصال الجماهيرية ومنها الصحافة، أن يلتزموا في سلوكهم اتجاه أنفسهم واتجاه جماهيرهم بمبادئ وقيم أساسية والالتزام بهذه القيم نوع من الواجبات الشخصية أي أنه التزام شخصي يقع على كل واحد منهم بصفة شخصية ليكون سلوك سليما وأخلاقيا وهي مجموعة من المبادئ والسلوكيات التي لا بدى على الإعلامي اتباعها والتحلي بها في أداء المهنة الإعلامية وذلك بتكيفها مع مبادئهم الإنسانية والسياسة المؤسسة التابعين لها وطبيعة المجتمع الذي ينتمون إليه.[2]

ورغم تعدد التعريفات الخاصة بالأخلاقيات بوجه عام فإننا نتعمد تعريف سليمان صالح بأنها "مجموعة من المبادئ التي يقوم الإنسان بتطبيقها بشكل اختياري لاتخاذ قرارته حول ما يقوم به من أفعال وهذه المبادئ هي التي تحدد مدى صحة الفعل الإنساني"، إن القيم الأخلاقية تتعلق بسلوك الشخصي وتصرفاته وممارسته عندما يقوم بتنفيذ عمله المهني، ولذلك صنعت معظم دول العالم دساتير وأخلاقيات ومواثيق شرف خاصة بها.[3]

5.3. المسؤولية:

الصحافة الجيدة لابد ان تكون عادلة، ودقيقة ومسؤولية ومستقلة وشريفة والحقيقية هي المبدأ الذي يجب ان تسترشد به، انها تجنيب الممارسات التي قد تتعارض مع قدرتها على تغطية وتقديم الاخبار بطريقة منصفة وغير منحازة، ان الصحافة يجب ان تخدم كناقد بناء لجميع قطاعات المجتمع، ويجب ان تكشف بكل حماس الخطأ، او سوء استخدام السلطة، سواء اكانت خاصة ام عامة، ومن ناحية الراي والتعليق على الصحافة ان تنصح بالإصلاح المطلوب او

---

[1] قيس سعود البدر، ***مدى التزام الصحافة المطبوعة وصحافة الانترنت بالمعايير المهنية من وجهة نظر الجمهور الكويتي***، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2] إيمان بوعلي، ***القيم الأخلاقية والممارسة المهنية في وسائل الإعلام الجزائرية***، رسالة ماجيستر، تخصص اتصال وعلاقات عامة، قسم اعلام واتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018، ص16.

[3] شيماء شمسة، ***المنظور أخلاقيات العمل الإعلامي من الإسلامي***، رسالة ماجيستر، تخصص دعوة والإعلام والاتصال، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشهيد حمى لخضر، الوادي، 2015/2014، ص25.

التجديدات المطلوبة التي تعتبر من اجل الصالح العام، ان مصادر الاخبار يجب الكشف عنها، مالم يكن هناك سبب واضح لعدم فعل ذلك، وعندما يكون من الضروري حماية المصدر وعدم الكشف عنه، فإنه يجب شرح هذا السبب.

ان الصحافة يجب ان تقدم الخلفية اللازمة بالحقائق عن التصريحات العامة التي تعرف انها غير دقيقة او تضلل القارئ ويجب ان تتمسك بحق حرية الكلام، وحرية الصحافة كما انها يجب ان تحترم حق الشخص في اموره الخاصة، ان حق الجمهور في ان تكافح بكل حماس من اجل الجمهور في الحصول على الاخبار الحكومية عن طريق الاجتماعات المفتوحة، والمسجلات المفتوحة.[1]

6.3.الامانة:

على الصحافة ان تحاول جاهدة تحقيق المعالجة غير المنحازة للمشكلات التي تنشر عنها، وكذلك التناول الغير العاطفي للموضوعات المثيرة للجدل وعليها ان توفر منبرا لتبادل الآراء والنقد والتعليق، وخصوصا إذا كانت هذه التعليقات تعارض موقف الصحيفة من هذه القضايا في مقالاتها، كما ان المقالات التي يكتبها المحررون ورؤسائهم وغير ذلك من أعمدة التعبير عن وجهة نظرهم يجب ان توضع فوقها العناوين الواضحة التي تدل على شخصية صاحب الرأي.

ويجب على الصحافة ان تنشر الأخبار بغض النظر عن مصالحها الخاصة، ويجب ان لا تعطي المعلنين معاملة خاصة مجاملة لهم في الاخبار او للجماعات التي تسعى وراء مصالح خاصة، وعليها ان تنشر المسائل المتعلقة بها أولى بموظفي الصحافة بنفس الهمة والصراحة التي تعامل بها اخبار المؤسسات الأخرى والأشخاص الاخرين، ان القلق على مصالح الجماعة او رجال الاعمال، او المصالح الشخصية يجب الا يجعل الصحافة تشوه او تسيئ تقديم الحقائق لقرائها.[2]

7.3. تعارض المصالح:

ان الصحافة وموظفيها يجب ان يكونوا أحرارا من أي التزام نحو مصادر الاخبار او الجماعات المصالح الخاصة، وحتى الظهور بمظهر الالتزام او تعارض المصالح يجب تجنبها، وعلى الصحفي الا يتقبل شيئا له قيمة من مصادر الاخبار او أي جهة خارج المهنة، فالهدايا

[1] جون ل. هاتلنج، ***اخلاقيات الصحافة***، ترجمة كمال عبد الرؤف، دار العربية للنشر والتوزيع، ط1، قاهرة، مصر،1981، ص122.

[2] جون ل. هاتلينج، ***اخلاقيات الصحافة***، مرجع سابق، ص123.

والرحلات المجانية المنخفضة، والحفلات التسلية او الترفيه والمنتجات او الاقامات المجانية في الفنادق، كل هذه يجب عدم قبولها والمصاريف التي يفقها الصحفي من اجل التغطية الخبرية يجب ان تتحملها الصحافة، ويجب أيضا تجنب تقديم خدمات خاصة، او معاملة خاصة لأعضاء الصحفيين في المؤسسة.

كما ان الاشتراك في أي نشاط سياسي، او في شؤون المجتمع او في المظاهرات والقضايا الاجتماعية التي قد تؤدي الى تضارب في المصالح او ما يبدوا انه تضارب في المصالح يجب تجنبه، ان العمل الصحفي خارج مؤسسته في وظيفة تتيحها له مصادر الاخبار هو مثال واضح على تضارب المصالح، كما ان توظيف الصحفي للمصادر المحتمل تغطيتها خبريا بعد ذلك يجب أيضا تجنبه، واقدام أعضاء الصحافة على أي استثمار لأموالهم، او في أي عمل خارجي قد يتعارض مع قدرة الصحافة على تغطية الاخبار، او أي موقف يخلف هذا الانطباع عن تضارب المصالح يجب تجنبه.

ان القصص الصحافة يجب الا يكتب بهدف الحصول على الجوائز والمنح ويجب تجنب المسابقات الصحافة ذات الطابع التجاري الواضح وغير ذلك من المسابقات التي قد تنعكس بطريقة سيئة على الصحفية المهنية.[1]

المطلب الرابع: الصحفي ومجالاته والتزاماته القانونية وحقوقه الأساسية في القانون الجزائري.

1.4.تعريف الصحفي ومجالاته:

1.1.4.تعريف الصحفي:

الصحفي هو الشخص الذي يمارس مهنة الصحافة اما منطوقة او مكتوبة، وعمل هو جمع ونشر المعلومات عن الاحداث الراهنة والاتجاهات وقضايا الناس وعمل ربورتاجات، كما ان مهنة الصحفي هي اعداد تقارير لإذاعتها او نشرها في وسائل الاعلام المختلفة مثل الصحف والتليفزيون والاذاعة والمجالات.

والصحفي كلمة عربية قديمة كانت بالسابق تقال لمن يجلب المعلومات من الكتب دون معلم فكانوا عند المناقشات الادبية يعيبون على من ليس له شيخ او معلم وينعتونه بكلمة الصحفي لا تزال هذه الكلمة تحمل نفس المدلول القديم لكن بموقف مختلف، ذلك لان الصحفي الحالي لا

[1] جون ل. هاتلنج، ***اخلاقيات الصحافة***، مرجع سابق، ص123.

يهتم ينقل خبر او حدث فقط وانما يهتم ايضا بالتفسير والتعليق على الاحداث والتواصل مع جمهور قرائه.

وقد تطور العمل الصحفي خلال القرن العشرين، فمنهم المتخصص في الكتابة عن الاقتصاد او التحليل السياسي او العلوم او الطب او الفلك، ومنهم من يغامر وينقل الاخبار من مواقع الاحداث ويعرض نفسه لأخطار في ميادين القتال والثورات، وأصبح الصحفي بشكل مجتمعه ويفتح له نوافذ واسعة في نطاقات التفكير الحر والحرية والمساواة والخلاص من القيود الفئوية والعشائرية والتفكير الضيق، كلما تطور الصحفي وارتفع بتفكيره وبمسؤولية امام مجتمعه كلما انتفع جمهور وقرائه من عمله، وبه تتطور الشعوب اذ انه أصبح يهتم بالتحليل والنقد.[1]

2.1.4. مجالات الصحفي:

يعمل الصحفي في وسائل الاعلام المكتوب مثل الصحافة والمجالات وصحف الدعاية ويعمل ايضا في الاذاعة والتليفزيون وفي وسائل التواصل مع الجمهور ومكاتب ووكالات الاخبار، وكثير من الصحفيين يعملون كصحفي مستقل او حر يجوب البلاد المختلفة وينقل الاخبار.

وتميل شركات لتعين صحفيين بها بإعلام الجمهور و التواصل معهم و يقومون بشرح مزايا او مشكلات انتاجيه و يشكلون دعما قويا لأقسام المبيعات والتسويق، ومنهم من يقوم بأعمال شبيهة في المصالح الحكومية او المؤسسات الكبيرة العامة، وفي مجال الصحف اليومية فمن الصحفيين من يعمل في الصحافة المحلية حيث يهتم بشؤون المدينة او المحافظة فهم يكتبون عن المتاجر الجديدة والمباني الجديدة ومشروعات البنية التحتية والنشاط الاجتماعي والرياضي و الثقافي في المدينة او المحافظة، ومنهم من يعمل في الصحف الكبيرة ويغطي عملها بصفة رئيسية كالأخبار الرئيسية الداخلية والعالمية والاوضاع السياسية والاقتصادية والرياضية و التجارية والعلمية والثقافية وغيرها، ومن هؤلاء من يهتم بالنقد الثقافي في المجالات السينما و المسرح و الادب، وتستفيد منهم الاوساط العامة في تلك المجالات، ومنهم من يقوم بعمل باحث في الشؤن الاجتماعية مثل رياضة الصغار او الجريمة او طروف العمل في احد القطاعات و المصانع.[2]

[1] علي كنعان، ***الصحافة مفهوم وأنواعه***، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2] علي كنعان، ***الصحافة مفهوم وأنواعها***، مرجع سابق، ص36.

2.4.الالتزامات القانونية للصحفي المحترف:

تنشأ عن علاقة الصحفية مجموعة من الالتزامات تقع على عاتق الصحفي العامل، منها ما هو منصوص عليه في قانون العمل ومنها ما تحدده عقود الفردية والجماعية، فيلتزم الصحفي بأداء العمل المتفق عليه وتنفيذه شخصيا، كما يلتزم الصحفي بطاعة اوامر صاحب العمل وعدم افشاء اسراره فضلا عن عدم منافسته والإضرار به الناحية الاقتصادية.

هذه الالتزامات العامة تضاف اليه التزامات خاصة بطبيعة العمل الصحفي هو التزام المحترف بالحرص، التبصر، اليقظة، الدقة والتزامه بالكتمان الذي يختلف في جوهر عن الالتزام بالحفاظ على السر المهني كما سيأتي، كما ان الالتزام بعدم منافسة المؤسسة الصحفية له طبيعة خاصة تختلف عن الالتزام العادي للعامل[1].

1.2.4.الالتزام بالحرص والتبصر:

يعتبر هذا الالتزام من اهم الالتزامات التي يقع على عاتق الصحفي اثناء مزاولته لمهنة الصحافة والمقصود بالحرص والتبصر هو ان يتسم المهني للصحفي باليقظة والدقة حتى لا يحدث ضرارا للغير فتترتب عنه المسؤولية الصحفية.

والالتزام بالحرص والتبصر هو واجب ذو طابع اخلاقي فهو يتعلق بضمير الصحفي ويلزمه بعدم احداث ضرر بالغير دون ان يخول لاحد حق اقتضاء هذا الواجب فهو يفرض على الصحفي واجبا عاما اثناء ممارسة المهنة الصحفية سواء تعلقت بالنشر او نقل الخبر او التعليق او التحليل او ابداء الرأي ويتخذ كل الاحتياطات اللازمة التي تمنعه من وقوع اي ضرر نتيجة ذلك.

والالتزام باليقظة والتبصر يجد مصدره في القانون بشكل عام وبالقوانين التي تنظم المهنة الصحفية وبآداب واخلاقيات ممارسة المهنة، والتزام الصحفي بالحرص والتبصر ليس التزام محدد بعمل او الامتناع عن عمل هو واجب قد فرض لقيام الصحفي بعمل ارادي مشروع الا وهو ممارسة المهنة الصحافية، واذا لم يكن التزاما بعمل او امتناعا عن عمل فقد يكون التزاما بتحقيق نتيجة او ببدل عناية، فإذا كان محل الالتزام الصحفي هو تحقيق عليه، واما اذا كان التزام الصحفي في عمله ببذل العناية فقط فهو لا يسأل في حالة عدم التنفيذ الا اذا أثبت من تعلق به النشر تهور الصحفي واهماله فعبء الاثبات يقع على عاتق هذا الشخص وليس على الصحفي

[1] بشير هدفي، ***الوجيز في شرح قانون العمل "العمل الفردية والجماعية"***، دار ريحانة، ب.ط، الجزائر،2002، ص72.

وعليه يثبت ان الصحفي لم يأخذ في عمله بالحيطة والعناية ويثبت ان العناية التي كان يهدف اليها لم تتحقق.[1]

2.2.4. الالتزام بالكتمان:

الالتزام بالكتمان هو التزام الصحفي بالصمت وعدم نشر بعض الوقائع او المعلومات التي ترد اليه ويحظر عليه القانون نشرها لمساسها بمصالح عامة او خاصة فبرغم من ان رسالة الصحفي هي نشر الانباء، وان القانون قد كفل للصحافة ان تمارس هذه الرسالة بحرية الا انه الصحفي بالكتمان، هذا في محاولة لتحقيق توازن بين مصالح قد تبدو متعارضة، هي حق الصحفي في التعبير والنشر خدمة للجمهور في الاعلام، وبين حق الشخص العام في حماية اسراره ومنع الوصول اليها واعلانها بطريق النشر.

ويأتي إلزام القانون للصحفي بالكتمان نتيجة لان الصحفي تتحدد وظيفته في البحث عن الاخبار ونشرها، ومن خلال ذلك قد يصل الى عمله الكثير من الاخبار والمعلومات والبيانات وربما يستنتج بعضا منها بخبرته، وانطلاقا من مبدا حرية التعبير يحق نشر كافة ما يصل اليه من معلومات ولان النشر بصفة مطلقة قد ينطوي على المساس بمصالح معينة اوجب المشرع التزام الصحفي بالصمت ازاء بعض الوقائع والانباء.

فللدول مصلحة في الحفاظ على اسرارها فلا يمكنها ان تؤدي عملها دون ان تصفي السرية على بعض أوجه نشاطاتها الدفاعية او الاقتصادية او الدبلوماسية، فهي تحرص على كتمان ما تتخذه من قرارات او إجراءات في هذه المجالات لان افشائها قد يضر بأمنها، والصحفي في التزامه بالكتمان يمارس واجب أخلاقي تمليه قواعد الشرف والأخلاق، وهو أيضا يؤدي وظيفة اجتماعية فيكفل الحماية لما تحرص الدولة والافراد على عدم الافشاء به بغرض حماية الامن واستقرار المجتمع، ويجد التزام الصحفي بالكتمان مصدر في نص صريح يحظر الافشاء اعتبارا لمصالح معينة فلا يجوز له نشر هذه الاخبار ولو كانت صحيحة كأسرار الدفاع عن البلاد وما يدور في أروقة المحاكم، فإذا اقتحم هذه السرية ونشر أنباء عن هذه المحظورات كان مسؤولا جنائيا او مدنيا حسب الحالة.

والالتزام الصحفي بالكتمان هو التزام غير ارادي ينشئه القانون مباشرة ويكون نسبيا او مطلقا، فقد يرد الالتزام على كمية الاخبار فيحظر القانون نشر اخبار معينة دون أخرى، كما قد يحظر

[1] احمد المهدي وأشرف شافعي، ***جرائم الصحافة والنشر***، دار الكتب القانونية، ب.ط، مصر،2005، ص50.

النشر الا بعد اتخاذ اجراء معين كصدور الاحكام او القرارات القضائية او موافقة ذوي الشأن او الجهات المختصة على النشر.[1]

3.2.4.الالتزام بعدم المنافسة:

يلتزم العامل بأداء عمله في المواعيد المتفق عليها او المواعيد المحددة في القانون و بعد انتهاء وقت العمل يسترد العامل حريته الكاملة من ان يستفد من وقت فراغه يؤدي الى ارهاقه الشديد والى اجهاد و يؤثر على قدراته على القيام بالعمل لدى صاحب العمل في اليوم التالي فانه يمتنع عليه القيام بمثل هذا العمل و اذا كان العامل يلتزم وفقا لنصوص القانون بعدم منافسة صاحب العمل فان الالتزام القانوني ينقضي بمجرد انتهاء عقد العمل ويسترد العامل حرية الكاملة بعد انقضاء عقد العمل ومن يكون للعامل اختيار المهنة التي تناسبه ويمارسها حتى لوكان هذا الاختيار للمهنة منافسة لصاحب العمل السابق الذي كان يعمل لديه لم يرتكب خطأ محدد يسأل عنه قانونا.[1]

3.4.حقوق الاساسية للصحفي الجزائري في القانون الاعلام:

ان صناعة الاعلام والمعلومات والممارسة الاعلامية برمتها لا يمكن ان تزدهر وتتطور بدون حرية مادامت تعد شرطا اساسيا لتحقيق مصداقية هذه الصناعة وثقة الجماهير بها، وبدون هذه الحرية ستظل تلك الصناعة تابعة للسلطة وللنظام الاعلامي المهين على الساحة، وتعد حرية الصحفي في ذات السياق من اهم اركان حرية الصحافة، اذ ان الصحفيين الاحرار هم الذين يقدمون صناعة اعلامية تجذب ثقة الجمهور واهتماماته.

1.3.4.حقوق الصحفي المرتبطة بوفائه بحق الجماهير في الاعلام: تتزايد اهمية الصحافة وسائل الاعلام فيما يخص حق الجماهير في معرفة، مما يزيد في نفس الوقت المسؤولية التي تقع على الصحفي في الكفاح من اجل تحقيق حرية الاعلام ومن الحقوق التي تساهم في قدرة الصحفيين على الوفاء بحق الجماهير في المعرفة والمعلومة ما يلي:

2.3.4.حق الصحفي في تغطية الاحداث: هو من الحقوق الاساسية التي نص عليها المؤتمر العام لليونسكو عام 1978م لكن هذا النص لم يجده صداه في كل تشريعات العالم كما في التشريع الاعلامي الجزائري، حيث ظلت هناك الكثير من العراقيل والعقبات القانونية التي تحول

[1] احمد المهدي وأشرف شافعي، ***جرائم الصحافة والنشر***، مرجع سابق، ص53.

[1] احمد المهدي وأشرف شافعي، ***جرائم الصحافة والنشر***، مرجع سابق، ص53.

دون تمتع الصحفيين بحقهم في تغطية الاحداث وذلك لميل السلطات في كل دول العالم الى فرض السرية على كثير من الاحداث خاصة في الحروب التي شنها الدول الغربية في مختلف اقطار العالم، اين يتم منع المراسلين من التجول بل وحتى قتلهم لإخفاء ما تقوم به من علميات عسكرية.

وتتزايد القيود في كل انحاء العالم على حق الصحفيين في تغطية الاحداث عندما يتعلق الامر بالنزاعات تحت ذريعة المحافظة على الامن القومي والنظام العام كما حدث في الجزائر بعد الاعلان عن حالة الطوارئ في 09 فيفري 1922م بموجب المرسوم الرئاسي 44/92 الذي اعطى صلاحيات معتبرة لوزارة الداخلية فيما يخص الامن العام مما ادى الى تعرض الكثير من الصحفيين الى مضايقة جمة، وفي بعض الاحيان الى الاعتقالات بتهمة مخالفة القانون في ظل تلك الظروف الاستثنائية، وبذلك تدهورت العلاقة بين الصحافة والسلطة تحت شعار "استرجاع هيمنة الدولة" هذا من جهة ومن جهة اخرى وموازاة مع هذه الاجراءات الادارية والسياسية التي استهدفت تضييق الخناق على حرية التعبير كثف الارهاب اغتيالاته ضد العاملين في قطاع الاعلام و الكتاب والجامعين دون استثناء بسبب افكارهم وانتمائهم، ورغم الاشواط التي قطعتها الصحافة المكتوبة في الجزائر قبل وبعد اصدار القانون الوضعي 05/12 المتعلق بالإعلام[1] يلاحظ ان المشرع الجزائري لم يورد اي نص قانوني يمنح الحق في التغطية الاخبارية لمختلف الاحداث والوقائع، بالتالي فهذا الامر يحتاج الى اصدار صحفي وتضامن ضد تقيد حريتهم وحقهم في القاء الضوء على القضايا التي تهم الرأي العام وتسمح لهم بإظهار الحقائق التي يحتاجها الجمهور والمجتمع على حد سواء.

3.3.4.حق الصحفي في حضور الاجتماعات العامة وجلسات المحاكم:

تمثل الاجتماعات العامة في الأصل من اهم المصدر، وكثيرا ما تقوم السلطات بمنع صحفيين يعملون في وسائل الإعلامية معينة من حضور تلك الاجتماعات كنوع من العقاب لهذه الوسائل بل وتتحكم السلطات بصفة غير مباشرة في نوعية الاخبار والمعلومات عن طريق التراخيص التي تعطيها للصحفيين الذين المواليين لحضور اجتماعات المجالس النيابية والمحلية، وتمنع في نفس الوقت الصحفيين الذين لا ترض عنهم او الذين ينتمون الى صحف المعارضة، اما بالنسبة للمحاكمات فإن الأصل هو علانيها، بالتالي من حق الصحفيين حضورها ومن حقهم تصويرها ونقلها بصورتها الدقيقة للجمهور، كل هذا لا ينفي أحيانا ان تكون هناك مصلحة عامة

[1] ثابت مصطفي، ***الحقوق الأساسية للصحفي الجزائري في القانون العضوي05/12 المتعلق بالإعلام***، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، مجلد الأول، العدد43، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2017، ص201.

مشروعة في فرض السرية على بعض جلسات النيابة او جلسات المحاكمة، لكن ذلك لابد ان يكون بمبررات واضحة ولأغراض معينة، لان الأصل فيها دوما علانيها وحق الصحفيين في حضورها كممثلين للجمهور يتقبلون اليه ما يدور فيها، لذا فمنع وحرمان للصحفيين من هذه الجلسات ينفي الوظيفة الديمقراطية للمجالس المحلية والهيئات النيابة، ويحرم الجمهور من حق في المعرفة، كل هذا تجاوزه المشرع الجزائري في القانون الوضعي 12/05 تركا ذريعة سرية العمل او المهنة او المصلحة العامة تستخدم في كثير من الحالات من قبل بعض الهيئات والمجالس لتحرم الصحفيين من حضور اجتماعاتها وجلساتها المختلفة.[1]

4.3.4.حق الصحفي في الحصول على المعلومات:

لم يظهر الحق في الاعلام في شكله الراهن كما تحدده المواثيق والدساتير والقوانين بعض الدول سوى بعد الحرب العالمية الثانية في سياق البحث عن وسائل وأدوات تمكن الحلفاء المنتصرين من فرض بدائل كان يعتقد انها تمكن الإنسانية من تفادي مأساة شبيهة بمخلفات تلك الحرب ولان المعلومات تشكل المادة الخام لمضمون الصحف و وسائل الاعلام، فإن ضمان حق الصحفيين في الحصول على المعلومات والاخبار يزيد من إمكانية نجاح الاعلام في قيامه بوظائفه وخدمة الجمهور والوفاء بحقه في المعرفة لذا فهناك حاجة وضرورة لنصوص قانونية تضمن حق الصحفيين في الحصول على المعلومات، الامر الذي أكده المشرع الجزائري في القانون الوصفي 05/12 المتعلق بالإعلام حيث نصت المادة (83) انه يجب على الهيئات والإدارات و المؤسسات ان تزود الصحفي بالأخبار و المعلومات التي يطلبها بما يكفل حق المواطن في الاعلام، وفي اطار هذا القانون العضوي والتشريع المعمول به، لكن حق الصحفي الجزائري في الحصول على المعلومة والوصول الى مصدر الخبر من جهة أخرى لا يجز له ان ينشر كل ما يتحصل عليه من مادة صحفية، فهناك معلومات ذات طبيعة خاصة تحتم عنه التعامل معها بحذر وتحفظ حصرتها المادة (84) من نفس القانون في المعلومات التي تكشف اسرار الدفاع الوطني.

5.3.4.حق الصحفي في النقد:

ان مضمون القانون الوصفي 05/12 المتعلق بالإعلام لم يتطرق لا تصريحا ولا تلميحا لحق الصحفي في النقد، شأنه شأن قانون الاعلام 70/90، والغريب هنا ان المشرع الجزائري قد نص على هذا الحق سلفا في المادة (121) من قانون الاعلام 01/82 بالقول "لا يشكل النقد البناء

[1] ثابت مصطفى، ***الحقوق الأساسية للصحفي الجزائري في القانون العضوي 05/12 المتعلق بالإعلام***، مرجع سابق، ص202.

الرامي الى تحسين تنظيم المصالح العمومية وسيرها جريمة من جرائم القذف، لذا فلا يمكن تصور ان هذا الحق يفهم صمنا من نصوص المواد التي تتيح نشر الاخبار والمعلومات، بالتالي فعدم تشريع مادة خاصة بحق النقد في القانون الوصفي 05/12 سيجعل الصحفي الجزائري عرضة لمتابعات قضائية جمة بعد تصنيف بعض اعماله في القذف، في حين قد يكون مضمون هذه الأخيرة لا يتعدى حدود النقد المباح، عليه فعلى المشرع الجزائري ان يعيد النظر اكثر في مجال هذا الحق الذي يسمح للصحفي من التحرر اكثر في التعبير عن رايه وراي الجمهور الذي يمثل عينة على المجتمع، وليكون هذا الحق أيضا قوة الزامية تجاه الجميع تحصن الصحفي من المضايقة والمتابعة لمجرد ابداء ابسط الآراء.[1]

المبحث الثاني: أخلاقيات الصحافة ومواثيق الشرف المهنية في الجزائر.

المطلب الأول: أساليب الحصول على المعلومات:

لما كان العمل الصحفي يتطلب تواجه الشخص الذي يستطيع تأدية الرسالة على الوجه اللاحق بأهميتها الخطيرة في المجتمع فإن الامر يقتضي منه استغلال بعض الوسائل للحصول على الاخبار و المعلومات لتقديمها للجمهور، وفي غالب الاحيان يكون مصدر المعلومات متعاونا مع الصحفي ويقدم معلومات بدون اي مقابل لكن في بعض الحالات نجد الصحفي في مواقف حرجة فهو واجبه الذي يتطلب تقديم المعلومات للجمهور وحق الحفاظ على سرية المصادر، فهي حالات كثيرة يعمل الصحفي في ظروف صعبة منها صعوبة التأكد من صدق الاخبار التي يقدمها وذلك لعدم رغبة المسؤولين الحكوميين في التعاون مع الصحفيين في الكشف عن الحقائق كما يخشى بعض المواطنين الادلاء بالمعلومات خوفا من العقاب المادي او المعنوي.

بصفة عامة فإن افضل وسيلة لمصداقية المعلومات تكون من خلال الاستعانة بالوثائق و المنشورات الرسمية و كذلك اجراء مجموعة من اللقاءات مع الاشخاص المعنين بتلك الاخبار بحيث تستفيد الحقائق التي يقدمها الصحفي اما الى الوثائق الرسمية او الى التسجيلات بأصوات الناس الحقيقيين ويفيد ذلك الصحفيين في تحري الدقة و الموضوعية وتجنب الوقوع تحت طائلة القانون لكن الصحفي امام انسداد الابواب امامه للحصول على مصادر المعلومات فإنه يلجأ في مثل هذه الحالات استعمال طرق عديدة للوصول اليها، هذه الطرق تكون شرعية و غير شرعية

[1] ثابت مصطفى، ***الحقوق الأساسية للصحفي الجزائري في القانون العضوي 05/12 المتعلق بالإعلام***، مرجع سابق، ص205.

بحسب الظروف السائدة و الفرض المتاحة[1]، ومن بين الاساليب التي يستعملها الصحفيين لجمع المعلومات الخبرية نذكر:

1.1. المعلومات غير قابلة للنشر: وهي عبارة عن معلومات يتلقاها من المصدر بحكم العلاقات الوطيدة بينهما غالبا، ويستطيع الصحفي ان يستخدم هذه المعلومات بشكل غير مباشرة من خلال الاستقصاء والتحري عن جديتها وصدقتها، ويمكن ان يلتقي الصحفي مع مصادر اخرى يؤكد هذه المعلومات ولا تخشى من كشف عنها وفي جميع الاحوال يحترم الصحفي رغبة المصدر الذي يدلي بالمعلومات ويطلب عدم نشرها.

2.1. نشر المعلومات دون نسبتها الى المصدر: في هذه الحالة يستطيع الصحفي ان بنشر المعلومات بدون ذكر المصدر مباشرة ويستخدم عبارات مثل، نذكر مصدر موثوق به "متحدث حكومي مسؤول"، وترتبط مثل هذه المعلومات غالبا بمسؤولين لديهم سلطة منح الصحفيين بعض المعلومات التي تستخدم في المستقبل.

3.1.أسلوب التسريب: ويعتمد على تسريب المعلومات الى عامة الناس و غالبا ما تكون هذه المعلومات ذات طبيعة سرية، ويقوم الصحفي بتقييم هذه بناء على مصداقية المصدر، ويجب ان يتأكد الصحفي من دقة المعلومات و الهدف من تسريبها فأحيانا يسعى المصدر الذي يقوم بتسديد المعلومات الى تحقيق مآرب شخصية او ممارسة نفوذة على الاخرين و ارهابهم، و احيانا يكون لدى المصدر الحافز على تصحيح اوضاع خاطئة او يكون لديه الدليل على وجود مساوئ في أحد المجالات، وليس لديه الجرأة الكافية ليعلن ذلك و بالتالي يقوم بتسريب هذه المعلومات الى أحد الصحفيين لنشرها و تحقيق المصلحة العامة بدون الاشارة الى المصدر.

4.1.أسلوب بالونات الاختبار: تكون عبارة عن تسريح يدلي به مسؤول رسمي بهدف استطلاع موقف الرأي العام عن عمل تتهيأ الحكومة لتنفيذه، ويهدف هذا الاسلوب الى محاولة اختبار رد فعل الجمهور قبل طرح المشروع رسميا بل قد يظهر من يعلق على هذه الفكرة رسميا باللوم او النقد، إذا كان رد الفعل ايجابيا من جانب الجمهور يسارع المسؤولين بطرح الفكرة رسميا على المستوى الشعبي، اي ان المصدر يقوم باستغلال الصحفي وذلك بتقديم معلومات من اجل حبس نبض الشارع او الجمهور حول قضية مشروع ما.[2]

[1] مكاوي حسن عماد، ***اخلاقيات العمل الاعلامي***، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، مصر،2002، ص200.

[2] بن بهاز فايزة، ***واقع التعبير واخلاقيات العمل الصحفي في الجزائر***، مرجع سبق ذكره، ص87.

المطلب الثاني: أخلاقيات مهنة الصحافة ومواثيق الشرف.

1.2. اخلاقيات مهنة الصحافة:

تهتم اخلاقيات مهنة الصحافة كعلم للواجبات المعنوية الخاصة بمهنة الصحافة وجزاءاتها التأديبية بتبيان القواعد السلوكية والاخلاقية لأعضاء هذه المهنة سواء فيما بين الممارسين أنفسهم لها او تجاه الغير، فأخلاقيات المهنة هي مجموعة القواعد المتعلقة بالسلوك المهني والتي وضعتها مهنة منظمة لكافة أعضائها، حيث تحدد هذه القواعد وتراقب تطبيقها وتسهر على احترامها، وهي اخلاقيات وآداب جماعية وواجبات مكملة او معوضه للتشريع وتطبيقاته من قبل القضاة.

فالأخلاق المهنية ليست مرتبطة ببساطة بالممارسة السليمة للمهنة فحسب بل تنبع اساسا من الاهداف السامية للكلمة، وهي تلك الالتزامات الاساسية التي يجب ان يتحلى بها كل صحفي والمتمثلة اساسا بضرورة العمل من اجل الوصول الى تغطية منصفة وشاملة ودقيقة، صادقة وواضحة مع مراعاة حماية المصادر وتحقيق الصالح العام، عن طريق احترام القانون وحقوق الحياة الخاصة للأشخاص وتصحيح الاخطاء في حال وجودها.

كما يمكن القول ان اخلاقيات المهنة الاعلامية هي تلك الاخلاقيات المتعلقة بمهنة الاعلام وهي مجموعة من القيم المتعلقة بالممارسة اليومية للصحفيين وجملة الحقوق والواجبات المترابطتين للصحفي، وهي:

1.1.2.التفكير الاخلاقي: قبل كتابة الخبر او نشر الصورة لابد ان يفكر الصحفي، محررا كان ام مصور، لابد لهما من التفكير العميق في جميع المشكلات التي ستثيرها تلك الاخبار او الصور بعد النشر، فلابد للصحفي من دراسة كل الخيارات لديه.

2.1.2. المواثيق الاخلاقية: بعض الصحف الورقية وايضا بعض المواقع الاعلامية الالكترونية العالمية على شبكة النت وضعت لنفسها مواثيق اخلاقيات تحكم سلوك العاملين فيها وتشمل سياسات تتعلق بقبول الهدايا او تكليفات خارج الدوام الرسمي، وهناك حالات طرد فيها مراسلون لأنهم اقاموا علاقات مع المصدر او استغلوا معلومات لتحقيق منفعة ذاتية.[1]

[1] رون اف سميث، ***اخلاقيات الصحافة***، ترجمة محمد حامد درويش، دار النشر مؤسسة هنداوي سي أي سي، ب.ط، المملكة المتحدة، 2017، ص23.

2.2.مواثيق الشرف لمهنة الصحافة:

بدأت الاخلاق المهنة في الصحافة تتكون مع تطور النشاط الصحفي و تحوله الى مهنة جماهيرية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرون، ليبدأ الوعي الاخلاقي في التبلور تدريجيا، ويصبح احد مظاهر الممارسة المهنية الجادة في الدول ذات التقاليد الديمقراطية المتطورة ، وتعد مواثيق الشرف ومدونات اخلاقيات المهنة بمثابة تعليمي و موجه اخلاقي للصحفيين الذين يتخذون بنودها وسيلة للضبط الذاتي، و التمسك بالقيم واثارة التفكير بشأن انماط السلوك المهنية و الاخلاقية المقبولة او المرفوض في مواقف معينة، كما انها تعد بمثابة تبرير لأنشطة المهنة امام المجتمع ومؤسساته الحاكمة و الفاعلة و خاصة في الاوقات التي تتراجع فيها مصداقية الصحافة امام القراء و المجتمع ككل، اذ ان فلسفة مواثيق الشرف الصحفية تهدف الى حماية الجمهور الاساسية من جهة و حمايتهم من الاذلال و الاهانة او انتهاك ضميرهم المهني من جهة اخرى وتتضمن اغلب مواثيق الشرف واخلاقيات مهنة الصحافة و الاعلام، حقوق و واجبات الصحفيين، مثل الحق ضمان حرية الاعلام وحرية الوصول الى مصادر المعلومات وتحري الدقة و الموضوعية والصدق وعدم تحريف الوقائع او عرضها بطريقة مشوهة وضرورة الفصل بين الخبر و التعليق ومراعاة المصلحة العامة و الامتناع عن التشهير و القذف وانتهاك الحياة الخاصة للأفراد و الحرص على النزاهة و الاستقلال وحق الرد و التصحيح واحترام سر المهنة و الشعور بالمسؤولية ازاء الرأي العام و الدفاع عن حقوق الانسان[1].

[1] السيد بخث، ***اخلاقيات العمل الصحفي***، دار الكتاب الجامعي، ط1، الامارات العربية ،2011، ص13.

المطلب الثالث: مهنة الصحافة في الجزائر:

تطورت قوانين الاعلام في الجزائر منذ الاستقلال الى حقوق و واجبات الصحفيين و لطاما ارتبطت هذه الواجبات بالأخلاقيات المهنة التي ينبغي ان يتحلى بها الصحفي اثناء ممارسة الاعلامية، فتمت الاشارة لذلك في القانون الاساسي للصحفيين المحترفين الصادر عام 1968م و القوانين الاعلام لاحقا (2012/1990/1982)، كما كفل الدستور الجزائري للمواطنين الحق في احترام كرامة و خصوصية من الاختراق عبر وسائل الاعلام، غير ان الصحفيين في الجزائر انتظروا قبل اصدار ميثاق لأخلاقيات المهنة عام 2000م تمت الاشارة فيه الى ضرورة احترام اخلاقيات المهنة و الالتزام بالمعايير المهنة في العمل الصحفي.

وبعد اربعة عشرة عاما وتحديدا في الثامن من نوفمبر 2014م أصدر صحفيون جزائريون واساتذة مختصون في الاعلام والاتصال بيانا دعوا فيه الى تشكيل لجنة حكماء الاعلام في الجزائر للصحافة المكتوبة والسمعي البصري.[1]

1.3. قانون الاعلام لعام 1982 واخلاقيات المهنة الصحفية: في هذا المقال تجدر بنا الإشارة ان الجزائر لها قانون اعلام جامع مانع الا عام 1982م والفترة الممتدة على مقدار عشرين بين اول تشريع اعلامي ونهاية العهدة الاستعمارية كانت تسير الأجهزة الإعلامية والقائمين عليها بقوانين مجزئة كما هو الحال بالنسبة لقانون المؤسسات الصحفية الصادرة في نوفمبر 1973م والقانون الصحفي الصادر في سبتمبر 1968م وأخيرا قانون النشر الصادر عام 1973م، اذا فالجزائر من الدول التي كانت تعاني فراغا قانونيا في ميدان الاعلام، فهي لا تملك ميثاقا لأخلاقيات المهنة الصحفية الا مؤخرا، هذا ما جعل الصحفيين والمؤسسات الإعلامية الجزائرية ولفترة طويلة ظلت تعمل وفقا لقوانين ومواثيق رسمية صادرة عن السلطة الحاكمة على عكس ما هو سائد في الدول الديمقراطية الأخرى هذا ما يدفعنا للتطرق لقانون الاعلام لعام 1982م ككل ومحاولة استنباط وإبراز اهم المبادئ والقيم الأخلاقية التي احتواها هذا التشريع وقبل ذلك سنشير انه من اهم اللوائح السياسة الصادرة عن حزب جبهة التحرير لتنظيم المهنة "لائحة 1979م واللائحة السياسية الصادرة سنة 1980م وتليها لائحة صادرة عن اللجنة المركزية في شهر ماي من نفس السنة"، الا ان لائحة الاعلام الصادرة عن المؤتمر الرابع لعام 1979م تعتبر تحول هام

[1] الهام بوثلجي، ***مبادرة لتشكيل لجنة حكماء الصحافة واعداد ميثاق اخلاقيات المهنة***، الجزائر، في جريدة "الشروق اليومي"، العدد 4550 .08/11/2014.

و الوثيقة الرسمية الوحيدة منذ 1956م والتي حددت ولو بشكل عام أسس السياسة الإعلامية في الجزائر والتي اعتمدت فيما بعد واثراء في عدة جوانب كقانون اعلام وتضمنت 128 مادة موزعة على:

1.مدخل يكرس المبادئ العامة للسياسة الإعلامية الواجب اتباعها، وتحتوي على خمس أبواب:

الباب الأول: خاصة بالنشر والتوزيع في المجال الإعلامي به 23 مادة.

الباب الثاني: خاصة بالمهنة الصحفية (شروط وضوابط).

الباب الثالث: خاصة بتوزيع النشرات والمجالات جاء فيه 10 مواد.

الباب الرابع: خاص بالمسؤوليات الإعلامية وحق الرد والابداعات الخاصة، جاء فيه 16 مادة.

الباب الخامس: خاص بالأحكام الجزائرية يضم 44 مادة.[1]

وقبل الانغماس في الحيثيات الأخلاقية التي جاء بها هذا القانون، عموما ينص في مواد العشرة الأولى على الأهمية البالغة للإعلام، وحق المواطن فيه، وأكدت على ملكية الدولة لهذا القطاع ولابد ان يكون استمرار للعمل الإعلامي الثوري حيث جاء في مادته الأولى على انه في إطار الثورة التحريرية يلعب الاعلام في مختلف الوسائل دور هام بمبادئ الحزب والثورة يدافع عنها ويمجد إنجازاته.

من هذا المنطلق، وصف هذا القانون على انه قانون عقابي بالنسبة للقائم بالوسيلة الإعلامية ويتحلى ذلك في عدم التوازن بالنسبة للمواد المندية بالواجبات والمكرسة للحقوق فمن بين 128 مادة توجد 68 مادة تنص على الواجبات والممنوعات والمحرمات والعقوبات في حق الصحفي في حين انه من خلال استعراضها لهذه المواد نلاحظ ان الصحفي الجزائري، تمنح له حقوق في بعض الأحيان نفس المادة وفي شطرها الثاني نفس حق الذي اقرته في شطرها الأول، اما فيما يخص المواد المتضمنة احكام ومبادئ وآداب المهنة الصحفية في هذا القانون وهي محور الدراسة فيمكننا حصرها في المواد التالية: 49، 48، 45، 42، 39، وعموما هذه المواد تحتوي من مبادئ أخلاقية وقيم إنسانية فهي تتسم في كثير من الأحيان بالغموض وحتى التناقض، منها ما جاءت به المادة 42 حيث من جهة تلزم الصحفي الاحتراس في نشر الاخبار

[1] مغزي سمية وحليمة سالم امينة، ***اخلاقيات ممارسة مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر "دراسة ميدانية بجريدة الجمهور بوهران"***، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، تخصص اتصال وصحافة مكتوبة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016/2015، ص84.

الخاطئة وعدم استعمال مهنة لأغراض شخصية او تجميد مؤسسة او هيئة قصد كسب ودها، في حين ان الصحفي الذي لا يخدم مؤسسات الدولة يتعرض للعقاب، كما ان المادة 45 تنص على حرية الصحفي المحترف في الوصول لمصادر الخبر، اما المادة 48 فتؤكد على ان سر المهنة حق محفوظ ومعترف به، في حين ان المادة 49، تنص على عدم المساس بالمجالات التالية:

مجال السر الاقتصادي، مجال الأطفال والمراهقين، مجال التحقيق القضائي.[1]

2.3.قانون الاعلام لعام 1990م واخلاقيات المهنة الصحفية الجزائرية: لقد شهدت الجزائر في نهاية الثمانيات عدة متغيرات على جميع المستويات، كانت شرارتها الأولى احداث الخامس 1988م او ما عرف بانتفاضة الشباب على رموز نظام الحزب الواحد مما دفع بالسلطة السياسية الى اتخاذ قرارات وإجراءات فتحت بها مجال التعددية الحزبية والسياسية والديمقراطية وحرية التعبير، وفي هذا المجال جاء قانون الاعلام لسنة 1990م تماشيا مع ما نص عليه دستور 23 فيفري 1989م واكن التبني الرسمي للتعددية الإعلامية لم يتضح الا اثر صدور المنشور رقم 04 عن رئيس الحكومة آنذاك السيد "مولود حمروش" 19 مارس1990م والذي فتح المجال امام الصحفيين لأخبار نمط العمل في المجال الصحفي سواء في المؤسسات الإعلامية الحكومية او الخاصة، هذا المرسوم الذي كان النواة الأولى او الأساس الذي يبنى عليه قانون الاعلام الصادر في، 03 ابريل 1990م والذي نص بشكل صريح على السماح بفتح المجال الإعلامي أمام الأقلام الخاصة والحرة للتواجد على الساحة الإعلامية، كما تميز هذا القانون بإعادة بعث المجلس الأعلى للإعلام الذي يعود تاريخ تأسيسه لسنة 1984م اذ نصت المادة 19 منه على ان يكون بديلا لوزارة الاعلام ومنحته صلاحيات والسعة كالسهر على تطبيق احكام هذا القانون والتأكيد على ممارسة المهنة الإعلامية بكل حرية في كنف التعددية السياسية والإعلامية، كما تميز هذا القانون عن سابقيه بالخروج عن مركزية التوجيه، وملكية الدولة لوسائل الاعلام بفتحة المجال امام الاستثمار الخاص في المجال الإعلامي، هذا ما جعل المجتمع الجزائري عموما والصحفيين خاصة يعلقون امالا واسعة قصد التمتع بإعلام موضوعي وديمقراطي قائم على حق المواطن في الاعلام والصحفي في الوصول الى مصادر الخبر بكل شفافية ومصداقية وموضوعية، هذا فيما الاحكام العامة والمبادئ الأساسية لهذا القانون، اما الجانب الأخلاقي فقد اكدت بنود هذت التشريع الإعلامي على عدة مبادئ أخلاقية وقيم مهنية قصد ضمان اطار أخلاقي مهني في هذا القطاع، حيث نص هذا المضمون المواد التالية، اول هذه المواد التي

[1] مغزي سمية وحليمة سالم امينة، ***اخلاقيات ممارسة مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر***، مرجع سابق، ص85.

اشارت الى الجانب الأخلاقي لمهنة الصحافة المادة 26 التي نصت على ضرورة احترام الصحفي للأخلاق الإسلامية والقيم الوطنية، وحقوق الانسان وعدم تحريض على العنصرية أو التعصب أو الخيانة، كما نصت المادة 33 على حقوق الصحفي في الأجهزة الإعلامية العمومية على الاستقلال رأيه في الانتماءات السياسية والنقابية، اما المادة 35 و36 فقد أكد خلالهما المشرع الجزائري على الحق الوصول لمصادر الخبر بالنسبة لصحفي وضرورة حق الاحتفاظ بأسرار المهنة حسب المادة 37 من هذا التشريع، اما المادة 40 فتنص على: "يتعين الصحفي المحترف احترام وبكل صرامة وأدب مهنته أثناء ممارسة عمله"،[1] وضرورة احترام المبادئ والأسس التالية:

-احترام الحقوق الفردية والدستورية للمواطن.

-الحرص على تقديم إعلامي موضوعي.

-ضرورة تصحيح أي نبأ يتبين أنه خاطئ.

-التحلي بالنزاهة والموضوعية والصدق في تعليق على الأحداث.

-الامتناع عن تحريض على العرقية والعنف.

-الدعوة عن قذف والشتم والوشاية.

-الامتناع عن استغلال المهنة عن أغراض شخصية.

كما يحق لصحفي رفض التعليمات الواردة من كل الجهات والمصادر غير مسؤولي التحرير وعلى العموم فإن مواد هذا القانون كذلك لا تخلوا من الغموض واللبس كما كان مع مواد قانون 1982م، حيث نلاحظ في المواد 36/35 ينصان على الحق في الوصول لمصادر الخبر في حين المادة 36 تقيد هذا الحق وتحد من مجاله اما المادة 37 تنص على سرية المهنة في الشطر الأول من المادة، في حين في شطرها الثاني تحد من هامش هذه السرية بعدم تجاوز حدود معينة في المجال السياسي والعسكري والاقتصادي.[2]

كما ان هذا القانون احتوى على عدة احكام جزائية تحد من حرية الصحفي، وتهدد مجاله الإعلامي من هذه المواد نجد المادة 86 التي تنص "معاقبة والسجن المؤقت من 05 سنوات

[1] مغزي سمية وحليمة سالم امينة، ***اخلاقيات ممارسة مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر***، مرج سابق، ص88.

[2] مغزي سمية وحليمة سالم امينة، ***اخلاقيات ممارسة مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر***، مرجع سابق ص89.

الى10 سنوات كل من ينشر اخبارا تمس امن الدولة والوحدة الوطنية"، كما تنص المادة 78 على "عدم نشر أي خبر يتضمن سرا عسكريا، كما تحدثت المادة 36 عن انشاء لجنتين خاصتين بالأخلاقيات والتنظيم المهني، توظفان تحت سلطة المجلس الأعلى للإعلام، لكن هذه الآمال أصابها لوع من الإحباط و الخيبة، لان الاختلاف الوحيد بين التشريع الإعلامي الصادر عام 1982م وعام 1990م هو اختلاف سطحي فحسب يتمثل في التطور الكمي لوسائل الاعلام بظهور وفي الفترة وجيهة المئات من العناوين بين يومية و أسبوعية مستقلة وحزبية وحكومية وفي بعض الأحيان التشريع الاخبار اشد واقصى على الصحفيين من سابقه، ويتجلى ذلك على وجه خاص في الاحكام بالسجن بالنسبة للصحفي عند ارتكابه احدى المخلفات النصوص عليها قانونيا في التشريع الأول من 06 اشهر الى 03 سنوات في حين تصل الى 10 سنوات في التشريع الإعلامي لسنة 1990م عند نفس الخيانة والتهمة، فأين اذن التعددية التي تعني بها البعض من السياسة، فهذا القانون لم يخرج الصحفي من النفق المظلم الموجود فيه لاعتبارين اثنين لا ثالث لهما الخوف من السلطة السياسية من جهة خوفا من العقاب وبالتالي تنفي الموضوعية في المجال الإعلامي كما يرى الأستاذ "قساسية" (ان التقنين الإعلامي يعكس كما هو الشأن في مجالات أخرى تناقضات صارخة تعبر عن واقع يطمح الى إضفاء مسحة من الحداثة على أفكار معبرة في التقليد الشكلي والانسياق وراء المستوردة والواردة عبر قنوات الاتصال الكونية)، كما اختلفت وتباينت نظرة المحلين، وأساتذة الاعلام للوضع القائم في الجزائر من التشريع الإعلامي وعلاقة الصحافة بالسلطة والراي العام، ومن حيث الدور الذي يقوم به الصحفي وتجلى على الخصوص في فترة ما بعد الثمانيات وبالأحرى بعد توفيق المسار الانتخابي، وما حمله من تغيرات جذرية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي و الإعلامي.[1]

حيث ان قطاع الاعلام لم يكن بعيدا عن التغيرات الطارئة على المجتمع الجزائري والساحة الوطنية، حيث ظهر الى الوجود نوع من الصراع بين الصحف المستقلة والسلطة باختلاف اشكالها، سواء السياسة او القضائية او البرلمانية، هذا الصراع كان في كثير من الصحفيين واستعمال العديد من أساليب الضغط على الصحافة واتهامها من طرف السلطة بكشف الاسرار العسكرية وتهديد الامن الوطني، اما من جهة الصحافة تجلى هذا الصراع في اتهام الصحب السلطة بالتضيق على الصحفيين وعلى حرية التعبير كمكسب هام للصحافة الجزائرية والاستقلالية الصحفي على وجه الخصوص، ولقد احترم الصراع انطلاقا من سنة 1993م حينما

[1] مغزي سمية وحليمة سالم امينة، ***اخلاقيات ممارسة مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر***، مرجع سابق، ص89.

لجأت السلطة بشكل رهيب الى اعتقال العديد من الصحفيين، ورفع العديد من الدعاوي القضائية ضد الصحفيين والصحف واستخدم مؤسسات للطباعة كأحد ابرز وسائل الضغط حيث عمدت حكومة السيد "بلعيد عبد السلام"، الى التعليق العديد من الصحف تذكر منها جريدتي "لومتان ولبيارتي" والى توقيف مسار انشاء المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة الصحفية.

وعلى الرغم من هذا الوضع المزرى المتسم التهديدات والصعوبات السياسية والأمنية الا ان الصحافة الجزائرية المستقلة شهدت خلال هذه الفترة قفزة نوعية وكمية كبيرة، حيث قاربت الصحف اليومية آنذاك الأربعين صحيفة منها خمسة صحف بقدرة سحب تزيد عن ألف نسخة يومية وواحدة مسائية 65 ألف نسخة وبلغ السحب اليومي لكل الجرائد من مليون ونصف نسخة يومية.[1]

كما سلف الذكر ان فترة التسعينات شهدت تطورا معتبرا يخص الصحف المكتوبة من حيث الكم والمضمون حيث تطرقت للعديد من الإشكاليات التي كانت تعتبر والى وقت قريب من الممنوعات والطابوهات، فقد وقعت بعض الصحف في إشكالات أخلاقية كالمساس بالدين او بالحياة الخاصة للأفراد، والدعوة للجهوية والعرقية عبر عدة أساليب فنية كان أهمها (الكاريكاتور) وهي مبادئ محمية من طرف كل المواثيق الأخلاقية الدولية، هذا ما دفع البعض من الأقلام الصحفية الى المبادرة بوضع ميثاق الاخلاقيات المهنة الدولية، قصد على المكاسب التي حققتها الصحافة الجزائرية في فترة وجيزة اتسمت بالصراع والاستقرار السياسي والضغط المسلط عليها، ارتأت مجموعة من اهل المهنة الى خلق مجلس اعلى لأخلاق المهنة يسهر على تطبيق اطار أخلاقي متفق عليه للتخفيف من هذه النبرة ومن حدة الصراع فكان تاريخ 13 فيفري 2000 مناسبة لإعلان هذه الهيئة الرقابية والذاتية و وضعت اطار أخلاقي للمهنيين في قطاع الاعلام عرف بميثاق اخلاقيات وقواعد المهنة للصحفيين الجزائريين.

3.3. قانون الاعلام لعام 2012 واخلاقيات المهنة الصحفية: ان قانون رقم 12 و05 المؤرخ في 8صفر 1433ه الموافق ل 12 يناير 2012م هو قانون عضوي يتعلق بالإعلام فهو كسائر القوانين الأخرى ولقد وثق من قبل فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة اعتمادا على الدستور وبمقتضى مجموعة من القوانين العضوية متمثلة مثلا في قانون السياسة والقانون المدني، والذي حدد بأكثر من مئة واثنين وثلاثون مادة مست جميع جوانب الاعلام متمثلة في الصحفي ومجلات الاعلام صحافة المكتوبة وسمعي بصري وحتى الاعلام الالكتروني.

[1] مغزي سمية وحليمة سالم امينة، ***اخلاقيات ممارسة مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر***، مرجع سابق، ص92.

وتأتي 1 و2 و3 و4 و5 من هذا القانون لتحدد لنا الهدف الأساسي من هذا القانون الذي جاء ليعطي الحرية الراي والتعبير والتفكير التي كانت مقيدة وتحديد المبادئ والقواعد التي تحكم ممارسة الحق في الاعلام وحرية الصحافة في ظل احترام الدستور والقوانيين الجمهورية والشريعة الإسلامية والقيم وعادات المجتمع و وقوف عند حريات الاخرين، وتكوين أنشطة الاعلام متمثلة في بث لوقائع واحداث ورسائل واراء وأفكار عبر مختلف الوسائل الإعلامية التي تكون ملك للقطاع العمومي او تنشئها هيئة العمومية او سائل الاعلام تملكها او تنشئها الأحزاب السياسية وجماعات متعددة او أي شخص طبيعي او معنوي يخضع لقانون الجزائري.[1]

4.3.قانون الاعلام على الصحافة السمعي البصري والاعلام الالكتروني 2014:

1.4. قانون الاعلام الخاص بالسمعي والبصري: ويتضمن:

وذلك وفق المواد: 58-59-60-61-62-63، ان النشاط السمعي البصري جاء في القانون على أساس انه هو كل اتصال اللاسلكي يتم نقل الاخبار والوسائل بطريقة الإشارات او العلامات والرسومات واشكال فهو نشاط يقدم خدمة عمومية تتمثل في اتصال جماهيري لجميع في ان واحد وتكون الرسالة تحتوي على صوت او صورة او الصوت والصورة معا، ويمارس نشاط السمعي البصري من قبل:

-هيئات العمومية.

-مؤسسات او الشركات التي تخضع للقانون الجزائري.

-مؤسسات وأجهزة القطاع العمومي. ويمارس هذا النشاط طبقا لهذا القانون العضوي والتشريع المعمول به، ويجب ان يكون مهناك تعاقد بين السلطة ومؤسسة على تخصيص ترددات الموجهة للسمعي او سمعي البصري، وهذا التعاقد يعتبر بمثابة ترخيص.[2]

***سلطة ضبط السمعي البصري:** وفق المواد 64-65-66:

---

[1] مغزي سمية وحليمة سالم امينة، ***اخلاقيات ممارسة مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر***، مرجع سابق، ص93.

[2] محمد علاوة، ***اخلاقيات الصحافة ومبادئ العمل الإعلامي في الجزائر، قراءة تحليلية لقانون الاعلام 2012 والقانون السمعي البصري 2014***، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عباس لغروز، خنشلة الجزائر، 2020/10/13، ص285.

ان سلطة ضبط السمعي بصري هي لجة تتمتع بشخصية معنوية والاستقلال المالي، ويتم صلاحيات تلك سلطة بموجب مجال السمعي البصري، كما ان الاعلام عبر الانترنت يمارس بحرية تامة بإيداع تصريح مسبق من طرف المدير المسؤول على جهاز الاعلام عبر الانترنت.

2.4. وسائل الاعلام الالكترونية: وذلك وفق المواد 67 و68 و69 و70 و71 و72 ويقصد بوسائل الالكترونية هي ما يتم بثه او اذاعها نشر عبر صفحات الانترنت سواء كانت خاصة سمعي بصري او صحافة مكتوبة من اخبار ومعلومات من قبل شخص طبيعي او معنوي يخضع لقانون الجزائري، فيكون انتاج مضمون أصلي موجه الى الصالح العام، ولا تدخل فيه تلك الأدوات والاخبار الترويجية لنشاطات صناعة او تجارية وتمارس هذه نشاط الإعلامي الالكتروني في ظل احترام الاحكام وقوانين مصادق عليها.[1]

المطلب الرابع: الصحافة الالكترونية في الجزائر.

بدأت المواقع والصحف الالكترونية الجزائرية تنتشر منذ مطلع الالفية، حيث ظهرت العديد من الصحف الإخبارية بالخصوص، قبل ان تظهر صحف الكترونية متخصصة في المجالات الثقافية والأدبية والرياضية والفنية، الا ان نشاطها لم يكن مقننا ولم يكن قانون الاعلام لعام 1990 قادرا على احتوائها وتنظيمها ام التحكم في ما ينشر من خلالها، خاصة اذا تعلق الامر بالتجاوزات القانونية او بتجاوز اخلاقيات المهنة، الى ان حاول قانون الاعلام المطبق حاليا انهاء الفراغ القانوني الذي طبع نشاط الصحافة الالكترونية، وقد تطرق القانون العضوي للإعلام 12-05 للصحافة الالكترونية كل خدمة اتصال مكتوب عبر الانترنت موجهة للجمهور او فئة منه، وينشر بصفة مهنية من قبل شخص طبيعي او معنوي يخضع للقانون الجزائري، ويتحكم في محتواها الافتتاحي، اما المادة 68 فأوضحت ان "نشاط الصحافة المكتوبة عبر الانترنت يتمثل في انتاج مضمون اصلي موجه للصالح العام، ويجدد بصفة منتظمة ويتكون من اخبار بها صلة بالأحداث وتكون موضوع معالجة ذات طابع صحفي"، ولا تتدخل المطبوعات الورقية ضمن هذا الصنف عندما تكون النسخة عبر الانترنت والنسخة الاصلية مطابقتين، اما المادة 71 فتنص انه "يمارس نشاط الصحافة الالكترونية والسمعي البصري عبر الانترنت في ظل احترام احكام المادة 2 من قانون العضوي للإعلام، وتشير المعلومات الواردة عن وزارة الاتصال نهاية العام 2020، ان الفضاء الالكتروني الجزائري يحصي 150 موقعا الكترونيا، تعاني من عدة صعوبات قانونية ومالية وحتى تقنية.

[1] محمد علاوة، ***اخلاقيات الصحافة ومبادئ العمل الإعلامي في الجزائر***، مرجع سابق، ص286.

1.4.المرسوم التنفيذي المنظم للصحافة الالكترونية في الجزائر:

كشفت الحكومة الجزائرية خلال النصف الثاني من سنة 2020 على لسان ناطقها الرسمي، وزير الاتصال السيد "عمار بلحمير" عن المرسوم التنفيذي المتعلق بكيفية ممارسة نشاط الاعلام عبر الانترنت، ويحدد المرسوم كيفيات ممارسة نشاط الاعلام عبر الانترنت ونشر الرد او التصحيح عبر الموقع الالكتروني، وصدر المرسوم يوم 1 ديسمبر 2020 في العدد رقم 70 من الجريدة الرسمية، حيث يتكون من فصلين يشملان 8 مواد حدد خلالها شروط والتزامات ممارسة هذا النشاط.

ويهدف المرسوم التنفيذي الى تطبيق الاحكام التشريعية الصادرة في القانون العضوي للإعلام 12-05 المؤرخ في 2021/01/12 لتأطير الصحافة الالكترونية وتوطين استفادتها على الصعيد القانوني، وذلك بغرض مواكبة التطور السريع الذي يشهده هذا الجانب الهام من الصحافة الوطنية.[1]

ويأتي هذا النص التنظيمي الذي نشرته وكالة الانباء الجزائرية امتدادا للمادتين 66 و113 من القانون العضوي المتعلق بالإعلام، اذْ يهدف خاصة الى وضع الصحافة الالكترونية المكتوبة في مسار يتوافق واهداف القانون، ويحدد النص القواعد التي تنظم الاجراء التصريحي للتأسيس ويؤكد في هذا الشأن على ان نشاط الاعلام عبر الانترنت هو نشاط حر، كما يوضح كيفيات ممارسة حقوق التصحيح والرد كما تنص عليها المادتان 100 و101 من قانون الاعلام، كما يؤكد مشروع المرسوم التنفيذي ان حرية التعبير مبدأ لا يمكن ان يكون مطلقا كيفما كانت طريقة السير المنتهجة وان التقدم التكنولوجي يوفر للناشرين الإعلاميين سبل ووسائل متميزة للتعبير، وورد أيضا في النص ان "الصحافة الالكترونية تتميز بإمكانية الوصول اليها بشكل متواصل وهو الامر الذي لم يتمكن القانون من التحكم في اثاره ونتائجه على النظام العام".

ويشير مشروع المرسوم التنفيذي الى ان الصحافة الالكترونية تعزز من إمكانيات نشر المعلومة بحيث يمكنها المساهمة بشكل نشط في المجهود الجماعي الرامي الى دمقرطة واخلاقيات الحياة العامة، وأشار النص كذلك الى انه "يمكن للناشرين الصحفيين، الذين أضحوا مؤطرين بشكل أفضل من الجانب القانوني، المشاركة بشكل فعال في تحقيق وظائف واهداف المادتين 2و5 من القانون العضوي 12-05 المتعلق بالإعلام.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70.

الخلاصة:

يغفل بعض الاعلامين والصحفيين عن اهم معايير العمل الصحفي منها معايير مهنة وأخرى أخلاقية، من مصداقية وحيادية وموضوعية إضافة الى اعتمادهم على الاثارة والجذب في كتابتهم الصحفية دون تبني برامج التوعية التي تحتجها الشعوب.

ويعد التفكير المهني والأخلاقي من اهم المعايير لمهنة الصحافة، فقبل نشر الخبر او نشر الصور لابد ان يفكر الصحفي، محررا كان ام مصور، في جميع المشكلات التي ستثيرها تلك الاخبار بعد النشر، فلا بد للصحفي دراسة كل الخيارات لديه، فيجب ان يتحل بالمسؤولية اتجاه مهنته واتجاه المجتمع.

الفصل الثاني

خطة الفصل الثاني:

تمهيد:

الفصل الثاني: المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة.

المبحث الأول: طبيعة المواقع الإلكترونية الخاصة.

المطلب الأول: تعريف المواقع الإلكترونية.

المطلب الثاني: نشأة وتطور المواقع الإلكترونية.

المطلب الثالث: أنواع المواقع الإلكترونية.

المطلب الرابع: معايير تقييم جودة المواقع الالكترونية.

المبحث الثاني: محددات المواقع الإلكترونية.

المطلب الأول: مميزات المواقع الإلكترونية.

المطلب الثاني: خدمات المواقع الإلكترونية وأسباب استخدام الجمهور لها.

المطلب الثالث: مهارات التحرير الإلكتروني.

المطلب الرابع: مواثيق الشرف وضوابط المهنة الأخلاقية في البيئة الإلكترونية.

الخلاصة:

تمهيد:

نتيجة للتطورات التكنولوجية الهائلة التي تشهدها كافة نواحي الحياة ومنها وسائل الاتصال والإعلام فتكنولوجيا الأنترنيت مثلا بلغت درجة متقدمة من التطور حيث برز ما نسميه بالجيل الثاني الذي يعرف بالإعلام الجديد، وأتاح هذا الأخير العديد من الخدمات من خلال وسائله المتنوعة عبر شبكة الأنترنيت والتي من بينها المواقع الإلكترونية الإخبارية، والتي تقدم خدمات عديدة في مختلف المجالات وفي وقت دون أية قيود وبدورها تستقطب شريحة كبيرة في المجتمع من بينهم مشرفي المواقع الإخبارية إذ تعتبر أحد ركائز المجتمع ونخبته المثقفة.

الفصل الثاني: المواقع الإلكترونية الإخبارية الخاصة.

المبحث الأول: تعريف ونشأة وتطور المواقع الإلكترونية.

المطلب الأول: تعريف المواقع الإلكترونية:

هي مجموعة من الصفحات المرتبطة تستضيفها حاسبة من نوع خادم وتحتوي معظم مواقع الويب على صفحة رئيسية كنقطة بداية تتصل الصفحة بصفحات أخرى باستخدام ارتباطات تشعبية وبنية التنقل.

وتعرف أيضا: مجموعة من الصفحات الالكترونية المتصلة معا عبر وصلات تشعبية (Hyperliens) التي تمكن المستخدم من تصفح محتوياتهم ثم برمجتها بإحدى لغات البرمجة للأنترنيت، وتكون مخزنة على خادم ويب (Web Sewers).

المواقع الالكترونية الإخبارية: وهي عادة تقدم أحدث وآخر الاخبار من موقع الحدث وتهتم بالخبر الصحفي حين حدوثه، وتجدد هذه المواقع وتحدث أخبارها على ضوء المستجدات التي تحدث في العالم وهي عادة ما تكون واجهة لبعض وسائل الاعلام المرئية والمكتوبة كالمواقع الالكترونية للفضائيات التلفزيونية، مثل محطة CCN وBBC وقناة الجزيرة وقناة العربية.

وهي مواقع الكترونية على الانترنيت تطرح نفسها على الساحة كمشروع اعلامي متكامل وتضم هيئة تحرير وشبكة مراسلين ولديها سياسة واستراتيجية واضحة ومنها موقع الجزيرة نث وال BBC أون لاين موقع المحيط وتعد اللغة محددا لطبيعة الجمهور وحجم انتشارها.[1]

تركز هذه المواقع على تقديم خدمات إخبارية اللحظية وربما تضيف اليها بعض التحليلات الإخبارية والتقارير.

من خلال ما سبق يمكن القول: بأن المواقع الالكترونية الإخبارية هي أحد أشكال الصحافة الالكترونية، يقدم الأخبار والمعلومات عن الأحداث الجارية في العالم باعتماده على شبكة من المراسلين، يهدف إلى نشر الأخبار وتحليلها على صفحات الموقع في جميع المجالات.

---

[1] ماضي برنية وداد هاجر، ***استخدامات الأساتذة الجامعيين للمواقع الالكترونية الإخبارية،*** مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص صحافة مطبوعة والكترونية، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020/2019، ص 11.

المطلب الثاني: نشأة وتطور المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة.

1.2.نشأة المواقع الالكترونية:

حفز بروز الصحافة الالكترونية وطغيانها عبر شبكة الانترنيت لإطلاق شكل جدير من الصحافة أطلق عليه المواقع الالكترونية الإخبارية التي، في كونها صحيفته المتكاملة من حيث مضامينها وتخضع لذات المحددات الالكترونية، وكذلك في طريقة عرضها لموضوعاتها وأسلوب تحرير موادها في بيئة الفضاء التفاعلي.

ويرى البعض ان الصحافة الالكترونية نشأت في بداية التسعينات عبر استخدام تقنية (لتكست texte) والفيديو تكست (vidéo texte) وفي الحقيقة ان اول تجربة لنشر الاخبار الالكترونية بدأت عام 1971م عندما قام مكتب "مكتب البريد العام General post office " في المملكة المتحدة يبدا العمل فيما يطلق عليه خدمة Prestel وفي بداية عام 1979م اتاحة هذه الخدمة للجمهور وقدمت هذه الخدمة: نشرات إخبارية، اجراء معاملات المصرفية في المنزل، حجز تذاكر الطيران ومعلومات أخرى بواسطة شاشات خاصة اشبه بشاشات التلفزيون.[1]

2.2.تطور المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة:

بدأ تطور المواقع الالكترونية بالازدهار حيث بدأت شبكات الإذاعة و التلفزيون المشهودة مثل (B.B.C) و(C.N.N) و (لجزيرة) تخصص مواقع مستقلة لها لتحمل ما يصل من بيانات و اخبار لكل من يريد ان يتصفحها، أيضا بدأت الصحف المهمة هي الأخرى تظهر على شاشات شبكة المعلومات من خلال المواقع التي أعدتها لذلك و التي لاقت اقبالا كبيرا من جانب رواد الانترنت الذين وجدوا فيها هذه التهم المنشودة و استغنوا بها الصحف الورقية المأثورة وفضلا عن ذلك بدأت المواقع الالكترونية البحتة الخالصة تظهر الى حيز الوجود سواء في الدول الأجنبية او في البلاد العربية.

ومع ظهور وسائل الاتصال الحديثة بما تمتلكه من أدوات تفاعلية أصبح للمستقبل القدرة على المشاركة النشطة الأكثر فاعلية في العملية الاتصالية، حيث أصبح الجمهور يسعى للحصول على المعلومات والاختيار المناسب منها، وتبادل الرسائل مع المرسل، بعد ما كان في السابق مجرد متلقي للمعلومات.

[1] ماضي برنية وداد هاجر، استخدامات ***الأساتذة الجامعيين للمواقع الالكترونية الإخبارية،*** مرجع سابق، ص 51.

3.2.تطور المواقع الالكترونية الإخبارية عربيا:

بدأت الصحف العربية الالكترونية في الظهور على شبكة الاتصال المعلوماتية ، في منتصف التسعينات من القرن العشرين، وكانت المضامين الدعائية هي السمة الغالبة على تلك المواقع الالكترونية في بدايتها ثم تحولت في ما بعد نظرا لتطور الصحافة الالكترونية عالميا، والى مواقع الصحافة الالكترونية تنشر بعض موضوعات نسختها الورقية المطبوعة، وتعتبر (جريدة الشرق الأوسط اللندنية) اول صحيفة عربية يومية توفرت على الشبكة بتاريخ 09 سبتمبر 1995م من بعد ان نشرت في عددها الصادر بتاريخ 06 سبتمبر 1995م خبرا على صفحتها الأولى مفاده ان موادها الصحافة، ستكون متوفرة الكترونيا للقراء على شكل صور بواسطة الشبكة (internet) ابتداء من سبتمبر 1995م .[1]

المطلب الثالث: أنواع المواقع الالكترونية الإخبارية:

يمكن تصنيف المواقع الالكترونية استنادا الى المضامين الإعلامية التي تتشكل منها الانترنيت، ويقترح الدكتور الصادق الحمامي التصنيف الاتي:

1.3.المضامين المؤسساتية:

وهي جملة من المضامين التي تنتجها المؤسسات بأصنافها المختلفة (اقتصادية، منظمات عالمية، جمعيات، مؤسسات حكومية، إدارة ...).

وتنتج هذه المؤسسات كميات هائلة من المضامين بهدف الاتصال بجمهورها. ذلك ان الاعلام يشكل بعدا مهما لمؤسسات الاقتصادية والجمعيات والإدارة ولهذه المضامين هدف تجاري او اعلاني، او عملي، ولا يخضع هذا المضمون لقواعد العمل الإعلامي ولكن لقواعد الاعلام المؤسساتي.[1]

2.3.المضامين الشخصية:

يتيح هذا المضمون للأشخاص الذين يستخدمون الانترنيت التواصل وبناء علاقات اجتماعية جديدة او التعبير عن آرائهم، ولهذا المضمون الشخصي اشكال عديدة هي: الصفحات الشخصية، وفضاءات الدردشة ومنتديات الحوار والمدونات، وقد افرزت الممارسات الاجتماعية في مجال النشر الشخصي

[1] ماضي هاجر، برنية وداد، ***استخدامات الأساتذة الجامعيين للمواقع الالكترونية الإخبارية***، مرجع سابق، ص 52.

[1] جليلة عبد الله خلف، ***الوظيفة الإخبارية للبوابات الإلكترونية***، دار الكتاب الجامعي، ط1، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص120.

والتواصل الالكتروني جملة من القواعد يلتزم بها الأشخاص عندما يتحاورون في فضاء الدردشة او منتدى للنقاش.

كما ان للصفحة الشخصية او للمدونات قواعد متعارف عليها ليس لها مصدر مؤسساتي تفرض على المستخدم لكن هناك اتفاق حصل نتيجة ما يمكن تسميته التحكم الذاتي لمستخدمي الانترنيت أنفسهم.

4.3.المضامين الإعلامية:

بني هذا النوع للمؤسسات التي تنشط في مجال انتاج المعلومات فهي تنتج المضامين لأهداف إعلامية، وتشمل الصحافة الالكترونية والمواقع الالكترونية الإعلامية التي تديرها المؤسسات، ويمثل الاعلام نشاطها الاقتصادي الرئيس، وتخضع لمعايير وضوابط العمل الإعلامي المتعارف عليها مهنيا سواء على مستوى الكتابة والإخراج او على مستوى اخلاقيات المهنة.[1]

وهذا يعني ان هناك العديد من أنواع المواقع الالكترونية المتخصصة في نوع معين من المحتوى والاستخدام، وبعضها قد يتضمن أكثر من نوع ويحدد التقسيم ادناه أنواع المواقع من زاوية المحتوى والمضمون الذي يتم بثه عبر الانترنيت:

5.3.مواقع البوابات:

1.المواقع الارشيفية(Archive): تستخدم لحفظ المحتوى الالكتروني، ومثال لها موقع أرشيف الانترنيت (Internet Archive)، الذي حفظ بلايين الوثائق منذ عام 1996.

2.مواقع الاعمال (Business sites): ويطلق عليها مواقع الدعم والتأييد، (Advocacy Web Sites) وهي تعبر عن جهات وأهداف لا حصر لها ولكن يمكن حصرها في جهتين:

*النوع الأول: مواقع الرأي، وهو يروج للأشخاص أو المنظمات التي وضعته، اذ يقدم وجهات نظرهم وآرائهم بهدف، رفع الوعي في قضية ما أو موضوع معين، وغالبا ما ينشئ الناشطون والمنظمات غير الربحية والجهات الدينية والسياسية لهذه المواقع، ويقومون بنشرها على الويب للوصول الى جمهور واسع.

*النوع الثاني: تستخدم لترويج الاعمال والخدمات التجارية بالإعلان المباشر وبغيره.

[1] جليلة عبد الله خلف: ***الوظيفة الإخبارية للبوابات الإلكترونية***، مرجع سابق، ص 121

3.مواقع التجارة: يتخصص هذا النوع بالتجارة الالكترونية وعرض السلع والخدمات المختلفة، اما بشكل متخصص كما في مواقع التجارة الكتب المعروفة مثل موقع أمازون وغيره أو تلك التي تؤسس لعمليات بيع وشراء وسمسرة ومبادلات وهذه المواقع تقدم عروض المزادات وعرض السلع المختلفة في شكل سوق مفتوحة لا حدود له، وهي بذلك تسهل التسوق، كما أن مواقع التجارة الإلكترونية كثيرة وتنمو بشكل سريع فهناك ما يناهز 30 من المواقع الموجودة على الأنترنيت متخصصة بالمعاملات التجارية على الرغم من كون الانترنيت قد خلقت أصلا للبحث العلمي.[1]

إن هذه المواقع تحتاج الى مقالات الصحفيين التي تصاغ بشكل يدعم مجهودات البيع والتسويق الخاصة بها، وان كانت غالبيتها لا تحتوي على مواد صحفية سوآءا إخبارية أو معلوماتية ولا تستخدم قوالب إعلامية أو صحفية وتقتصر في الغالب على التعريف بالشركة أو المؤسسة بالسلع والخدمات التي تقدمها وربما تقوم بعرض منتجات لشركات أخرى، وعمل إعلانات تجارية لسلع وخدمات تدخل في مجال تخصص الشركة التجاري، اذ لا تعتمد على خبرات إعلامية أو صحفية متخصصة وربما تستعين بخبراء في مجال الإعلان ولا سيما المواقع التابعة لشركات أو مؤسسات كبرى.

4.مواقع الخدمات العامة (Public Service Sites): وهي تقدم مجموعة من الخدمات لا حصر لها مثلا في مجال السياحة يمكن عن طريقها حجز الطيران والفنادق وخدمات الترجمة الألية وخدمات البحث عن الأشخاص، والخدمات الحكومية.[1]

5.مواقع قواعد البيانات (Data Bases): يتم فيها عرض محتوى قاعدة بيانات معينة مثل قاعدة بيانات الانترنيت للأفلام (Internet mo vie Data Bases).

6.مواقع التطوير (Development Setes): هدفها تقديم معلومات ومصادر تتعلق بتطوير برامج الكومبيوتر ، وتصميم مواقع الأنترنيت وما شابه.

7.مواقع الأدلة والفهارس (Index and atégorie Sites): وهي مواقع تنظم دليلا لمحتويات الانترنيت بو صلات الى مصادرها مثل دليل ياهو، ومشروع الدليل المفتوح، وهذه المواقع توفر مادتها الإخبارية من الخدمات التي تقدمها للمشتركين وتوفر وصلات الى مواقع الاخبار الرئيسة المختلفة. وهذه

[1] جليلة عبد الله خلف: ***الوظيفة الإخبارية للبوابات الإلكترونية***، مرجع سابق، ص 122.

[1] جليلة عبد الله خلف: ***الوظيفة الإخبارية للبوابات الإلكترونية***، مرجع سابق، ص123.

الوصلات تخضع للتنظيم الدقيق والتصنيف الذي يتم بواسطة فريق من الصحفيين يقوم بشرح حواشيها أيضا، وترتبط بخدمات أدلة البحث مثل (Altavista) و (Yahoo) أو بوكالات خدمات الاخبار التي تعمل على الانترنيت مثل (News Index) او بالمشاريع الفردية مثل (Pape boy) هنا يقوم الصحفي بتوفير وصلات تشعبية الى مواقع الاخبار في الشبكة وهذه الوصلات يتم تصنيفها وتذليل حواشيها (Annota Ted) بشكل يوسع مادتها تراكميا.[1]

8.مواقع محركات البحث (Search Engine Sites): وتوفر محركات بحث وأدلة مواقع بعضها يمثل بوابات كبيرة مثل جوجل (Google) و (Yahoo)، ولقد ظهرت العديد من محركات البحث ولكن ادلة ومحركات بحث أخرى واصلت طريقها لتطوير برمجياتها مثل (Yahoo) الذي يعد اليوم المنافس التقليدي ل(Google) أشهر محرك بحث على الانترنيت وأكثرها جماهيرية والذي يتيح البحث في أكثر من أربعة ملايين صفحة ونظرا لحيوية هذا المحرك وضخامة قاعدة معلوماته، وسهولة استخدامه أصبح الخيار الأول عند نسبة كبيرة من مستخدمي الانترنيت، ويحتاج الصحفي مثل غيره الى هذه المواقع التي توفر خدمات البحث عن المعلومات في الانترنيت، ويحتاج الصحفي مثل غيره الى هذه المواقع التي توفر خدمات البحث عن المعلومات في الانترنيت، وبعضها يعمل كقاعدة معلومات ودليل لمحتويات الويب (Web).

9.مواقع تحميل المعلومات (Downloade Sites): وهي تستخدم لنقل المحتوى الالكتروني من موقع لآخر، من البرامج والصور والألعاب وغيرها.

10.مواقع المعلومات(Information Sites) : تحمل محتوى لتقديم المعلومات في موضوعات محددة وعامة، لكن ليس بالضرورة للأغراض التجارية وتكون في شكل موسوعات.

11.المواقع العلمية (Science Sites): توفر العديد من الجهات ذات الصفة العلمية من جامعات ومجلات بحثية في مجالات وتخصصات مختلفة مواقع تجمع بين عرض نشاطاتها المختلفة الى وضع فهارس بالأوراق العلمية والمراجع وبيبلوغرافي للباحثين والبحوث، كما تقدم بعض المواقع ملخصات للدراسات بعضها أوراقا كاملة مؤرخة موثقة المراجع توفر اما مجانا او بالاشتراك وبعضها يوفر خدمة الأسئلة المتكررة وهي تضع إجابات مختلفة لعدد واسع من الأسئلة (Questions) أو عدة موضوعات.

[1] جليلة عبد الله خلف، ***الوظيفة الإخبارية للبوابات الإلكترونية***، المرجع السابق، ص124.

وبعض هذه المواقع يوفر قوائم بأهم المصطلحات ومعانيها بما يصل في بعض المواقع الى دائرة المعارف الواسعة.[1]

ويوفر الكثير منها المصادر التعليمية مثل المحاضرات العلمية والدروس التفاعلية وملخصات المناهج الدراسية في المدارس والجامعات.

12.مواقع النقاش والمشاركة (Share and Disc us): انها من اهم مزايا الانترنيت، لأنها اتاحت لجمهور الانترنيت التواصل على المستوى العالمي الغير محدود وفي سياق ذلك نشأت مواقع النقاش والمشاركة التي أصبحت مجالا لتبادل الأفكار والمعلومات وما الى ذلك.

ولا تعتمد معظم هذه المواقع على جهاز تحريري، ولا توفر مادة صحفية خاصة ولكنها موئل لساحات الحوار ومكان لتمازج خدمات الاخبار والربط بمواقع إخبارية أخرى، وعادة يكون هذا النوع متخصصا في بلد ما او موضوع معين له جمهور خاص.

13.مواقع الشبكات الاجتماعية: لقد أصبحت مواقع الشبكات الاجتماعية تحظى بجماهيرية واسعة، اذ تقدم للناس مكانا الكترونيا يسمح لهم بالاجتماع والتفاعل، وتبادل المعلومات لإجراء علاقاتهم اليومية على الانترنيت بالطريقة نفسها التي يجرونها تقليديا.

وأول موقع ظهر للتواصل الاجتماعي كان (Classmates.Com) الذي أطلق عام 1995 وسرعان ما تلته مواقع أخرى كثيرة وبحلول عام 2005 كان أحد مواقع الشبكات الاجتماعية (my space.com) أكثر شعبية من(Google).

وتوفر مواقع الشبكات الاجتماعية خدمات دفتر البريد الالكتروني للعناوين وملامح شخصية يمكن للآخرين مشاهدتها، ويضيفون معلوماتهم وآراءهم الشخصية فيما بعد.

14.مواقع التعليق (Meta and Comment): تدور مواقع التعليق حول وسائل الاعلام والقضايا الإعلامية بشكل عام، وتقوم بنشر مواد صحفية لكتاب من جهات مختلفة وتنتشر تعليقات على ما يكتب فيها وفي مواقع أخرى. ويظل هذا النوع صحافة هاوية ينتجها مواطنون عاديون.[1]

[1] جليلة عبد الله خلف، ***الوظيفة الإخبارية للبوابة الإلكترونية***، مرجع سابق، ص125.

[1] جليلة عبد الله خلف، ***الوظيفة الإخبارية للبوابة الإلكترونية***، مرجع سابق، ص126.

15.مواقع ومنتديات الحوار والدردشة: أتاح التواصل الالكتروني للفرد التحاور مع اشخاص في اقصى الأرض لهم ثقافاتهم المختلفة وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية المتباينة، وما يجمع بينهم هو حاجتهم الى اتصال، الامر الذي يؤسس لمعنى (الوطن الافتراضي) عندما تنعزل الذات عن وطنها الحقيقي بفعل استخدام هذه الوسائل الحديثة.

إذ تمثل الأنترنيت مجالا جديدا تظهر داخله أشكال إعلامية وتواصلية جديدة.

كمجال يتجدد باستمرار عن طريق الابتكارات المتواصلة للتقنيات وأنماط العلاقات الإلكترونية.

ولكن الصحافة توظف هذه الابتكارات المتلاحقة وتستثمرها حتى تتجدد، إذ تحولت فضاءات الدردشة إلى أحد أهم التطبيقات التفاعلية في المواقع الإلكترونية الإعلامية وتم توظيفها لإدارة الفضاءات الحوارية بين الصحفيين والمستخدمين وأضحت تمثل مصدرا مهما للأخبار والمعلومات ووسيلة للتواصل مع المشاركين في العملية الإعلامية.

وفق ما تقدم فإن تطور تكنولوجيا النشر الإلكتروني، أتاح للناشرين التحول من نماذج الصحف التقليدية لتقديم الأخبار إلى تقديم منتجات أكثر مرونة تكون بمثابة مصادر للمعلومات ومجالا أكبر للتفاعل مع وبين الزوار وإدماجهم في تقديم المحتوى الإخباري بعدة طرق.

16.المدونات (Web Blogs): تتمثل المدونة في موقع الكتروني ينشر داخله شخص أفكاره وآراءه وتأملاته، ومن العناصر المكونة للمدونة النصوص التي يكتبها المدون ومواقعه المفضلة وردود فعل القراء يديرها في الغالب افراد في خط مواز لوكالات الانباء المحترفة ومصادر الاخبار الرئيسة.[2]

وعلى هذا النحو تمثل المدونة آلية تعكس تغير مفهوم الاعلام الذي كان يقوم على مركزية دور الصحفي.

وتسهم المدونات في تشكيل نمط جديد من الاعلام، وصفه المختصون بالعديد من المصطلحات "كإعلام المواطنين Citizen journal". وإعلام نحن (we media) وإعلام الجماهير كمقابل للإعلام الجماهيري.

إذ تتوافر الآن للأفراد إمكانيات عديدة لإنتاج المضامين ويستعمل المختصون مصطلح الأنترنيت 2.0 لوصف هذه المرحلة ويشير هذا المصطلح إلى تحول المستخدم من متلقي للمضامين إلى منتج لها.

[2] جليلة عبد الله خلف، ***الوظيفة الاخبارية للبوابة الإلكترونية***، مرجع سابق، ص127.

وتختزل المدونة عملية الانتقال هذه من ثقافة التلقي والاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج.

17.المواقع الإخبارية: وتشمل المواقع الإخبارية:

1.مواقع الصحف الالكترونية.

2.مواقع الويب الأخرى التي تقدم خدمات إخبارية ضمن خدماتها الأخرى، وخاصة مواقع الشركات العملاقة مثل: وميكروسوفت وياهو.

3.مواقع الإذاعات والتلفزيونات التي توفر خدمات إخبارية مسموعة ومرئية على مدار الساعة فضلا عن خدماتها الأخرى، ومن أبرزها موقع هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) وموقع الشبكة الإخبارية الامريكية (CNN) فضلا عن مواقع الشبكات الاذاعية والتلفزيونية العملاقة مثل (ABC) و (NBC).

اشارت دراسة شبكة (MSNBC) الامريكية في عام 1998 الى ان أكثر من 20 مليون من مستخدمي الانترنيت في الولايات المتحدة يمثلون نصف مستخدمي الانترنيت يدخلون الى مواقع الصحف والاذاعات لقراءة الاخبار وتجتذب بعض المواقع الشهيرة ما بين 100 الى 200 ألف مستخدم يوميا.

وتأتي في مقدمة المواقع الإخبارية الأكثر استخداما موقع صحيفة (USA Today) التي يدخل الى موقعها يوميا نحو 920 ألف مستخدم يمثلون أكثر من نصف توزيع الصحيفة الورقية.[1]

ويرجع هذا الاستخدام الواسع لمواقع الصحف والاذاعات على الانترنيت الى كمية الاخبار العاجلة التي تنشر على المواقع قبل نشرها في الصحف والاذاعات.

والواقع انه في مقابل المواقع التي تلتزم بنشر مضمون نسختها الورقية على موقعها فإن هناك مواقع صحف أخرى تلتزم بتقديم الاخبار العاجلة على مواقعها قبل نشرها في النسخة الورقية.[1]

[1] جليلة عبد الله خلف، ***الوظيفة الاخبارية للبوابة الإلكترونية***، مرجع سابق، ص127.

[1] جليلة عبد الله خلف، ***الوظيفة الإخبارية للبوابة الإلكترونية***، مرجع سابق، ص 128.

المطلب الرابع: معايير تقييم جودة المواقع الالكترونية:

لقد تنامي الموقع الالكتروني بشكل ملحوظ على الشبكة وزاد الاقبال عليه، وبما أن شبكة الانترنت تعد بيئة مفتوحة يمكن لكل من يملك جهاز كمبيوتر متصل بالشبكة أن يستخدم موقعا مجانيا على الشبكة، ويطلق على اسم موقعه ليجعل زائر الموقع يثق في المعلومات المطروحة فيه.

إن تلك المشكلة لفتت انتباه المهتمين بالنشر الالكتروني الى دراسة جودة المواقع الالكترونية، كما أن معضلات وجهة الأنظار زادت أهمية تقييم جودة المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت، ومنها ما يلي:

1.إمكانية أي شخص وضع ما يشاء دون وجود ضوابط علمية أو أدبية.

2.صعوبة تحديد الهداف من تواجد موقع معين وصحته.

3.صعوبة تحديد حداثه المحتوى المطروح في المواقع.

4.تحديد المسؤولية الفكرية للمواقع.

5.عدم مراجعة الكثير من المواقع وتحديد محتواها وتنقيتها من قبل الجهات العلمية والبحثية او حتى من قبل مجموعات المستفيدين.

فالمواقع على شبكة الانترنت تقدم أنواعا مختلفة من المحتوى الالكتروني، مما يتطلب أساليب مختلفة من التقييم ومستويات مختلفة من تطبيق معايير الجودة، وهناك عدة معايير مقترحة من طرف المتخصصين والمهتمين بالمواقع الالكترونية وتقييم جودتها، ولقد تم الاقتصار في هذه الدراسة على البحث المتضمن العديد من التصنيفات والمعايير والتي تم اختصارها في أربعة معايير أساسية يتضمن كل منها مجموعة من المؤشرات وفق ما يلي:[1]

عدة أبحاث أشارت الى أهمية تقييم مدى سهولة استعمال المستخدم للموقع، قترة تواجده فيه، ومدى انجذابه اليه، وشددت هذه الأبحاث على ستة معايير ثانوية:

[1] بن التومي سارة وبن البار موسى، ***دور الموقع الالكتروني في تحسين جودة الخدمات التعلمية من منظور طلبة كلية العلوم الاقتصادية***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تسيير عمومي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018/2017. ص14.

***الرؤية:** مدى سهولة إيجاد الموقع من خلال محركات البحث المشهورة.

***الدخول:** سهولة كتابة عنوان الموقع وتذكره وكذا علاقة العنوان بهدف ونشاط الموقع.

***صفحة البداية:** احتواء صفحة البيت على جدول لمحتويات الموقع مصنف بصورة جيدة وواضحة، يجب الانتباه الى أهمية صفحت البيت، لأنها تعطي الانطباع الأول لدى المستخدم عن الموقع.

***سرعة التحميل:** الوقت اللازم لظهور الصفحة اذ انه كلما كانت الفترة أقصر كلما كان ذلك أفضل.

***الإبحار:** سهولة ووضوح طريقة التنقل بين صفحات الموقع.

***تصميم الصفحات:** تناسق وجمالية تصميم صفحات الموقع، أي مدى الانسجام بين خلفية الصفحة، الألوان ونوعية الخطوط.[1]

2.4.معيار المحتوى:

هناك خمسة معايير ثانوية، قمنا بتكييفها بحسب طبيعة وهدف الموقع الالكتروني وهي:

***تنظيم العمل:** ان كان المستخدم يستطيع الوصول الى المعلومة التي يريدها دون عناء يذكر، بالإضافة الى الفهم السريع لمحتوى الموقع.

***نسبة المترشحين:** نسبة أو عدد المشتركين من عارضي العمل في الموقع (طلبات العمل).

***نسبة أصحاب العمل:** نسبة أو عدد المشتركين من عارضي العمل في الموقع (عروض العمل).

***اللغة:** اللغة التي يستخدمها الموقع فإن كان يستخدم أكثر من لغة فذلك مؤشر جيد بخصوص الموقع.

***التصنيف:** البحث عن تصنيف الموقع في أدلة التصنيف وأشهرها على الاطلاق تصنيف ALEXA.

3.4.معيار المحتوى:

بعض الأبحاث شددت على أهمية تقييم مدى نجاعة الفعاليات الخدمية الموجودة في الموقع والناتج النهائي الذي سيقوم ببنائه للمستخدم، وبحسب طبيعة المواقع فصلنا سبعة معايير ثانوية في هذا المجال:

[1] بن التومي سارة وبن البار موسى، ***دور الموقع الالكتروني في تحسين جودة الخدمات التعلمية من منظور طلبة كلية العلوم الاقتصادية***، مرجع سابق ص15.

***فعاليات:** تزويد المستخدم بفعاليات هادفة تفتح أمام المتصفح آفاق ومعلومات جديدة في المجال المراد التوظيف فيه وكذا المجالات الأخرى، بالإضافة الى الفعاليات في ارض الواقع مثل المعارض والملتقيات والندوات.

***خدمات الزبون:** النظر الى الخدمات التي يقدمها الموقع للمستخدم مثل إمكانية ادراج السيرة الذاتية بصيغة PDF او DOC او بصيغة أخرى يقترحها الموقع، يسهل التعديل عليها لاحقا.

***خدمات شخصية:** مدى توفر الموقع على خدمات شخصية مثل صفحة شخصية خاصة به او بريد الكتروني او مشاركة مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك.

***اتصال:** فتح المجال امام المستخدم للتواصل مع المسؤول عن الموقع او العارضين.

***تغذية مرتدة:** متابعة مشاركة المستخدمين للعروض وتقييم ذلك من اجل معرفة العروض الأكثر جذبا وكذلك عروض الطلب الأكثر توفرا.[1]

***المعلومات الكاملة:** النظر في ان كان الموقع يقدم المعلومات الكاملة عن عارض العمل او التدريب المناسب للطلبة.

***وسائل المساعدة: توفير** وسائل مختلفة تساعد المستخدم على حل مشاكل تقنية كتابية يوجهها خلال التنفيذ الفعاليات.[1]

[1] بن التومي سارة وبن البار موسى، ***دور الموقع الالكتروني في تحسين جودة الخدمات التعلمية من منظور طلبة كلية العلوم الاقتصادية***، مرجع سابق، ص16.

المبحث الثاني: محددات المواقع الالكترونية الإخبارية.

المطلب الأول: مميزات المواقع الالكترونية الإخبارية.

حدد "جورج" عدة مميزات للمواقع الالكترونية الإخبارية تمثلت في العناصر التالية:

1.تدعيم الديمقراطية عبر اتاحة الفرصة للجمهور للنقاش والتعبير عن آرائه واتاحة الفرصة للتوجهات المختلفة للوصول الى الجمهور.

2.اتاحة مساحة الاختيار والتعرض امام الجمهور عبر العديد من المواقع الإخبارية متنوعة المضامين وأنواع.

3.ساهمت في بناء أولويات الجمهور عبر تركيزها على احداث وقاضية معينة الى جانب المشاركة في وضع الأولويات للجهات المسؤولة.

4. ساهمت في تفعيل الحوار السياسي بين افراد المجتمع عبر قدرتها على الانتشار والوصول الى مختلف فئات الجماهير خاصة الشباب.

5.تفعيل عمليات المراقبة المجتمع واحاطة الجمهور بسرعة بأوجه القصور ودفعه الى المشاركة بالراي والمقترحات في اصلاح السلبيات التي يتم الكشف عنها، بل واتاحت الفرصة للجمهور كما يقوم بنفسه بالكشف عن هذه الأوجه السلبية عبر تفاعله مع مواقع الصحافة الالكترونية بصورة فورية سريعة.[1]

وهناك خصائص أخرى نذكر منها:

1.توفر فرصا للوصول الى مجالات شديدة التخصص تخدم مجموعات محددة من القراء تكاليف المادة الالكترونية واعدادها ونشرها اقل بكثير من المادة المطبوعة.

2.الحضور العالمي حيث لا توجد عقبات جغرافية تعترض المواقع الالكترونية فهي متاحة في عمل مكان تتوفى فيه متطلبات الانترنيت في حين ان الصحيفة المطبوعة مرتبة بعمليات التوزيع ونقل وشحن معقدة ومكلفة.

[1] ماضي هاجر، برنية وداد، ***استخدامات الأساتذة الجامعيين للمواقع الالكترونية الإخبارية،*** مرجع سابق، ص 54.

3.تمكن المواقع الالكترونية الإخبارية على مدار الساعة من زيارة المتصفح للموقع الالكتروني في أي وقت يشاء دون الرضوخ لعامل الزمن او التوقيت في حين الطبقة المطبوعة موجودة في مواعيد محددة وتطبع نسخا محددة وتوزع في مساحة محددة.

4.إعطاء المعلومات النصية أولوية في النشر دون الصور او الفيديو او الصوت وقد يقتصر وجود تلك المعلومات في بعض الأحيان على الصفحة الرسمية.

5.الخاصية او الميزة الأكثر أهمية بالنسبة للمواقع الالكترونية الإخبارية هي انها خرجت من سيطرت السلطة التي تتمثل في قادة المجتمع والقبيلة والكنيسة والدولة وانتقلت الى ادي الناس جميعا.

6.التغطية الإعلامية المستمرة وذلك من خلال تغطية ما يدور من احداث بشكل مستمر.

7.التغطية الإعلامية متعددة الوسائط التفاعلية وذلك بهدف تحقيق التفاعل الإيجابي بين الجمهور والجهة القائمة بالاتصال حيث اتاحت للجمهور التعليق على ما ينشر من المعلومات.

8.التغطية الإعلامية الفورية والحية وذلك من خلال بث الاخبار بسرعة فائقة ومتحددة على شبكة الاتصال المعلوماتية.

9.التغطية الإعلامية الرقمية اللامحدودة اذ توفر مساحة غير محدودة على شبكات الاتصال المعلوماتية حيث تسمح بتغطية واسعة للحدث.[1]

[1] ماضي هاجر، برنية وداد، ***استخدامات الأساتذة الجامعيين للمواقع الالكترونية الاخبارية***، مرجع سابق، ص 55.

المطلب الثاني: خدمات المواقع وأسباب استخدام الجمهور لها:

1.2. خدمات المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة:

تقدم المواقع الالكترونية الإخبارية الى جانب المواد والموضوعات الصحفية المنشورة على صفحاتها، مجموعة من لمستخدميها داخل الموقع الاخباري أو يتم الوصول اليها عن طريق الخدمات الروابط والوصلات الخارجية وهذه الخدمات هي:

***خدمة التعليق على المحتوى:** تتيح هذه الخدمة للمستخدم التعليق وابداء رأيه حول كل ما ينشر في صفحات الموقع من اخبار ومقالات وتحقيقات وفنون صحفية أخرى.

***خدمة مجموعات الحوار:** أو ساحات المناقشة وهي خدمة تمكن المستخدمين من التعبير عن آرائهم إزاء القضايا والموضوعات التي يهتمون بها داخل الموقع فيما بينهم عن طريق الاشتراك فيها، وهي خدمة مجانية يمكن لأي مستخدم انشاءها ودعوة الاخرين اليها.

***خدمة الدردشة الحية:** لا تختلف عن مجموعات الحوار سوى أنها حية ومباشرة يظهر فيها اعداد المستخدمين المتصلين على الخط (Online).

***خدمة استطلاعات الرأي:** تقدم المواقع الإخبارية لمستخدميها استطلاعا تتضمن مجموعة من التساؤلات حول قضية معينة، أو لمعرفة الموضوعات المفضلة لديهم أو انطباعهم حول الموقع والخدمات التي يقدمها.

***خدمة البحث:** تتيح الصحف والمواقع الالكترونية الإخبارية لمستخدميها خدمة البحث داخلها أو داخل شبكة الويب، حيث يحدد المستخدم مكان البحث داخل الموقع أوقد يتم البحث بكلمة مفتاحية أو بتعبير معين.

***خدمة الاتصال:** وتختلف من موقع الى آخر اذ يقتصر الأمر على اتاحة الفرصة لتوجيه الرسائل الالكترونية الى محرري الصحيفة أو يتطور الى اتاحة الفرصة للمستخدم لإنشاء بريد الكتروني شخصي على الموقع يمكنه من ارسال الرسائل البريدية كما يمكن تقديم نشرة إخبارية يومية يتم ارسالها للمستخدم على عنوان بريده الالكتروني.[1]

[1] ماضي هاجر، برنية وداد، ***استخدامات الأساتذة الجامعيين للمواقع الالكترونية الاخبارية***، مرجع سابق، ص 57.

***خدمة رجع الصدى:** وتتيح هذه الخدمة للمستخدم التعليق على ما نشر على الموقع وارسال الرسائل الالكترونية الى المحرر يعلق فيها على ما ينشر او يقدم اقتراحا او تصحيحا لما نشر.

***خدمة البريد الالكتروني:** تنوع هذه الخدمة بين المواقع الإلكترونية، فبعضها يتيح لمجال توجيه رسائل محرري الموقع، وأخرى تقدم خدمة انشاء البريد الشخصي على موقع استقبال الرسائل وارسالها منه.

* **خدمة الارشاد الى الموضوعات المهمة:** وهي ارشاد المتصفح لاهم الاخبار والموارد على الموقع تحت عبارات أخبار ساخنة أو الاخبار المهمة.

***خدمة خريطة الموقع:** تتضمن عرضا للموقع ومحتوياته بطريقة سهلة ومبسط.

* **خدمة الربط بالمواقع الأخرى:** يقترح الموقع على المستخدم عددا من المواقع وارسال رسائل الكترونية للمحور يعلق فيها على ما نشر أو يقدم اقتراح.

***خدمة الإعلانات المبوبة:** تشمل تقديم إعلانات وظائف بيع السيارات والمزادات وبيع المنازل وشرائها والمكاتب وتأجير الشقق وغيرها.[1]

2.2. أسباب استخدام المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة

تعدد أسباب استخدام هذه المواقع من قبل الجمهور ومن بين هذه الأسباب نذكر:

-السرعة في بث الاخبار العاجلة.

-تعدد موضوعات ومجالات الاخبار.

-التنوع الجغرافي للمناطق التي تغطيها التغطيات الإخبارية.

وتتعدد أسباب استخدام المواقع الإخبارية حيث أشار كل من: ميشيل بروس وبول (Michael Bruce and Baule) الى الأسباب التالية:

-إمكانية استخدام الجمهور لهذه المواقع في أي وقت للتعرف على الاخبار.

-الوصول المباشر الى مصادر المعلومات والأخبار والموضوعات التي يهتم بها الجمهور.

-الحصول على المعلومات الأكثر تفصيلا وعمقا.

-سهولة الوصول الى الخبر، وكذلك سهولة الاستخدام والتعامل مع الموقع.

[1] ماضي هاجر، برنية وداد، ***استخدامات الأساتذة الجامعيين للمواقع الالكترونية الإخبارية***، مرجع سابق، ص 58.

-التعرف على وجهات النظر المختلفة.

-التعرض لأخبار وموضوعات متنوعة في مجالات مختلفة.

-ارتفاع مصداقية بعض المواقع والموضوعات التي يهتم بها المستخدم بالفعل.

أما فيما يخص دوافع استخدام هذه المواقع فهي تتمثل في البحث عن المعلومات وهذا يعتبر أهمها التي تدفع المستخدم الى متابعة الموقع الاخباري للتعرف على الاخبار والاحداث المختلفة والتداعيات والتحديات الموجودة على الموقع، كما يلي دافع التنشئة أو الاندماج الاجتماعي ضمن العوامل التي تدفع المستخدم الى استخدام الموقع الاخباري الالكتروني الذي يمكنه من التفاعل مع الاخرين سوآءا كانوا صحفي الموقع أو من المستخدمين الآخرين ثم دافع التسلية الذي يمكن للمستخدم من تمضي الوقت والاسترخاء.[1]

المطلب الثالث: مهارات التحرير الالكتروني:

أدى استخدام الكمبيوتر في المؤسسات الصحفية الورقية إلى ظهور التحرير الإلكتروني Electronic Editing، ولا شك في أن مهارات التحرير الإلكتروني هي المستخدمة بتوسع في الصحافة الإلكترونية أيضا. ويعرف التحرير الإلكتروني (الكتابة الرقمية) بأنه: التحرير الذي يتم على إحدى شاشات الكمبيوتر، حيث يجلس المحرر أمامه ليقوم بالتصويب، وتعديل المادة الصحفية المعروضة عليها، والمخزنة داخل جهاز الكمبيوتر.

ويستخدم برنامج نظم معالجة الكلمات Word Processing في تحرير النص من خلال الإضافة والحذف، وتحريك الكلمات والجمل من موضع الى آخر داخل النص، ووضع خط أسفل لبعض الجمل أو الكلمات، والمحاذاة لليمين أو اليسار...إلخ.

ويستخدم محرر الكمبيوتر لإنجاز الكثير من العمليات، مثل: الكتابة، والتعديل، والتصحيح، والتدقيق النحوي والإملائي، وتحديد حجم الحروف وكثافتها، وتحديد اتساع الجمع، ورسم الجداول والأشكال البيانية، والتزود بالرسوم، ومعالجة الصور، بل أصبح قادرا على إخراج مادته الصحفية بنفسه، بمعنى أن

[1] ماضي هاجر، برنية وداد، ***استخدامات الأساتذة الجامعيين للمواقع الالكترونية الإخبارية***، مرجع سابق، ص 56.

يقوم بدور المحرر والطابع والمخرج الصحفي، كل هذا وهو جالس في مكتبه، ليس أمامه سوى كمبيوتره الشخصي.[1]

ويفيد التحرير الإلكتروني في سرعة الإنجاز المطلوبة في السبق وسرعة النشر أيضا، للأسباب الآتية:

1. يسهم التحرير على الكمبيوتر في الوصول الى أكبر قدر من الدقة الإملائية وعدم تكرار الكلمات، وإصلاح الجمل معتلة الصياغة، لأن البرنامج Microsoft Word يقترح بدائل وتعديلات.

2. يتيح التحرير على الكمبيوتر سهولة اللصق من موضوعات أرشيفية أو أي نصوص، ما يوفر الوقت المستغرق في النقل.

أولا: الاختصار Keep It Short: والاختصار قاعدة لا غنى عنها في الكتابة على الانترنيت، إذ تقل انتقائية المحتوى المنشور على الانترنيت أن القراء في الواقع "لا يقرؤون"، وبدلا من ذلك "يفحصون النص". وكشفت إحدى الدراسات ارتفاعا في قياس الاستخدام للموضوعات المقتضبة بنسبة 58%.

ويعاني القراء على شاشات الكمبيوتر إجهاد العين، ونقص الصبر عندما يقرأون نصوصا إلكترونية طويلة. ويقول أحد المبحوثين في إحدى الدراسات الراصدة لسلوك مستخدمي الشبكة،" أحب نمط الكتابة القصيرة، وليس لدي الوقت للهراء، أود الحصول على المعلومات بسهولة".

ولا يقرأ المستخدم كل كلمة موجودة بالنص، بل يمسح ببصره، فإن بناء المادة الخبرية الإلكترونية ينبغي أن يتيح مستويات عدة من القراءة، بداية من القارئ الذي يكتفي بالمعلومات المختصرة الموجودة في المقدمة، إلى القارئ الذي يبحث عن القصة الكاملة للحدث، التي تستعين بالوسائط المتعددة، والمعلومات المتعمقة.

وهذا ما يؤكد ضرورة أن يتعلم المحرر/ الصحفي على الانترنيت الاختصار، وهو فن يحتاج إلى خبرة تحريرية وثقافة واسعة وبلاغة في أقل عدد ممكن من الكلمات، وربما يتطلب هذا الاختصار من المحرر وقتا مضاعفا حتى يكثف أكبر عدد من المعلومات والأفكار في أقل عدد من الكلمات، ولكنه سيحصد بهذا زيادة الإقبال على ما كتب، وإطلاع القارئ على الموضوع كاملا.

[1] شريف درويش، ***الضوابط المهنية والأخلاقية والقانونية للإعلام الجديد،*** مرجع سابق، ص104.

ثانيا: الربط Link It: يجب على المحرر أن يستفيد من ربط المعلومات التي يقدمها للقارئ بالمعلومات الأخرى، سواء داخل الموقع أو على الشبكة.

وتتكامل هذه القاعدة مع الاختصار، فالاختصار سيكون مخلا في بعض الموضوعات إلا إذا كان مصحوبا بخاصية الربط، حيث توفر الروابط القاعدة المعلوماتية والمعرفية لمن يرغب في الاستفادة أو التعرف على الخلفيات، ما يؤدي إلى تعدد مستويات القراءة داخل النص الواحد، وتتنوع المعلومات، وتسمح بوجود نص مركز مكثف غير مترهل يؤتي ثماره مع القارئ المتعجل.

وتشير الدراسات الى أن متوسط ما يخصصه القارئ الأوروبي لتصفح الصحيفة الورقية يبلغ 25-30 دقيقة يوميا، وتقلصت هذه المدة إلى ما بين 6-9 دقائق بالنسبة إلى الصحيفة الإلكترونية.

وتعد الروابط التشعبية حلا فاعلا للاختصار من دون إخلال، وللمعالجة العميقة من غير تطويل أو تسطيح.[1]

[1] شريف درويش، ***الضوابط المهنية والأخلاقية والقانونية للإعلام الجديد،*** مرجع سابق، ص105.

مطلب الرابع: مواثيق الشرف والضوابط المهنية (الأخلاقية) في البيئة الالكترونية:

1.4.مواثيق الشرف الإعلامية (الأخلاقية) في البيئة الإعلامية:

للأسف الشديد، يرى بعض العاملين في الاعلام الالكتروني أنه لا يوجد مجال لوضع ميثاق شرف يلتزمون به، ويرى بعض العاملين في الاعلام الالكتروني انه لا يوجد مجال لوضع ميثاق شرف يلتزمون به، ويرى القلة منهم أن الحل هو أن يكون هناك تكتلات تلتزم ببعض القواعد، وأن يكون هناك آليات عند المتلقي يستطيع عن طريقها التعامل مع الآراء المتعددة ويتجاهل منها ما يسئ اليه.

ان ما يثير إشكالية ضرورة التوصل الى ميثاق شرف العاملين في الاعلام الالكتروني هو عدد من المظاهر التي يمكن أن نرصدها في الاعلام الالكتروني هو عدد من المظاهر التي يمكن أن نرصدها في الاعلام الالكتروني ومنها الشك في مصداقيته، ومجهولية مصدر الاخبار والتعليقات المنشورة بها واستخدام لغة غير مهذبة لا تراعي الذوق العام، والاساءة الى الشخصيات العامة بالسب والقذف من دون أسباب محددة، وقد يصل الأمر الى إهانة رئيس الجمهورية وازدراء الأديان، وهما التهمتان اللتان عوقب بسببهما المدون كريم عامر، وأغلب الذين وقفوا بجوار المدون كانوا من المعارضين للآراء التي تبناها في مدونته، غير أن وقوفهم معه كان بدافع الحرص على حرية التعبير.

ومن بين الحلول التي تقترحها أيضا لفظ الاشتباك بين السلطة والعاملين في الاعلام الالكتروني في العالم العربي، والتنظيم الذاتي، سواء على شكل اتحاد عربي للعاملين في الاعلام الالكتروني، او اتحاد محلي (داخل كل دولة عربية على حدة) لهم، ونعتقد اعتقادا لا يتسرب الشك من بين طياته أنه إذا لم يقم العاملون في الاعلام الالكتروني بتنظيم أنفسهم ذاتيا، فسوف يتم فرض هذا التنظيم عليهم من قبل الدولة التي لن تسمح باستمرار هذه الفوضى، وبالتالي فمن الأجدى عدم رفض هذا الاقتراح الذي أعتبره مبادرة للحفاظ على سقف الحرية الذي وصلوا اليه.[1]

ونحن نقترح أن تكون مهام "اتحاد الاعلام الالكتروني" على سبيل المثال لا الحصر:

- التوصل الى ميثاق شرف العاملين في الاعلام الالكتروني يراعي الاعتبارات الأخلاقية والدينية والثقافية للمجتمع.

[1] شريف درويش، ***الضوابط المهنية والأخلاقية والقانونية للإعلام الجديد***، تخصص تكنولوجيات الاتصال، كلية الاعلام، جامعة القاهرة، ص 123.

- عقد دورات تدريبية للعاملين في الاعلام الالكتروني في مختلف المجالات التي تصقل خبراتهم في مجال الاعلام الالكتروني، ومن بين هذه المجالات: الكتابة الصحفية، والتحرير الصحفي، والصياغة الأسلوبية، ولغة المدونات والصحافة، والتشريعات الإعلامية.
- إقامة مرصد للإعلام الالكتروني يعمل على رصد المخالفات التي ترتكبها المواقع الإعلامية المختلفة وتجافي ميثاق الشرف الذي اتفق عليه العاملون في الاعلام الالكتروني بقصد مراعات هذه الملاحظات مستقبلا.
- الوقوف الى جوار العاملين في الاعلام الالكتروني وأسرهم حال القبض على أحدهم، من خلال حضور التحقيقات معه وتكوين هيئة للدفاع عنه، بدلا من الوضع الحالي الذي يضع الصحفي الالكتروني وحيدا أمام السلطات.

التدخل لدى نقابات الصحفيين ومنتدياتهم في الدول العربية المختلفة لإقناعها بتطوير نفسها في ظل التطورات الراهنة في تكنولوجيا الاعلام، وتنامي شبكة الانترنيت والصحافة الالكترونية والمدونات، وذلك من خلال انشاء شعبة جديدة فيها للعاملين في المواقع الإخبارية الالكترونية، وشعبة أخرى (حتى لو على سبيل الانتساب) للمدونين.

2.4. الضوابط المهنية (الأخلاقية) في البيئة الالكترونية:

فرضت الانترنيت كوسيلة اتصالية جديدة، وظهور اعلام الكتروني ذا خصائص مميزة. وتوسعت الصحافة المطبوعة في نشرها على الانترنيت – كوسيط اتصالي – بهدف الوصول الى جمهور الانترنيت ثم ظهرت صحف "الكترونية" على الشبكة توفيرا لنفقات الطباعة والتوزيع. ونوعت الصحافة الالكترونية أشكال المواد التي تقدمها، ولم تكتف بالنص المجرد، بل وصلت الى ما يعرف بالصحافة متعددة الوسائط Multimedia Journalism.[1]

ونال القائم بالاتصال حظا كبيرا في هذا التغيير والتطوير، فهو يختلف بدوره عن الصحفي التقليدي، وتغيرت بعض مهامه وفقا لمتطلبات تكنولوجيا الوسيلة الجديدة ومطالب جمهورها، الذي زادت حريته وكثر اطلاعه وتطورت قدراته.

[1] شريف درويش، ***الضوابط المهنية والأخلاقية والقانونية للإعلام الجديد***، مرجع سابق، ص 101.

وتنوعت مسميات القائم بالاتصال بحسب وظائفه الاتصالية، ومن بين هذه المفردات القائم بالاتصال في شبكة الانترنيت The Web Communicator، والصحفي الالكتروني Online Journalist، والمحرر المتكامل Integrated Reporter، وحارس البوابة الالكترونيةOnline Gatekeeper، ومحرر الانترنيت Internet Journalist، وصحفي الويب Web Journalist، ومحرر النسخة الالكترونية، والصحفي المباشر Online Journalist، كما يمكن أن نطلق عليه "منتجا" Producer بسبب طبيعة الويب متعددة الوسائط.[1]

وقامت التفاعلية في الصحافة الالكترونية بهدم الجدار العازل بين القراء والصحفيين، وأصبحت أخبار العالم كلها في متناول الصحفيين، كما أصبحت هناك سهولة كبيرة في التواصل مع الجماعات المرجعية والزملاء والقراء وبعض المصادر، وجمعت الصحافة الالكترونية بين الصحافة المكتوبة (85% من محتوى الانترنيت مكتوبا)، والصحافة التلفزيونية من خلال إمكانية خدمة الأخبار والمواد الصحفية بالوسائط المتعددة.

وترصد احدى الدراسات، مميزات عدة ينفرد بها محرر الانترنيت عن نظيره التقليدي العامل في الصحف الورقية، أهمها:

1. قدرة محرر الموقع على العمل من أي مكان والنشر الفوري، طالما أنه يمتلك كلمة المرور للدخول على الموقع وصلاحية التحرير، قيامه بنشر الموضوع بنفسه، ومتابعة التعليقات، وعمل التعديلات المطلوبة إذا تطلب الأمر.

3. عدد المحررين في الصحافة الالكترونية أقل من عددهم في الصحيفة المطبوعة.

4. لا يحتاج المحرر في الصحف الالكترونية الى سنوات من الخبرة كما هي الحال بالنسبة الى المحرر في الصحافة المطبوعة.

5. السرعة في أداء العمل.

6. تعدد المهام التي يقوم بها.

[1] شريف درويش، ***الضوابط المهنية والأخلاقية والقانونية للإعلام الجديد***، مرجع سابق، ص 101.

7.تجتذب الصحافة الالكترونية الخريجين من أقسام الاعلام وكلياته نظرا الى تفوق رواتبها على الرواتب في الصحافة المطبوعة.

8.يمنح نظام العمل على الكمبيوتر الصحفي الالكتروني راحة أكبر من نظيره في العمل الميداني الصحفي في الصحف المطبوعة.

9.القدرة على تلقي المعلومات وتحليلها واختيارها وتحديد غير الموثوق به منها.[1]

ولكن الوسيلة الجديدة التي أثرت الصحافة: أثرت بدورها في الدور الذي يلعبه الصحفي، ومهارات ومن جهة أخرى صنعت احتياجات جديدة للقراء، منها: المشاركة في صناعة المحتوى، وحرية ابداء الآراء، والتواصل، والاختصار، وتنوع المحتوى وتكامله ما بين النصوص والفيديو والصوتيات.

ويحظى القائم بالاتصال في الوسيلة التكنولوجية الحديثة بأعلى درجة من التفاعلية قياسا الى أي وسيلة إعلامية أخرى، لأن الاتصال عبر شبكات المعلومات أوسع نمطا من الاتصال الشخصي وأصغر نمطا من الاتصال الجماهيري من ناحية التفاعلية والمباشرة في الاتصال وصنف Mike الصعوبات والمعوقات التي تواجه كفاءة العمل في المواقع الإعلامية الى ثلاث فئات:

1.معوقات ترتبط بالمتطلبات التكنولوجية، حيث يوجد العديد من المؤسسات الإعلامية التي تعاني نقص المتطلبات التكنولوجية اللازمة لتطوير صناعة النشر الالكتروني بها.

2.معوقات تتعلق بهيكل العمل وقواعده التنظيمية، حيث تتطلب الاستفادة من إمكانات النشر الالكتروني الكثير من التدريب، وتستهلك وقتا حتى يمتلك الصحفيون مهارة عالية في استخدام مصادر المعلومات الالكترونية، واستيعاب خصائص الاتصال التفاعلي والاستفادة منها.

3.معوقات تتعلق بالمفاهيم التقليدية السائدة في العمل الصحفي، فعلى سبيل المثال، لم يعرف العمل الصحفي التقليدي أشكالا أخرى للمعلومات غير النصوص والعناصر الجرافيك الثابتة، ولم تتضمن مفردات المادة الصحفية المواد الصوتية ولا لقطات الفيديو، وغير ذلك من أشكال المعلومات غير المألوفة، والتي يتحها النشر الالكتروني على الانترنيت، وأصبحت من العناصر المطلوبة في الموضوعات الصحفية، ما يعني أن الامر يتطلب أن يعتاد الصحفيون في المواقع الإعلامية التفكير في بناء موضوعاتهم على نحو مختلف عن ذي قبل.

[1] شريف درويش، ***الضوابط المهنية والأخلاقية والقانونية للإعلام الجديد،*** مرجع سابق، ص 102.

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، يمكن تقسيم الضوابط المهنية للإعلام الجديد الى نوعين رئيسيين هما الضوابط والمعايير التقنية والتكنولوجية، والضوابط والمعايير المتعلقة بمهنية العمل وحرفته، ولا سيما أن هاتين المنظومتين تتكاملان في الاعلام الجديد لتقديم اعلام يتسم بالحرفية والمهنية العالي لأن الجوانب التقنية مثل الروابط والنص الفائق والوسائط المتعددة والتفاعلية تعمل على تحقيق مصداقية عالية لهذا النوع من الاعلام، وتكفل له زيارات مكثفة لمواقعه وصفحاته، وبالتالي فانه لا يمكن التغافل عن الجوانب التقنية بوصفها مكونا مهما في المهنية التي يجب أن يتمتع بها العاملون في الاعلام الجديد.[1]

[1] شريف درويش، ***الضوابط المهنية والأخلاقية والقانونية للإعلام الجديد،*** مرجع سابق، ص103.

الخلاصة:

نستنتج في هذا الفصل أن المواقع الإلكترونية تعتبر من أهم الشبكات والأكثر استعمالا خاصة من قبل مشرفي هذه المواقع وهذا من خلال ما يقدمونه من أخبار ومعلومات لمتصفحيه، والآنية في النشر بحيث تطرقنا في هذا الفصل على كل ما يخص بالمواقع الإلكترونية الإخبارية الخاصة من خلال نشأتها وتطورها وخصائصها وأهم خدمات هذه المواقع وكذلك نماذج عن المواقع الإلكترونية الإخبارية ومواثيق الشرف والضوابط المهنية (الأخلاقية) في البيئة الإلكترونية.

الإطار الميداني للدراسة

الجانب الميداني للدراسة

أولا: بطاقة فنية حول الموقع الالكتروني الاخباري "اخبار دزاير"

ثانيا: حدود الدراسة

ثالثا: تحليل نتائج الدراسة

الرابع: عرض نتائج الدراسة

الخاتمة:

أولا: بطلقة فنية عن المواقع الالكتروني الاخباري الخاص "أخبار دزاير":

موقع "**أخبار دزاير**" الالكتروني مقره بولاية الجلفة، تم اطلاقه يوم 03 ماي 2018م ويعتبر من أوائل الجريدة الالكترونية التي تم اعتمادها وطنيا من طرف وزارة الاتصال في إطار المرسوم التنفيذي رقم 20_322 الذي يحدد كيفيات ممارسة نشاط الاعلام عبر الانترنت، والاولى بولاية الجلفة وذلك يوم 11 ابريل 2021م حسب شهادة التسجيل رقم 21_320، والتي يديرها الإعلامي الأستاذ "**كريم يحي**" رفقة مجموعة من المراسلين والاعلامين الشباب عبر مختلف ولايات الوطن.

الموقع "**أخبار دزاير**" تصدر عن مؤسسة "**ديزاد واب كوم**"، للصحافة والاعلام والنشر والاشهار ويتوافق مع مختلف الأجهزة (الهاتف النقال، اللوحة الرقمية، والحاسوب)، وهو موقع شامل لكل الفئات العمرية.

الاخبار تنشر يوميا، مواضيع متنوعة وآنية، حوارات مع شخصيات الهامة، أزيد من مليون مشاهدة للصفحات شهريا ما بين 150 آلف الى 240 آلف زائر شهريا من مختلف ولايات الوطن ومن الخارج، ويحتوي على تصفح الكتروني سلس وحصري.[1]

1.أقسام الموقع:

1.1.قسم المواضيع الوطنية والمحلية: وهي تغطية للأخبار المحلية والاحداث على الصعيد الوطني في الجزائر، وينشر فيها مواضيع والاخبار الاجتماعية ويهتم برصد مختلف الظواهر الاجتماعية والحوادث والقضايا التي تهم المواطن الجزائري.

2.1.قسم المواضيع الدولية: وهي التغطية عن الاخبار التي تحدث وقائعها في مختلف دول العالم.

3.1.قسم المواضيع الاقتصادية: وهي تغطية للأخبار تحمل في مضمونها معلومات حول ارتفاع أسعار النفط وتوقيع الصفقات الاستثمارية.

4.1.قسم المواضيع الثقافية: والذي يعني بالشؤون الفنية والابداعية، مضمونه بالشأن الفني وأخبار المؤسسات الفنية وفعالياتها واي نشاط ذات طابع ثقافي.

5.1.قسم المواضيع الرياضية: يهتم بالأخبار والتغطيات الرياضية الوطنية والدولية، يحمل في مضمونه معلومات تعني بالشأن الرياضي من شخصيات ولاعبين ومؤسسات واندية ومباريات واي نشاطات ترفيهية التي تخص الرياضة.

[1] كريم يحي، ***مشرف الموقع الالكتروني الاخباري الخاص اخبار دزاير***.

6.1.قسم مواضيع الجيش: هي تغطية لكل ما يتعلق بالمؤسسة العسكرية من بيانات وزيارات لرئيس أركان الجيش الوطني والشعبي، وهي اخبار يتم رصدها من وزارة الدفاع الوطني وصفحاتها الرسمية.

الموقع الالكتروني الاخباري الخاص "أخبار دزاير"

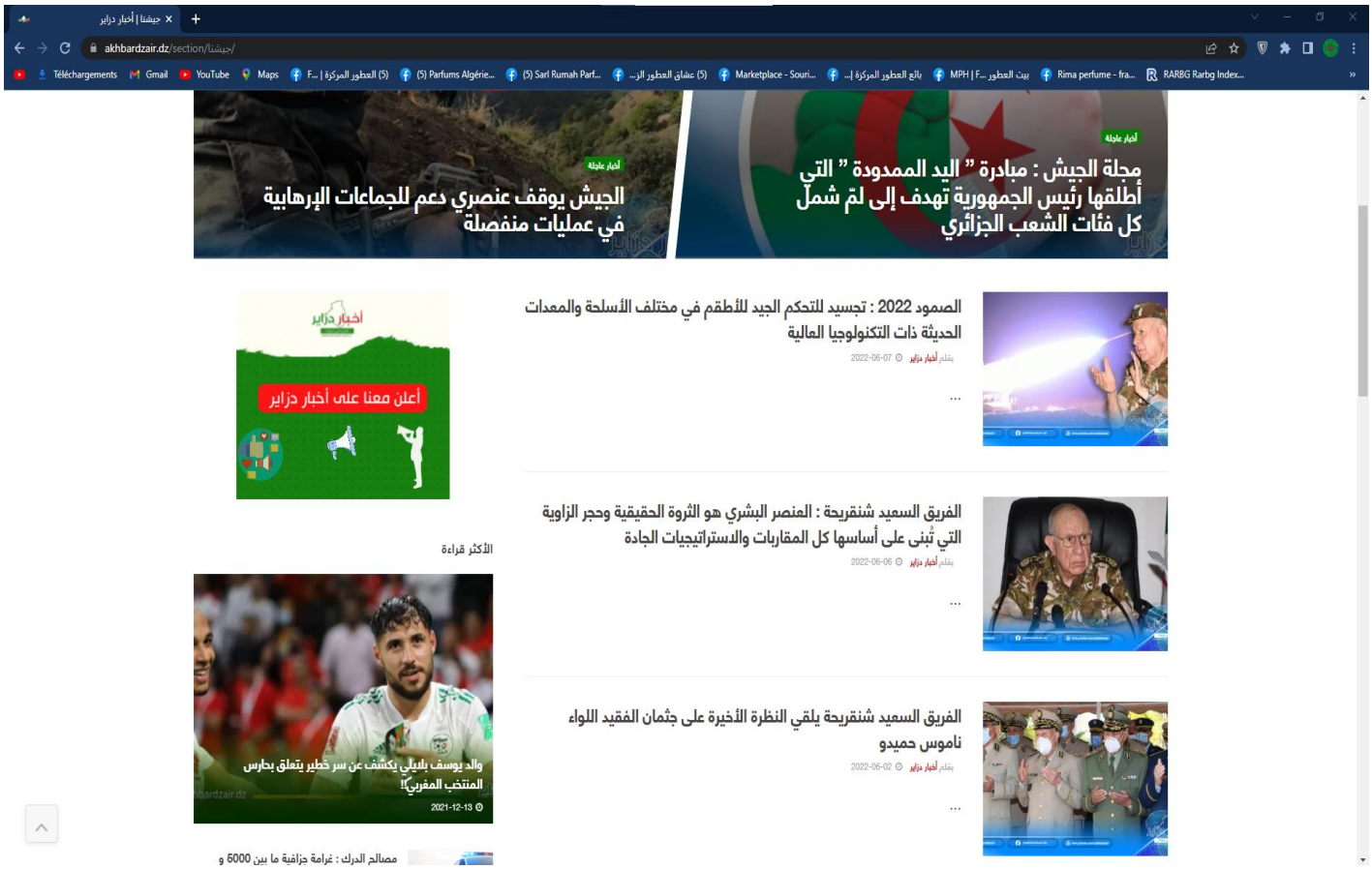

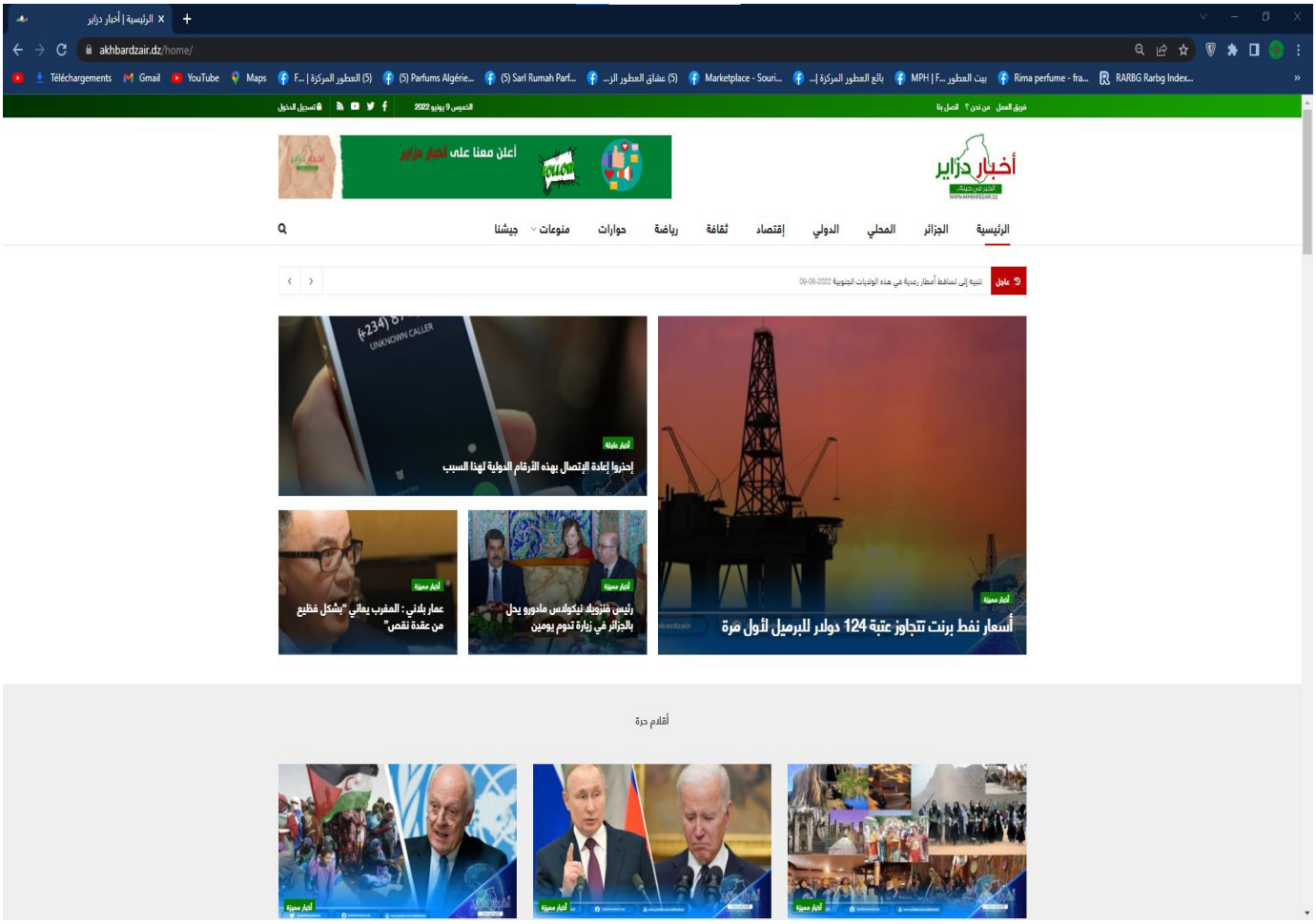
الرئيسية | أخبار دزاير
akhbardzair.dz/home/
أخبار دزاير
الرئيسية
الجزائر
المحلي
الدولي
إقتصاد
ثقافة
رياضة
حوارات
منوعات
جيشنا
أعلن معنا على أخبار دزاير
عاجل
أخبار مميزة
إحذروا إعادة الإتصال بهذه الأرقام الدولية لهذا السبب
أسعار نفط برنت تتجاوز عتبة 124 دولار للبرميل لأول مرة
عمار بلدني : المغرب يعاني "بشكل فظيع من عقدة نقص"
رئيس فنزويلا نيكولاس مادورو يحل بالجزائر في زيارة تدوم يومين
أقلام حرة

ثانيا: حدود الدراسة.

1.الحد الزماني:

تم الشروع في انجاز هذه الدراسة منذ موافقة اللجنة العلمية لقسم علوم الاعلام والاتصال لجامعة عمار ثيليجي بالأغواط على موضوع الدراسة يوم 01 ديسمبر 2021، حيث انقسمت فترة إنجازها على جانبين:

1.1.الجانب النظري: وفيه بدأت فترة البحث عن كافة المعلومات المتعلقة بالدراسة، استمر البحث طول الفترة الممتدة من 01 ديسمبر 2021 الى غاية 30 ابريل 2022.

2.1.الجانب الميداني: تم الشروع فيه بداية من شهر ماي 2022، فهو بدوره مر إنجازه بمرحلتين:

1.2.1.مرحلة الاستطلاعات: بداية من شهر ماي 2022 حيث تم في هذه المرحلة جمع بعض المعلومات الأولية عن الموقع الالكتروني الاخباري "**أخبار دزاير**"، بعدها تمت إعادة صياغة الأسئلة المقابلة وفق ملاحظات الأستاذ المحكم[1]، لنشرع في تحديد موعد المقابلة مع مشرف الموقع.

2.2.1.مرحلة المعلومات: في هذه المرحلة تم فيها اجراء مقابلة هاتفية مع مشرف الموقع الالكتروني الاخباري "**أخبار دزاير**" يوم 26 ماي 2022م، وتم جمع فيها كافة المعلومات المتعلقة بالدراسة.

[1] **الأستاذ حسين مساعدي.**

ثالثا: تحليل نتائج الدراسة.

1محور المعايير المهنية:

1.القواعد الكلاسيكية للكتابة الإعلامية:

إن قواعد الكتابة الكلاسيكية تختلف حسب طبيعة كل مادة سواء خبر أو تقرير أو تحقيق أو حوار صحفي أو مقال، لأن كتابة الخبر تعتبر من أساسيات العمل الصحفي وأي صحفي مبتدئ أو حتى متمرن، عليه أن يكون قد مر عليه طريقة كتابته، والخبر في العموم يجب أن يجيب على 5 أسئلة أساسية، لأن أساليب الكتابة الصحفية مختلفة عن الكتابة الأدبية، والكتابة الخبرية التقليدية مختلفة قليلا في الصياغة بالنسبة لأخبار الجريمة والرياضة ويجب أن تفصل بين الرأي وبين الخبر فلا يجب بأي حال من الأحوال أن يتضمن الخبر رأيا وإلا فسدت المادة الخبرية.

وبناءا على ما قاله صاحب الموقع انه يعتمد الكتابة الإعلامية، الإجابة على الأسئلة الخمسة واعتبارها من القواعد المعروفة خاصة في الإعلام الإلكتروني، وفي الأخبار يعتمد على الهرم المقلوب، ويراعي المقاييس سوآءا في إنجاز الاستطلاعات أو التحقيقات أو الربورتاجات.[1]

ومنه نرى أن الكتابة الكلاسيكية يجب أن تراعي مقاييس وقواعد متعارف عليها في الصحافة لكي تسهل العمل الصحفي، على الرغم من أن كافة الفنون الصحفية المتنوعة تشترك في الخصائص الإعلامية الا أن لكل فن صحفي أسس وقواعد معينة يجب اتباعها أثناء صياغة المواد الصحفية.

2.اتباع القواعد المحددة لتحرير خبر صحفي:

إن عملية تحرير الخبر تعد من أهم المراحل الخبر قبل نشره، ففيها يتم تنسيق وصياغة الخبر بطرق تناسب الصحفي وذلك بإتباع قواعد رئيسية لتحريره، ومن بين هذه القواعد أهمها: تحرير العنوان باعتباره النقطة الأساسية في كيفية تحرير الخبر وأول ما يطلع عليه القارئ وآخر ما يحرره الصحفي في الخبر، وكذلك كتابة مقدمة التي تعد أحد أعمدة الخبر.

وجاء على ذكره أنه يعتمد على القواعد الإعلامية بكل تأكيد، وأكد على وجوب احترامها وتطبيقه وعمله على الإجابة على الأسئلة الخمسة كما ذكر سابقا والهرم المقلوب، وقال بأنه يجب توفرها في أي مقال.[1]

[1] كريم يحي، ***مشرف الموقع الالكتروني اخبار دزاير***.

ومنه نرى أنه لاتباع قواعد التحرير يقوم الصحفي بجمع المعلومات والالتزام بالقواعد الإعلامية باعتبارها النقطة الأهم في عملية التحرير، واخراجها أساس نجاحها ورواجها وعلى أساس هذا النجاح يستطيع الصحفي ان يضع لها سياسة متقدمة ومتطورة في الإدارة والتوزيع والإخراج والاعلان.

3.استخدام معيار الخبرة والكفاءة لرفع وزيادة مشاهدات الموقع:

هناك الكثير من الطرق والمعايير الفعالة يستخدمها الصحفي الكفء لزيادة المشتركين في الموقع الالكتروني ورفع نسبة المشاهدات الخاصة به باعتبارها وجهان لعملة واحدة لجعل محتواه جيد يقوم صاحب الموقع بتلبية اهتمامات المتابعين وذلك من خلال استخدام العناوين الجيدة لأنها أول ما تقع عليه عين القارئ، وكتابة مقال بمحتوى متميز وبجودة مختلفة عن بقية المواقع لتلبية احتياجات القراء وما يحتاجونه من معلومات، وصناعة محتوى مشجع للمشاركة وذلك لجذب المزيد من المتابعين ووضع عناوين جيدة وصور ملفتة، والنشر المنتظم للمحتوى، وبناء روابط في غاية الأهمية للمواقع الالكترونية، ومن المعايير التي تزيد من رفع نسبة المشاهدة كذلك ترتيب المحتوى في فئات وأقسام بشكل منتظم وأكثر إفادة للقراء، والتفاعل معهم من خلال التعليقات، واستخدام الرسوم البيانية.

وقد صرح مشرف الموقع بأنه عند زيادة رفع المشاهدات ترتبط بمجموعة من العوامل، وذلك بعدد المتابعين في الصفحة ونوعية الموضوع وعنوان المقال وقال بأن هناك عوامل أخرى تؤثر على زيادة نسبة المشاهدة والعكس، وفي هذه الحالة يعمل على دراسة ميولات القارئ وفي بعض الأحيان يعمل على نشر مقالات والهدف منها هو اليد المقروئية في الموقع وأعطى مثال عن ذلك " أن المواطن الجزائري في فترة كورونا كان يهتم كثيرا بالإحصائيات اليومية " وبالتالي هنا قال بأنه يجب السرعة في إعطاء هذه الإحصائيات بمجرد نشرها على مستوى وزارة الصحة. وبينا كذلك في مثال آخر "أن المواطن الجزائري يهتم كثيرا بالنشرات المتعلقة بأحوال الطقس" وقال بأن الهدف هنا هو زيادة عدد الزيارات وهذا الهدف صعب جدا يجب العمل عليه كثيرا من الجانب التقني.[2]

ومنه نرى بأن هناك صعوبات قليلة يوجهها صاحب الموقع وهو الجانب التقني في رفع نسبة المشاهدة وتركيز على ميولات القارئ وجذبه بنوعية الموضوع وعنوان المقال ليست الطريقة الوحيدة لإثارته

---

[1] كريم يحي، ***مشرف الموقع الالكتروني اخبار دزاير***.

[2] كريم يحي، مرجع سابق.

بقدر ما هو بناء روابط مع الجمهور المتلقي وتشجيعه ودعواته للمشاركة وطلب أرائه في أمر ما، ومناقشة بعض الموضوعات وتفاعل معه من خلال التعليقات، كل هذا يساهم في رفع نسبة المشاهدة ويجعل من المتلقي معاودة زيارة الموقع مرارا وتكرار.

4.وجود ضغوطات في التغطية الإعلامية:

تعتبر الضغوطات في التغطية الإعلامية أحد مخاطر المهنية للعمل الصحفي وذلك بعدم العدالة في نظام المكافآت والترقيات والعلاوات، والتدخلات في أسلوب المعالجة الصحفية المتصلة بأحداث وقضايا معينة، وتعرض الاعلاميون لضغوطات نفسية ومهنية بسبب الإعاقات التي قد يتعرض لها الإعلامي من قبل أولئك القاصرين عن فهم الدور الذي يقوم به الإعلامي، وهذا نتيجة عدم وعيهم بالدور الذي تلعبه وسائل الإعلام والإعلاميون في نقل الحقيقة وايصال الرسالة بكل دقة ومصداقية.

وقد صرح صاحب الموقع أن الضغوطات قد تقع من حين إلى آخر ربما مع بعض المسؤولين أو الذين لا يدركون أساسا طبيعة العمل الصحفي، فعند نشر مقال قد يكون هناك ضغوط بعض شيء، ومن خلال تجربته الخاصة سنة 2008/2007 م، مع أحد الولاة مُنع من الدخول إلى مقر الولاية بسبب المقالات التي ينشرها وهناك مسؤولين في وقت سابق كانوا لا يتقبلون النقد، وبالتالي كانوا يمارسون نوع من الضغط، ولكن حاليا مع تغير القوانين تغير الوضع إلى حد ما.[1]

ومنه نرى بأن رغم التطور الكبير الذي عرفته مهنة الصحافة في الجزائر جراء التعددية الإعلامية والتي أعطت حرية واسعة للصحفي لتغطية كافة المواضيع بالطريقة التي يرى أنها تتماشى مع قناعته ومع السياسة التحريرية التي يعمل بها، الا أن أغلب الصحفيين مثل صاحب الموقع يعانون من ضغوطات تحول دائما بينه وبين أداء مهنته وهذا في حد ذاته ضغط يُمارس على السلطة الرابعة في الجزائر.

5.عدم القبول ومنع المواضيع من النشر:

هو النشر الرقمي للكتب والمقالات الإلكترونية، والاختزان الرقمي للمعلومات وبثها وعرضها إلكترونيا أو رقميا عبر شبكات الاتصال، وهذه المعلومات قد تكون في شكل نصوص، أو صور، أو رسومات تتم معالجتها آليا، وتعرف أيضا بأنها عملية إصدار عمل مكتوب بالوسائل الإلكترونية، وخاصة الحاسب، سوآءا مباشرة أو من خلال شبكات الاتصال.

[1] كريم يحي، ***مشرف الموقع الالكتروني اخبار دزاير***

وقد قال بأنه عندما يكون مراسل لمؤسسة أخرى من المؤكد أن هذه المؤسسة لها خطها الافتتاحي ولها رؤية وبالتالي في بعض الأحيان قد يكتب مقالا يراه " رئيس التحرير أو رئيس القسم المحلي " أنه لا يجب النشر وهذا عندما كان تابعا لتلك المؤسسة التي كان لها خطها الافتتاحي الخاص، أما الآن فلا تمنع مقالاته من النشر لأنه مشرف على موقع إخباري، ولا يجبره أي أحد على عدم النشر.[1]

ومنه نرى بأن هناك صعوبات تواجه بعض الصحفيين خلال نشرهم للمضامين الإعلامية، وتأتي من ملاك المؤسسات الإعلامية في الدرجة الأولى اين تحاول هذه الفئة فرض ضغط مستمر على الصحفي قصد دفعه الى معالجة بعض القضايا بالطريقة التي يراها صاحب المؤسسة صحيحة، لإنها لا توافق الخط الافتتاحي للجريدة، وهو ما يتنافى مع اخلاقيات العمل الصحفي التي تنص على إعطاء الصحفي حرية كبيرة تمكنه من تناول مواضيعه بطريقة لا تمس بمصداقية وصحة الخبر.

6.الاعتماد على جودة الإخراج وجمالية الصورة في التغطيات الإخبارية:

تعد الصورة أصدق تعبيرا من الكلمات أو المقالات، سوآءا كانت صورة فوتوغرافية أو رسم التوضيحي، لها دور بارز في التغطية الإعلامية أو الصحفية ولا يمكن الاستغناء عنها لأنها تبث الخبر في ذهن المتلقي وتكتسب أهمية من خلال الوظائف الاتصالية التي تحققها أثناء استخدامها، فهي تشترك مع الحروف في نقل الأخبار، وجعل الصحيفة أكثر جاذبية، الأمر الذي يعني أن الصورة تؤدي عددا من الوظائف الإخبارية والسيكولوجية، والجمالية.

قد أدل صاحب الموقع أنه عادة ما يعتمد على جمالية الصورة في "صفحات الفيسبوك" لإقناع القارئ الإلكتروني بزيارة الموقع من خلال(العنوان والإخراج بمعنى أنه يضع صورة معبرة من حيث الألوان)لإقناع القارئ بالدخول إلى الموقع، فجودة الإخراج وجمالية صورة مهمة جدا في العمل الصحفي، وخاصة مؤخرا اعتمد على اللون الأزرق الفاتح، لأنه يعبر عن الخبر، وللتأثير على عين ونفسية القارئ.[2]

ومنه نرى أن التركيز على جودة الإخراج وجمالية الصورة لدى صاحب الموقع أمرا في بالغ الأهمية فهو فن صحفي ومادة أساسية، والتي تؤدي دورا هاما في تحقيق أهداف الصحافة في عصر تسوده لغة جديدة نشأت نتيجة التقدم التكنولوجي في وسائل الاعلام وهي جمالية الصورة والإخراج.

---

[1] كريم يحي، ***مشرف الموقع الالكتروني اخبار دزاير***.

[2] كريم يحي، مرجع سابق.

7. التعليقات وردود أفعال المتصفحين للموقع الإلكتروني:

قد تكون ردود أفعال المتصفحين إيجابية أو سلبية وذلك من خلال ما ينشر عبر الموقع، وذلك من خلال المحتوى الذي ينشر من قبل صاحب الموقع.

وقد رد مشرف الموقع **بخصوص** ردود أفعال المتصفحين أنه حاليا لا يهتم بالتعليقات ويلتزم بقراءتها لأنها لا تكون بأسماء حقيقية، فأغلب القراء يعتمدون على أسماء مستعارة، وحتى أن هناك نوع من الاتهامات لا يعلقون بغرض النقد، ولكن لتوجيه اتهامات مباشرة أو تصفية حسابات، وبالتالي يتفادى فتح مجال التعليقات لغياب الأسماء الحقيقية للقراء.[1]

ومنه نرى بأن الصحافة تعاني في البيئة الخارجية من ضعف الاستقلال وقلة الوعي الاجتماعي، والغياب التام من قبل الجمهور بالالتزام بأصول والقواعد والمعايير الأخلاقية في هذا النقد، مما يجعل أدوات التي تكفل حرية ممارسة المهنة الصحفية متواضعة جيدا الى حدٍ ما.

8.التصحف بأكثر من لغة في الموقع الالكتروني:

يقصد بها الأداة التي تستعملها الوسائل الاعلامية بشتى أنواعها، والتي تتمثل في الرسائل الإعلامية، بحيث يتم نقلها إلى جمهور غير محدد أي إلى الجماهير العامة، كما تعتبر اللغة الإعلامية وسيط ما بين اللغة العامية واللغة الفصحى. وبالتالي فإن اللغة الإعلامية هي لغة يتم من خلالها الاتصال والتواصل مع الجماهير كافة، كما استخدمت الصحافة اللغة العربية والتي كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا باللغة العربية القديمة.

أجاب المشرف لهذا الموقع أنه يوجد لغة واحدة وهي اللغة العربية لأنها اللغة الوحيدة التي يفهمها غالبية المتصفحين الالكترونيين مثل ما تعتمدها غالبية الجرائد الالكترونية، ذلك أنها القاسم المشترك، وقال بأنه يوجد متابعات من دول أجنبية لكن الغالبية هم عرب يتابعون الموقع حاليا يتم اعتمد لغة واحدة، وهناك عوامل أخرى منها أنه في الجزائر لم تستفد الصحافة الالكترونية من الإشهار وهذا يحد من تطبيق الاستراتيجية، لكن مستقبلا لابد أن تكون لغة أخرى " اللغة الفرنسية والانجليزية " فهذا يعتمد على توفر الإمكانيات وحاليا هذه الإمكانيات غير متوفرة.[2]

---

[1] كريم يحي، ***مشرف الموقع الالكتروني اخبار دزاير.***

[2] كريم يحي، مرجع سابق.

ومن هنا نرى بأن هناك فشل للنصوص القانونية المنظمة للعمل الإعلامي عموما والاشهار عبر وسائل الاعلام ووضع خط فاصل لهذه المؤسسات عبر الترويج الاشهاري، ومازال التشريع الجزائري يصنف وسائل الاعلام كمؤسسات ذات طابع تجاري، ما يجعلها تسعى وراء كسب أكبر قدر ممكن من الإعلانات التجارية ما يزيد من انحراف وسائل الاعلام عن دورها الخدماتي، واعطائها مهامها الحقيقية لتلبية رغبات الجمهور لأنه هو من يملك سلطة المقروئية.

9.المحافظة على السر المهني للعمل الصحفي:

وهو عدم إفصاح الصحفي، وعدم إدلائه بأي تصريح، أو بيان عن وظيفته إذا كانت سرية بطبيعتها، أو بموجب التعليمات، وإجبارية المحافظة على السر المهني ملزمة للصحفيين، حتى بعد مغادرتهم النهائية لوظائفهم.

وقد أشار صاحب الموقع أن القانون يمنح الصحفي الحق بالاحتفاظ على السر المهني، إلا ما تعلق بالقضايا التي لها علاقة بمكافحة الإرهاب أو القضايا التي تهم الأمن الاقتصادي للبلد، ما عدا ذلك فالسر المهني مضمون تضمنه قوانين جمهورية، وبالتالي لا يمكن لأيا كان أن يجبر الصحفي أو المراسل عن المصدر، وهذه القضية تكفلها قوانين جزائرية.[1]

ومنه نرى بأن السر المهني وعدم الكشف عن المصدر على غرار انه مكفول من القوانين والتشريعات يتبلور في أذهاننا أنه لربما يقوم بإبعاد مختلف الضغوط التي تمارس على مهنته او على المؤسسات الإعلامية التي ينتمي اليها، او الصحفيين لا يفكرون في مصير مصدر أخبارهم فقط بل يهتمون أيضا وبشكل خاص بمستقبلهم المهني، ومستقبل المؤسسة الإعلامية التي ينتمون اليها فإذا كشفوا عن أسماء من زودهم بالمعلومات أو الاخبار المنشورة يساهم بشكل لا ارادي في تجفيف منابع مصادرهم الإخبارية.

10.التمتع بالحرية في نشر مختلف القضايا الوطنية على المواقع:

تعد حرية الصحافة أو حرية وسائل الاتصال هي المبدأ الذي يشير إلى وجوب مراعاة الحق في الممارسة الحرة للاتصال والتعبير عن الرأي من خلال كافة وسائل الإعلام المتاحة، المطبوع منها أو الإلكتروني، وعلى وجه الخصوص المواد المنشورة، تتضمن هذه الحرية غياب التدخل المفرط للدولة، وحمايتها بالدستور والقانون.

[1] كريم يحي، ***مشرف الموقع الالكتروني اخبار دزاير***

وَضح صاحب الموقع أنه له الحرية في التطرق إلى أي قضية كانت، مع فارق أنه يجب الاعتماد عن المصادر وليست المعلومات المغلوطة، وهناك حرية كبيرة في طرح مختلف القضايا الوطنية مهما كانت، ما عدا بما تعلق بقضايا الإرهاب وقضايا الأمن القومي لأن هذه القضايا لها حساسية، بحيث يعتمد على البيانات الرسمية تفاديا لأي تشويش أو ما إلى ذلك.[1]

ومن خلال هذا الطرح يتعظم لنا دور الصحافة في طرح ومناقشة مختلف القضايا والموضوعات وهذا يشير على الدور الفعال للإعلام في تناوله مختلف المضامين وزيادة معارف الجمهور وضمان تقديم عرض متوازن للحقائق والمعلومات مع الاعتماد على المصادر الرسمية في التغطية الإعلامية.

11.التغطيات الإخبارية الأكثر تداولا وأهميتها:

تعتبر التغطية الإخبارية هي العملية، التي يحصل خلالها المحرر الصحفي على معلومات، وعن تفاصيل وتطورات وجوانب مختلفة لحدث أو واقعة، أو تصريح ما أو بمعنى آخر يجيب على كل الأسئلة التي قد تتبادر إلى ذهن القارئ، في شأن هذه الواقعة أو الحدث أو تصريح، ثم يقيم هذه المعلومات ويحررها بأسلوب وشكل صحفي مناسب.

وصرح صاحب الموقع أنه من الصعب جيدا التغطية على كل الاخبار، خصوصا عدم وجود الاشهار حاليا وهذا يستلزم فريق عمل ضخم لان الاخبار صارت تأتي بكمية كبيرة جيدا وبالتالي من الصعب تغطية كل الاخبار، لذلك نركز على الأهم مثلا على الاخبار المحلية للبلد دائما تكون لها أهمية وهي أكثر تدولا وأكثر تأثيرا على الجمهور وأيضا يستلزم إمكانيات وعمل كبير.[1]

ومنه نرى بأن المنظومة الإعلامية متأخرة جيدا لسن قوانين وتَقنِين الإشهارات للمواقع الالكترونية وهذا بدوره يعرقل سيرورة العمل في المواقع.

2.المحور المعايير الأخلاقية.

12.مبادى ومعايير العمل الصحفي من قانون وميثاق أخلاقيات المهنة في الجزائر من وجهة نظر صاحب الموقع:

[1] كريم يحي، ***مشرف الموقع الالكتروني اخبار دزاير***

[1] كريم يحي، مرجع سابق.

ان معايير العمل الصحفي هي الضوابط اللازمة لضمان التزام الصحفيين بأصول وقواعد المهنية التي تضبط ممارسة الصحفيين لمهنتهم، وتهتم أخلاقيات مهنة الصحافة كعلم، للواجبات المعنوية الخاصة بمهنة الصحافة وجزاءاتها التأديبية بتبيان القواعد السلوكية والأخلاقية لأعضاء هذه المهنة سواء فيما بين الممارسين أنفسهم لها او اتجاه الغير.

وجاء على ذكر صاحب الموقع "**أخبار دزاير**" بأن الحرية تقابلها دائما المسؤولية ولا توجد في العالم حرية غير محدودة، هناك حرية مقابلها انه الصحفي يتحمل كذلك المسؤولية ويتفادى القذف والشتم والتعرض لحياة الأشخاص والمسؤولين، ومن اهم المطالب التي يطالب بها ممارسو لمهنة الاعلام في الجزائر هي ضرورة تطهير المهنة من الدخلاء، على الأقل يتم وضع معايير وشروط واضحة من أجل الحد من الدخلاء مثل الأشخاص اللذين ليس لهم مستوى.[1]

ويقصد صاحب الموقع أن مبادئ ومعايير العمل الصحفي هي معايير أخلاقية تنظم مهنة الصحافة والواجبات القانونية التي يجب ان يلتزم بها، وهي مجموعة حقوق تكفل الصحفي ممارسة مهنته.

ومنه نرى بأن قانون ومواثيق أخلاقيات المهنة في الجزائر تحظى بقبول وتحفظ من قبل صاحب الموقع حيث أكد لنا أن ممارسو لمهنة الاعلام يحاولون رفع انشغالاتهم الى الوزارة المعنية قصد تدارك الوضع وإعادة صياغة ميثاق جديد يشارك في تسطير مواده أهل الاختصاص من نخب صحفية وأساتذة مختصون في علوم الاعلام والاتصال، مع اشراك كل الفاعلين في الحياة الإعلامية في الجزائر ومختلف وسائل الاعلام السمعية والسمعية البصرية لتطهير قطاع الصحافة من الدخلاء والأشخاص ذوي المستوى المتدني.

13.الرقابة على النشر، أحد أبرز القيود التي تفرض على حرية ممارسة مهنة الصحافة:

الرقابة هي الاشراف والمتابعة والتنظيم من قبل السلطة لتحكم في المضمون الصحفي للمؤسسات الإعلامية وذلك من خلال الضبط القانوني للممارسة المهنة، وتوضيح تطور هذه الآليات الرقابية المعتمدة من طرف السلطة عبر المراحل المختلفة من الزمن، خاصة بعد ظهور القانون العضوي للإعلام، الذي جاء بعد تصاعد وتيرة الأصوات المُنادية بحرية الصحافة.

ومن جهة نظر صاحب الوقع شخصيا يرى أنه عندما يكون هناك قوانين هناك حرية الكتابة لكن بالمقابل يجب أن تكون الرقابة لحماية المجتمع لان هناك في بعض الأحيان الإعلامي يركز على الإثارة

[1] كريم يحي، ***مشرف الموقع الالكتروني اخبار دزاير***

أكثر لا يهمه مثلا المجتمع، ويوجد تقاليد للمجتمع يجب تفعيل جهاز الرقابة بِدليل هناك قنواة تليفزيونية تم توجيه إنذارات لها نتيجة تعديها على تقاليد المجتمع الجزائري، يجب عدم الإساءة لمختلف مكونات المجتمع الجزائري لذلك هذا الجانب يجب تفعيل الرقابة فيه لأنه يسئ الى المجتمع، ومن وجهة نظره أيضا يجب وضع أداة رقابة قوية لوضع حد لاي تجاوز من طرف أي مؤسسة إعلامية كانت.[1]

ومنه نرى أن صاحب الموقع لا يعارض فكرة الرقابة ويحمل القيم المحافظة على تقاليد المجتمع ويحاول الحفاظ على توجهاته الفكرية والثقافية، ومن جيد أن يكون هناك صاحب موقع إلكتروني يدعم الرقابة على المنشورات الإعلامية من أجل تحصين المضمون الإعلامي.

14.قبول الهبات المالية او الهداية مقابل تقديم خدمات إعلامية او تحسين صورة أشخاص:

المبادئ الأخلاقية هي نظام من المبادئ التي ترشيد وتوجه العمل الصحفي وقوانين الاعلام وتشريعاته وهي التي تحدد ما يمكن القيام به في وضع معين، وهي مبنية على قيم شخصية ومهنية واجتماعية للاستثمار في مجال بناء منظومة من المبادئ الأخلاقية التي تستهدف حماية نزاهة الصحفيين، واستثمار له أهمية كبيرة اذْ أنه يمكن أن يساهم في تحسين صورة الإعلاميين ويساهم في زيادة فرص نجاح الوسائل الإعلامية التي يعملون بها وزيادة احترام الجماهير للعمل الإعلامي.

وكما أخبارنا صاحب الموقع بأنه لم يتحصل أبدا على هبات مالية او هداية مقابل خدمة إعلامية لإنها مخالفة مصيرها السجن وممنوعة من القانون.

ولكن في حالة الترويج لحملة انتخابية او تحسين صورة شخص، مثلا في الدعاية الانتخابية هذا الجانب كان يجب أن يُحدد في الإعلام أو يضبطها القانون، مثلا عندما يقوم بترويج لحملة تكون بالمقابل لإنها دعاية او توفير مساحات إشهارية يقوم المترشح بالدفع لهذه الدعاية، لكن هذا مستقبلا في قانون الاعلام أما حاليا لا يوجد خدمة إعلامية لاي شخص كان.[2]

ومنه نجد بأن صاحب الموقع لم يستفيد ابدا من هبات مالية، او هدايا أثناء أدائه لواجبه المهني اذْ ان هذه العملية تعد خرقا صرخا لأخلاقيات العمل الصحفي، في حين أن اعتبر الترويج للحملة الانتخابية او

[1] كريم يحي، ***مشرف الموقع الالكتروني الاخباري "اخبار دزاير".***

[2] كريم يحي، مرجع سابق.

تحسين صورة شخص تعتبر دعاية انتخابية وتكون بمقابل، وهذا المقابل باعتباره لا يتنافى مع أخلاقيات العمل الصحفي ويجب دراسته مستقبلا في قانون الاعلام.

15.السرعة في نقل الخبر من أهم مميزات المواقع الالكترونية الإخبارية، كيف يتعامل مشرف الموقع مع الاخبار السريعة في موقعه الاخباري:

ان صناعة الاخبار وأساليب اعدادها واخراجها قد شهدت تطورا كبيرا في سنوات العقد الأخير من القرن الماضي، وقد امتد هذا التطور ليشمل لغة الخبر وطريقة صياغته وتحريره وقوالبه والشكل الذي يصل به الى المتلقي، لذلك فقد أولى الباحثون هذا الموضوع أهمية خاصة انسجاما مع تلك التطورات الكبيرة التي تشهدها الصحافة في نظرتنا اليها كعلم وفن وصناعة.

وقد جاء على ذكر صاحب الموقع بأنه صعب جيدا التعامل مع الاخبار السريعة ببساطة لان الإمكانيات الحالية نظرا لغياب الاشهار، بالتالي السرعة في نقل الخبر يتطلب فريق عمل وعدد كبير من التقنيين للتحكم وتعامل مع الخبر لتعديله ومشره بسرعة، وذلك لكثرة الاخبار لكنه يعمل جهيدا على المنافسة مع باقي المواقع الالكترونية الأخرى.[1]

ومنه نرى الاهمية الشديدة للإشهار والذي يبرز طبيعة العلاقة التكاملية بينه وبين وسائل الاعلام على اختلافها والضوابط والمبادئ التي تحكم هذه العلاقة نظريا ومهنيا، على خدمة المصلحة العامة واستجابة لمتطلبات المهنة الإعلامية، وتوطئة الاشهار واحتكاره يتنافى مع متطلبات المهنية الإعلامية التي وجدت في الأصل لتقديم خدمة عمومية.

16.السبق الصحفي أم التأكد من مصداقية الخبر، أيهم أهم في نظر صاحب المواقع:

يغفل بعض الإعلاميين والصحفيين أخلاقيات العمل الإعلامي من المصداقية والحيادية إضافة الى اعتمادهم على الاثارة والجذب في برامجهم التليفزيونية، ان عدم توافر ميزة المصداقية في العمل الصحفي يعتبر بمثابة التهديد للأخلاق من الناحية العامة، ويشجع عدم توافرها على انتشار كل من الكذب والخداع الى جانب انتشار الشائعات والاخبار الكاذبة في المجتمعات المختلفة، وقد عاش الاعلام التقليدي في اوج نشاطه على أهمية السبق الصحفي، الذي يتميز في حقيقة الامر عن غيره من فنون الاعلام بكومه خبرا مهما تنفرد به الصحفية او المؤسسة الإعلامية فيعطيها تميزا عن غيرها، ويختلف اليوم الاعلام الجديد او

[1] كريم يحي، ***مشرف موقع الالكتروني أخبار دزاير***.

الاعلام البديل او مواقع التواصل الاجتماعي عن الاعلام التقليدي من عدة نواح، ابرزها الأدوات والاهتمامات والتوجه الحر غير المسؤول مع وسائل الدعم والقوائم التي تثبت قوة ونجاح الوسيلة.

وفي نظر المشرف ان مصداقية الخبر أهم من السبق الصحفي، وذلك نتيجة تأثيرات الخبر على الجمهور لان الخبر قد لا يكون صحيحا وبالتالي يكون مشكلة كبيرة لذلك مصداقية الخبر أولا أكثر من السبق الصحفي.[1]

ومنه نرى بأن السبق الصحفي لا يحظى باهتمام صاحب الموقع مهما كانت قيمة الخبر المتحصل عليه ويفضل التأكد من مصداقية الخبر ومن كل تفاصيله على الإسراع في نشره، وهذا نتيجة تأثيره السريع على الجمهور المتلقي، وترى نظرية المسؤولية الاجتماعية في هذا الباب أن الاعلام مطالب بعدم الخروج عن قيم الأخلاقية ومُطالب بحماية الآداب العامة.

17.تعامل صاحب الموقع مع الاخبار بعد اتضاح عدم صحتها فيما بعد:

لا يستقيم العمل الصحفي الاخباري دون نشر الحقيقة والتأكد منها قبل النشر، هذا المبدأ لأجله خلقت الصحافة باعتبارها احدى الوسائط الأساسية بين مصدر الخبر والرأي العام، خاصة في عصر الصحافة الرقمية اذْ بات الزائر يتساءل بعد مطالعته للخبر هل هو صحيح ان انه مجرد كذبة جديدة؟.

ومن الواضح أن الاخبار الغير صحيحة أصبحت ظاهرة وأزمة عالمية تعاني منها الكثير من المجتمعات سيما في ظل الاتاحة التشاركية والسرعة في النشر التي أفرزت وسائل وتكنولوجيات الاتصال الحديثة كما أنها تجاوزت الممارسة العفوية او المحدودة الى عمليات منظمة وممنهجة وواسعة النطاق.

وقد صرح صاحب الموقع بأنه لم يسبق وأن قام بنشر خبر اتضح فيما بعد عدم صحته، لأنه يعتمد على الرقابة الكبيرة في كل منشوراته ولم يحدث ذلك ابدا، ويتم التعامل مع مصادر رسمية وبالتالي يتفادى نشر الخبر هكذا فقط.

ومنه نرى بأن التأكد صاحب الموقع من صحة المعلومات قبل تقديمها الى القارئ هو أفضل وسيلة للارتقاء بالعمل الصحفي، وما يجرنا حتما للحديث عن شبكة العلاقات التي يملكها والى المصادر الموثوقة التي تزوده بالخبر الصحيح دون اجباره أحيانا على التأكد منه.

18.ترويج لثقافة المجتمع من خلال منشورات على التظاهرات الثقافية التي تقام في البلد:

[1] كريم يحي، ***مشرف الموقع الالكتروني الاخباري "اخبار دزاير".***

ان وسائل الاعلام تعد وسيلة من وسائل للضبط الاجتماعي التي تؤدي دورا هاما وايجابيا في تغطية الثقافية انطلاقا من كون الثقافة احدى قلاع تنمية المجتمع نظرا لصالحتها الوثيقة بكل شرائح المجتمع مع اختلاف اتجاهاته، ومن هنا فأجهزة الاعلام هي التي يُوكل لها مساعدة الثقافات على التلاحق وتزويدها بالهواء النقي الذي يقيها من شر الاختناق، وهي في الوقت مُطالبة بوقاية هذه الثقافات من عواصف الهجران والتيارات الهدامة، اذْ تَخفى علينا اليوم تلك التحديات الخطيرة والمخاطر الجسيمة التي تحيط بالثقافة فالعلاقة بين وسائل الاعلام والثقافة علاقة تبادلية، فالإعلام بمختلف وسائله هو الوعاء الأكثر سعة لحمل الرسالة الثقافية ونشرها في المجتمع وهو الأداة المفسرة لها ووسيلة حفظها.

وصاحب الموقع يقوم نسبيا بنشر الاخبار حول ثقافة المجتمع، لا يوجد تركيز كلي ولكن يوجد بعض المراسلين ينشرون على الثقافات والملتقيات وأنشطة ثقافية، وهناك تصنيف بخصوص الثقافة يتم المحاولة قدر الإمكان نشر مختلف الأنشطة الثقافية سواء تعلق ذلك بالعاصمة او مختلف الولايات وذلك نظرا للإمكانيات المتاحة وهذا صعب لتغطية على كل الولايات وليس بالأمر الهين.[1]

وهذا ما نلاحظه للتجربة الجزائرية في المواقع الالكترونية الإخبارية انها مازالت ضعيفة وأنها لا زالت في بداية برغم أن هناك العديد من الدول العربية قد تجاوزت مثل هذه الصعاب ويتوفر لديها جميع الإمكانيات للتغطية على مختلف المواضيع.

19.منشورات المشاكل التنموية في البلد:

تحتل وسائل الاعلام في كل الأوقات مكانة متميزة انطلاقا من طبيعة وظائفها وتأثيرها على الانسان كفرد او مجتمع او كدولة، حيث أصبحت دول العالم المتطورة في عصرنا الحاضر تعتمد على ثلاث اركان رئيسية في بنائها، ألا وهي السياسة والاقتصاد والاعلام، ومما ضاعف تأثير وسائل الاعلام على بناء شخصية الانسان هو تداخل وظائفها مع جميع طبقات المجتمع لما تقدمه من معلومات عبر مساحات كبيرة وعلى مدار الساعة من خلال مختلف وسائلها ويعد الاعلام حجر الزاوية في تهيئة الأجواء اللازمة والضرورية لحركة التنمية الشاملة في المجتمع حيث انه يعمل على توفير البيانات والمعلومات للعامة والمتخصصين ما تعلق منها بحركة الاستثمار والمجالات الاقتصادية المختلفة والقوانين وإجراءات انهاء المعاملات واخبار الأسهم والبورصات وأسعار صرف العملات.

[1] كريم يحي، ***مشرف الموقع الالكتروني اخبار دزاير***

وهذا الجانب مهم بنسبة لصاحب المواقع وتحظى باهتمام خاص في الموقع سواء تعلق الامر بالقضايا الوطنية وانعكاساتها على التنمية، وحتى مختلف العراقيل والمشاكل والانشغالات المطروحة على مستوى الولاية.

ويركز على اهتمامات المواطن، فمثلا المواطن لديه اهتمام بقطاع السكن ويعتبر من أولوياته ويهتم بالتجزئات الاجتماعية (قطاع الأرضي) ويهتم بالاستثمار نظرا لانعكاس الاستثمار للحصول على مناصب شغل، لهذا يُعطيها حيز مهم.[1]

ومنه نتوصل بأن صاحب الموقع يرى بأن حق المواطن في المعلومة يسمح له بنشر مختلف الاخبار التي لها علاقة بالمشاكل التنموية في البلد ويركز على الاهتمامات والانشغالات المواطنين، سواء تعلق ذلك بقطاع السكن او التهيئة او الاستثمارات للحصول على مناصب العمل.

20.منشورات حول معالجة الاخبار الاجتماعية التي يعاني منها الشعب:

تتولى الصحافة الاجتماعية الجانب الإنساني في الحياة الاجتماعية وتنهج إزاء ذلك منهجا علميا يعتمد على الملاحظة والاستنتاج، واستقراء الواقع تمهيدا لتفهمه ومن ثم إصلاحه ان لزم الامر والعمل على تطويره، ولقد تطورات الصحافة الاجتماعية باستخدامها الطريقة العلمية في تحليل المشكلات الاجتماعية، حتى استطاع هذا النمط الصحفي المساهمة الإيجابية في النهوض بالمجتمع.

في هذا الجانب الذي يعالج الاخبار الاجتماعية التي يعاني منها الشعب، يعتمد صاحب الموقع على البيانات الرسمية، سواء تعلق ذلك الامر بسرقات او جرائم الخطف او القتل، وحاليا أصبحت مُديرية العامة للأمن الوطني توفر معلومات بسهولة، وذلك يتم بالتعامل معهم بشكل أني عن طريق بيانات تتعلق بجميع الظواهر الاجتماعية وبالتالي يعمل على نشر هذه الاخبار حتى يعلم المواطن وحتى يساهم الاعلام في تقليل من هذه الظواهر.[2]

وبذلك نرى بأن صاحب الموقع يولي اهتمام بالمشاكل الاجتماعية ومعالجة مختلف الظواهر التي أثقلت كاهل المواطن ومحاولة جعل الاعلام يساهم في التقليل منها ومواساته، علما بأنه يعتمد بذلك على مصادر الرسمية او ما إذا كانت مديرية العامة للأمن الوطني هي من تصرح وتعطي رخصة النشر ومعالجة مثل هذه المواضيع من طرف الصحافة.

---

[1] كريم يحي، ***مشرف الموقع الالكتروني الاخباري "اخبار دزاير".***

[2] كريم يحي، مرجع سابق.

3.سؤال مفتوح:

21.مضامين التنمية الثقافية للجمهور المتلقي ودورها في تغير توجهات الجمهور:

أصبحت وسائل الاعلام اليوم من الأدوات الثقافية الهامة، حيث تشكل وسيلة أساسية في الحصول على الثقافة وجميع أشكال الابداع، بهدف توفير الرصيد الثقافي وتكوين الخبرة الثقافية للملايين من البشر، وعليه فالمسؤولية الملقاة على عاتق الصحافة هي مسؤولية بالغة الأهمية لأنها لا تقوم بدور توصيل ونشر فحسب بل تؤثر في المهتم بتتبع الاخبار وتساعده على طرح أفكاره وتساهم أيضا في تشكيل الراي العام من خلال الاخبار والمعلومات التي تخصصها للمجال الثقافي.

وجاء على ذكر صاحب الموقع أن الجريدة الالكترونية "**أخبار دزاير**" هناك قسم اسمه "**أقلام حرة**" فيها مساهمات تتاح للجميع منهم أساتذة جامعيين وذلك لمن يريد أن يكتب أو ينشر ظاهرة أو مقال علمي أيا كان ويقوم بنشر هذا المقال مع صورته لإثراء الرصيد الثقافي للجمهور في شتى المجالات أو الميادين سواء كان في الاعلام أو السياسة أو الاقتصاد أو أي مجال كان.

ومن وجهة نظر صاحب الموقع أن صناعة الرأي العام تخضع لشروط، ليس بالأمر السهل لجريدة أن تصنع رأي عام، لكننا نسعى لذلك خاصة في محدودية الإمكانيات وهذا صعب قليلا، عندما تتوفر الإمكانيات ورفع نسبة المشاهدة وزيادة المتابعين، عندها نستطيع التأثير ثقافيا على الرأي العام ونثير الرصيد الثقافي للمتلقي.

ونرى بذلك أنه يتم الاهتمام بالجانب التثقيفي من طرف مشرف الموقع، وذلك لما يلعبه الاعلام بشتى وسائله المختلفة على تنوير وتنمية الرصيد الثقافي للمجتمع، كما ساهم الاعلام الحديث على عملية التواصل الثقافي إمكانية الوصول لاي نوع من المعلومات في أي زمان ومكان، ومنه جهة نرى بأن دور الاعلام في تشكيل الرأي العام والتحكم فيه وتوجيه ليس بالأمر السهل، كونها تخضع لعدة شروط ومنها توفر الإمكانيات الازمة فوجوب توفير هذه الإمكانيات يساهم في بشكل كبير في بناء الرأي العام.

رابعا: عرض نتائج الدراسة.

1.توصلت الدراسة من جانب الالتزام بالقواعد الكلاسيكية للكتابة الإعلامية، أن الصحفي الكفء يجب أن يتماشى مع القواعد الأساسية للعمل الصحفي في المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة، لإنجاز الاستطلاعات والتحقيقات والربورتاجات مع مراعات المقاييس والالتزام بقواعد الكتابة وذلك حسب طبيعة كل مادة، وجعل المحتوى طازجا للزيارات المتكررة.

2. كشفت الدراسة التي تناولت تعرض الصحفي لضغوطات بعد نقله أي رسالة إعلامية، هو أنه يجب للصحفي أن يتمتع بالحرية لأنها تعتبر جزء لا يتجزأ من حرية الرأي والتعبير، واعطاءه الثقة التامة في نشر مواضيعه وعدم وضعه في موقف محرج اتجاه مهنته، فالدستور الجزائري يضمن حرية الصحافة، إضافة إلى الحق في الوصول على المعلومة دون فرض قيود عليها، وأن الدستور الجزائري يتوافق مع ما هو معمول به دوليا في إطار ضمان حرية الصحافة، وجاء بموجب قوانين وتشريعات " أن حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تتقيد بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية".

3.أظهرت الدراسة من خلال في شق عدم قبول ومنع المواضيع من النشر، أن هناك مؤشر يعكس عدم قدرة الصحفي في تمتع بالحرية في نشر مواضيعه من طرف "رئيس التحرير او رئيس القسم المحلي"، وذلك بغرض عدم توافقها مع الخط الافتتاحي للمؤسسة أو بغرض نشر مواضيع بالطريقة التي يرونها صحيحة.

4.اظهرت الدراسة بأن جودة الإخراج وجمالية الصورة مهمة وذلك لان الصورة بما تملكه من مزايا متعددة يجعل منها محور الاهتمام في ظل عصر الصحافة المصورة، كما نجد أن الوسائل الإعلامية تعتبر مجالا خصبا لاستخدام الصور بما تعكسه أهميتها، لإنها تتميز بقدرتها على عزل لحظات معنية من الزمن، فضلا عن أن جمالية الصورة تقدم بعدا إضافيا لمغزى النشر وأهدافه وإبراز تطلعات او موضوعات المؤسسة الإعلامية.

5. بينت الدراسة أنه يجب الاعتماد على لغات مختلفة لجعل الموقع ينتشر عالميا، وذلك لتحسين نتائج عمليات البحث في محركات البحث المواقع الالكترونية، للتسهيل على المستخدمين عمليات البحث والوصول إلى المعلومات، ويعتبر تصميم موقع متعدد اللغات من أهم الأمور التي يجب على كل مشرف الاعتماد عليها داخل الموقع.

6.كشفت الدراسة في شق معرفة "موقف صاحب الموقع من أخلاقيات مهنة في الجزائر"، بأن هناك قبول وتحفظ بالقوانين والمواثيق الأخلاقية التي تنظم سيرورة العمل الصحفي ولا تجعله يتجاوز ويخرج عن اطاره الأخلاقي وهو مجموعة الواجبات القانونية التي يجب تطبيقها في الميدان، ولديه اطلاع على القوانين الإعلامية لسيمة قانون الاعلام لسنة 2012م، وكما وتوصلت الدراسة أن هناك مجموعة من ممارسوا المهنة وأهل الاختصاص يتفقون على مفهوم واحد للمواثيق التي تنظم مهنة الصحافة في الجزائر.

7.قد أظهرت الدارسة في شق الرقابة الذاتية والسؤال المطروح على صاحب الموقع، "هل ترى في الرقابة على النشر أحد أبرز القيود التي تفرض على حرية ممارسة المهنة؟"، توصلت الدراسة أن هناك موافقة على فكرة الرقابة على المنشورات وذلك للمحافظة على القيم الاجتماعية، باعتبار ان الرقابة هي حماية وتحصينا من تجاوزات التي قد تقع فيها معظم وسائل الاعلام.

8.أكدت الدراسة بأن الشق الذي تناول "التحصيل على الهبات المالية او الهداية مقابل تقديم خدمات إعلامية أو تحسين من صورة أشخاص"، لم يقوم أبدا باستفادة من أي هبات او هداية قدمت له مقابل خدمة إعلامية وهذا لا يتماشى مع أخلاقيات المهنة الصحفية، مؤكدا بذلك انها مخالفة مصيرها السجن، لكن لا تؤثر الترويجات الانتخابية في تحسين صورة اشخاص لان ذلك يعتبر دعاية انتخابية.

9.توصلت الدراسة في شق "ايهم اهم في نظرك السبق الصحفي ام مصداقية الخبر"، أن السبق الصحفي لا يجُز للصحفي أن يجعله من أولوياته فالتأكد من المعلومة قبل نشرها على الصفحات يعد اهم من سبق يتحصل عليه الصحفي اتجاه القراء، فما جدوى أن يقدم سبقا صحفيا بمعلومة خاطئة أو غير صحيحة يضطر الى تصحيحها، مسببا في ذلك تأثير كبير على المتلقي جراء الاخبار الخاطئة.

10.أظهرت الدراسة في شق "الترويج لثقافة المجتمع من خلال منشورات على التظاهرات الثقافية التي تقام في البلد"، أنها تحظى باهتمام نسبي من طرف صاحب الموقع وذلك لعدم توفر كافة الإمكانيات المتاحة التي تؤله الى تغطية كاملة لكافة التظاهرات التي تحدث في كامل ربوع الوطن، وذلك لان التجربة الجزائرية لا تزال ضعيفة برغم مما يشهده العالم من تطورات.

خاتمة

خاتمة:

ما وقفنا عليه ونحن نختم هذه الدراسة هو أن موضوع معايير العمل الصحفي في المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة يبقى مجالا مفتوحا للأبحاث الجامعية ذات العلاقة بالدراسة، من شأنها أن تسلط الضوء في عدة جوانب متعلقة بالتزامات العمل الصحفي في المواقع، وما يقدمونه من مواد إخبارية عامة ومتخصصة لجمهور القراء الذي أضحى بحاجة ملحة الى الصحافة، والتي تعمل بمعايير أخلاقيات المهنة والتقيد بالموضوعة والدقة في نشر الاخبار عبر الموقع الالكترونية، التي مكنت المستخدم لها في الإبحار بكل سهولة ويسر بين مختلف المضامين والاشكال الفنية والتعرف على الاخبار والاحداث والموضوعات المختلفة.

وأصبح موضوع معايير العمل الصحفي يشكل تحدياً ورهاناً للمجتمع ومختلف الوسائل الإعلامية قولاً وفعلاً، خاصة المواقع الالكترونية الإخبارية مما أدى الى ظهور الحاجة الملحة وأكثر من أي وقت الى ضرورة تنزيه مهنة الصحافة وتشجيع ممارستها على أساس قيم أخلاقية، خاصة بعدما اتضح لمختلف الوسائل الإعلامية وحتى الجمهور أن الالتزام بتلك القيم وتجسيدها هي القاعدة الأساسية لنجاح العملية الاتصالية والارتقاء بالأداء المهني للصحفيين وهذا ما دفعنا لتسليط الضوء على المعايير والمبادئ المهنية والأخلاقية لمهنة الصحافة في المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة.

كما أن الدراسة قد تطرقت الى القيم الأخلاقية والممارسة المهنية للصحافة والتعرف على مكانتها في قوانين الاعلام الجزائرية، التي تنص على وجود مبادئ أخلاقية إعلامية بحيث لابد على الصحفي التحلي بها والاطلاع على القوانيين والتشريعات المنظمة للمهنة لأنها بمثابة قوام لمهنة الاعلام وبمحاولة قدر الإمكان الإحاطة بكل ما يتعلق بها خاصة القوانيين حتى يتسنى له معرفة ماله وما عليه، وهذا ما يساعد على نزاهة ونظافة مهنة الصحافة والعمل على تبيين قيم أخلاقية في الممارسة المهنية لأنه هو من يستطيع التغيير او التطوير بقطاع الممارسة الصحفية في المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة في الجزائر.

مصادر ومراجع الدراسة

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

1. أحمد المهدي وأشرف شافعي، ***جرائم الصحافة والنشر***، دار الكتب القانونية، ب.ط، مصر، 2005.

2.أديب مروه، ***الصحافة العربية نشأتها وتطورها***، دار مكتبة الحياة للنشر والتوزيع، ب.ط، بيروت، لبنان، 1960.

3.الهام العيناوي، ***مدخل الى الصحافة***، منشور تحت رخصة المشاع المبدع، ب.ط، سوريا، 2002.

4.السيد بخث، ***أخلاقيات العمل الصحفي***، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية، 2011.

5.بشير هدفي، ***الوجيز في شرح قانون العمل "الفردية والجماعية***"، دار ريحانة، ب.ط، الجزائر، 2002.

6.جون ل، هاتلنج، ***أخلاقيات الصحافة***، ترجمة كمال عبد الرؤف، دار العربية للنشر والتوزيع، ط1، قاهرة، مصر، 1981.

7.جليلة عبد الله خلق، ***الوظيفة الإخبارية للبوابات الالكترونية***، دار الكتاب الجامعي، دولة الامارات العربية المتحدة، 2014.

8.خالد العزي، ***التشريعات الإعلامية وأخلاقيات المهنة***، منشور تحت رخصة المشاع المبدع، ب.ط، سوريا،2020.

9.رون اف سميث، ***أخلاقيات الصحافة***، ترجمة محمد حامد درويش، دار النشر مؤسسة هنداوي سي أي سي، ب.ط، المملكة المتحدة، 2017.

10.رشيد زرواتي، ***تدريبات على منهجية البحث في العلوم الاجتماعية***، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، قسنطينة، الجزائر، 2008.

11.سعيد سليمان المشهداني، ***منهجية البحث العلمي***، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2019.

12.عاصم محمد الاعرابي، ***الوجيز في مناهج البحث العلمي***، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995.

13.علي كنعان، ***صحافة مفهوم وأنواعها***، دار معتز للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2013.

14.فاروق أبوزيد، ***مدخل الى علم الصحافة***، دار النشر عالم الكتب، ط2، القاهرة، مصر، 1998.

15.فليب دي طرازي، ***تاريخ الصحافة العربية***، المطبعة الأدبية، ط1، بيروت، لبنان، 1913.

16.محي الدين مختار، ***بعض تقنيات البحث وكتابة التقرير، مجلة العلوم الإنسانية***، عدد خاص منشورات جامعية، قسنطينة الجزائر، 1995.

17.مكاوي حسين عماد، ***أخلاقيات العمل الإعلامي***، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، مصر، 2002.

18.محمد سرحان علي المحمودي، ***مناهج البحث العلمي***، دار الكتب للنشر والتوزيع، ط2، اليمن، 2019.

19.محمد عبيدات واخرون، ***منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات***، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 1999.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

1. رسائل الدكتوراه:

20.عبد الجليل حسناوي، ***أخلاقيات المهنة في القنوات التليفزيونية الخاصة بالجزائر_قناة النهار tv***، أطروحة لنيل الدكتوراه، تخصص الاعلام واتصال، قسم الاعلام والاتصال، كلية الاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2014.

21.عز الدين بقدوري، ***أخلاقيات العمل الصحفي في المؤسسات الإعلامية الجزائرية***، دراسة على الصحف الصادرة بمدينة وهران، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، تخصص الاتصال والتحليل النقدي لوسائل الاعلام، قسم العلوم الإنسانية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/2016.

2. مذكرات الماجستير:

22.أحمد صالح عبد القادر بني حمدان، ***دور المواقع الالكترونية في تدعيم عملية الإصلاح السياسي***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اعلام واتصال، كلية الاعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2014.

23.بوعلي ايمان، ***القيم الأخلاقية والممارسة المهنية في وسائل الاعلام الجزائرية***، دراسة ميدانية نحو اتجاهات أساتذة الاعلام المشاهدين لقناة البلادtv الجزائرية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018.

24.خديجة بن بلخير وكلثوم موسى، ***التفاعلية في المواقع الإخبارية الجزائرية***، دراسة تحليلية لصحيفة الشروق اون لاين، رسالة ماجستير، تخصص اعلام واتصال، جامعة العقيد أحمد دراية، ادرار، 2019/2018.

25.سهلي لامية، ***التفاعلية في المواقع الإخبارية***، دراسة تحليلية لموقعي الشروق والنهار أون لاين، رسالة ماجستير، تخصص الاعلام والاتصال، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2015/2014.

26.شيماء شمسة، ***المنظور أخلاقيات العمل الإعلامي من الإسلامي***، رسالة ماجستير، تخصص دعوة والاعلام والاتصال، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمى لخضر، الوادي، 2015/2014.

27.قيس سعود البدر، ***مدى التزام الصحافة الانترنت بالمعاير المهنية من وجهة نظر الجمهور الكويتي***، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم الاعلام والاتصال، قسم الاعلام والاتصال، كلية الاعلام، جامعة الشروق الأوسط، 2012.

3. مذكرات الماستر:

28.بن بهاز فايزة، ***واقع حرية التعبير وأخلاقيات العمل الصحفي في الجزائر***، دراسة ميدانية لنيل شهادة الماستر، تخصص علوم الاعلام والاتصال، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، 2015/2014.

29.بن التومي سارة وبن البار موسى، ***دور الموقع الالكتروني في تحسين جودة الخدمات التعلمية***، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تسيير عمومي، قسم علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018/2017.

30.مغزي سمية وحليمة سالم أمينة، ***أخلاقيات ممارسة مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر***، دراسة ميدانية بجريدة الجمهور بوهران، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اتصال وصحافة مكتوبة، قسم

العلوم الإنسانية، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016/2015.

31.ماضي برنية وداد هاجر، ***استخدامات الأساتذة الجامعيين للمواقع الالكترونية الإخبارية***، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص صحافة مطبوعة والكترونية، قسم علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020/2019.

رابعا: المجلات:

32.ثابت مصطفي، ***الحقوق الأساسية للصحفي الجزائري في القانون العضوي 05/21 المتعلق بالاعلام***، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، مجلد الأول، العدد 43، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2017.

33.جدوي سيدي محمد أمين، ***حرية الصحافة بين الضمانات القانونية والمسؤولية الجزائرية في الجزائر***، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 05، المجلد 02، المركز الجامعي النعامة، الجزائر، جانفي 2017.

34.محمد علاوة، ***أخلاقيات الصحافة ومبادئ العمل الإعلامي في الجزائر***، قراءة تحليلية لقانون الاعلام 2012 والقانون السمعي البصري 2014، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عباس لغروز، خنشلة، الجزائر، 2020/10/13.

خامسا: المنشورات:

35.الهام بوثلجي، ***مبادرة تشكيل لجنة حكماء الصحافة واعداد ميثاق أخلاقيات المهنة***، الجزائر، جريدة "الشروق اليومي"، العدد:2014/11/08.

سادسا: المحاضرات:

36.الياس طلحة، ***تاريخ الصحافة المكتوبة في بلدان شمال افريقيا***، قسم الدعوة الاعلام والاتصال، كلية أصول الدين، جامعة عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة iyes@gmail.com

37.حسينة بوشيخ، ***بيئة العمل الصحفي وأثرها في ممارسة أخلاقيات المهنة***، جامعة باجي مختار، الجزائر، افريل2017.

38.شرف درويش، ***الخوابط المهنية والأخلاقية والقانونية للإعلام الجديد***، تخصص تكنولوجيات الاتصال، كلية الاعلام، جامعة قاهرة.

سابعا :المقابلة الصحفية:

39.مقابلة أجريت مع الصحفي الأستاذ "**كريم يحي**".

ملاحق الدراسة

الملحق رقم 01:

جامعة عمار ثليجي _الاغواط_

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم: علوم الإعلام والاتصال.

شعبة: العلوم الإنسانية.

تخصص: اتصال وعلاقات عامة.

دليل المقابلة

"معايير العمل الصحفي في المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة"

في إطار انجاز بحث علمي بعنوان: "**معايير العمل الصحفي في المواقع الالكترونية الإخبارية الخاصة، دراسة ميدانية على الموقع الالكتروني الإخباري الوطني اخبار دزاير**"، نرجو منك التعاون معنا ومساعدتنا، وتأكد أن المعلومات التي ستدلي بها لا تستخدم إلا لغرض البحث المعد لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال.

إعداد الطالبتين:

بورزق صبرين

بوسيف امينة

تحت إشراف:

د. حجار خير الدين

الموسم الجامعي:2022/2021.

1.محور السيمات الشخصية:

1.كيف كانت بداية العمل في مجال الصحافة؟

2.هل قمت بدورات تكوينية في مجال الاعلام والاتصال ام تمتلك شهادات؟

2.محور المعايير المهنية:

3.ماهي قواعد الكلاسيكية للكتابة الإعلامية؟ وهل لديك اطلاع على هذه القواعد؟

4.يشترط على الصحفي اتباع قواعد محددة للتحرير الخبر الصحفي، هل تتبعون هذه القواعد في منشوراتكم؟

5.هل وجود معيار الخبرة والكفاءة يساعد في رفع وزيادة مشاهدات الموقع؟

6.هل سبق لك وان تعرضت لضغوطات بعد نقلك أي رسالة إعلامية عبر موقعك؟

7.هل سبق وان منعت مواضيعك من النشر؟

8.هل تعتمدون على جودة الإخراج وجمالية الصورة؟

9.هل تأخذ بالاعتبار التعليقات وردود أفعال المتصفحين؟ وماهي نسبة ردود هل عندكم طاقم خاص لهذه المهنة؟

10.بغرض مراعاة للاختلافات الثقافية حسب كل منطقة، هل يتوفر التصفح في الموقع على أكثر من لغة؟

11.هل الحفاظ على السر المهني وعدم افشاء بالمصدر يضعكم في موقف محرج، بسبب ما يمليه حق الجمهور في معرفة الحقيقة؟

12.هل تتمتعون بالحرية في طرح مختلف القضايا الوطنية؟

13.هل تقمون بتغطية على كل الاخبار ام تعطوا أهمية للأخبار أكثر تداولا؟

3.محور المعايير الأخلاقية:

14.ماذا تعني لك مبادئ ومعايير العمل الصحفي؟ وما هو موقفك من قانون وميثاق اخلاقيات المهنة في الجزائر؟

15.هل ترى في الرقابة على النشر، أحد أبرز القيود التي تفرض على حرية ممارسة المهنة؟

16.هل سبق لك وان تحصلت على هبات مالية او هداية مقابل تقديم خدمات إعلامية؟

17.السرعة في نقل الخبر من اهم مميزات المواقع الالكترونية، كيف ترى تعامل الموقع مع الاخبار السريعة؟

18.ايهم اهم في نظرك: السبق الصحفي ام التأكد من مصداقية الخبر؟

19.كيف تتعامل مع الاخبار اذْ اتضح عدم صحتها فيما بعد؟

20.هل تقوم بترويج لثقافة المجتمع من خلال منشورات على التظاهرات الثقافية التي تقام في البلد؟

21.هل تعطي حيز خاص في منشوراتك للمشاكل التنموية في البلد؟

22.هل تعملون على نشر ومعالجة الاخبار الاجتماعية التي يعاني منها الشعب؟

<u>*سؤال مفتوح:</u>

23.هل تحرص في نشرك للمضامين على تنمية الرصيد الثقافي للجمهور المتلقي؟

_وهل ما تنشره يلعب دورا في تغيير توجهات الجمهور؟

ملحق رقم 02:

إجابات صاحب الموقع على دليل المقابلة:

1.البداية كانت مع نهاية سنة 1999م، في "أسبوعية كواليس" حيث عملت في دار الصحافة "طاهر جاووت" في العاصمة الى غاية 2005م.

2.في جلفة اشتغلت في عدة جرائد منها "الأيام الجزائرية" سنة 2005م و"أخبار اليوم الإخبارية" ويعدها "الشروق اليومي" لمدة 08 سنوات وبعد "الشروق اليومي" قناة "النهار" عام ونصف، بعدها استقلت من قناة النهار وقررت فتح الجريدة الالكترونية "أخبار دزاير" تم إطلاقها سنة 2018م، بمناسبة اليوم العالمي للصحافة 03 ماي 2018م مقرها ولاية الجلفة.

*بخصوص التكوين أول شيء اعتمدت على خبرات الصحفيين المعروفين وكبار في مجال الاعلام، الى جانب مشاركة في دورات تكوينية تنظمها المؤسسات الإعلامية التي عملت فيها لعدة شهور، مثال "دورة تكوينية في تغطية الانتخابات" وقمت بتكوين على المستوى "الإعلامي والقانوني" ليس الجانب التحرير فقط.

3.اعتمد الإجابة على الأسئلة الخمسة وهذه من القواعد المعروفة خاصة في الاعلام الالكتروني، وفي الاخبار اعتمد على الهرم المقلوب، واراعي المقاييس المعروفة سواء في إنجاز الاستطلاعات أو التحقيقات أو الربورتجات.

4.اعتمد على القواعد الإعلامية بكل تأكيد، ويجب احترامها وأطبق وأعمل على الإجابة على الأسئلة الخمس والهرم المقلوب، ويجب توفيرها في أي مقال.

5.مشاهدة الموقع ترتبط بمجموعة من العوامل، مثلا عدد مشاهدات الصحفة على الفيسبوك، ترتبط بنوعية الموضوع وترتبط بعنوان المقال، وهناك عدة عوامل تؤثر على زيادة نسبة المشاهدة او العكس، في هذه الحالة أعمل على نشر المقالات لزيادة اليد المقروئية في الموقع، مثلا المواطن الجزائري كان يهتم كثيرا أثناء جائحة كورونا بالإحصائيات اليومية وبالتالي يجب الإسراع في إعطاء هذه الاحصائيات بمجرد نشرها على مستوى وزارة الصحة، ويهتم المواطن الجزائري كثيرا بالنشرات أحوال الطقس لذلك أهتم بهذا الجانب، ليس من ناحية المحتوى فقط لكن الهدف هو زيادة عدد الزيارات، هذا صعب على العموم لأنه عمل مجهد من الجانب التقني.

6.الضغوط قد تقع من حين الى أخر ربما مع بعض المسؤولين الذين لا يدركون أساسا طبيعة العمل الصحفي، فعند نشر مقال قد يكون هناك ضغوط بعض الشيء من ناحية الخبرة، وخلال سنة 2008/2007 مع أحد الولاة منعت من دخول مقر الولاية بسبب المقالات التي أنشرها، هناك مسؤولين في وقت سابق كانوا لا يتقبلون النقد وبالتالي كانوا يمارسون نوع من الضغط، ولكن حاليا ومع تغير القوانيين قد تغير الوضع الى حد ما.

7.عندما يكون المراسل لمؤسسة أخرى أكيد هذه المؤسسة لها خطها الافتتاحي ولها رؤية، وبالتالي في بعض الأحيان قد يكتب مقال يراه رئيس التحرير أو رئيس القسم المحلي أنه لا يجب أن ينشر، وهذا عندما كنت تابعا لمؤسسة إعلامية لها خطها الافتتاحي الخاص أما الان فلا تُمنع مقالاتي من النشر لإني مشر على موقع اخباري ولا يجبرني أي أحد على عدم النشر.

8.عادة ما أعتمد على جمالية الصورة في "صفحات الفيسبوك" لإقناع القارئ الالكتروني ولجذبه لزيادة لزيارة الموقع (الاعتماد على الصورة المعبرة ومن خلال العنوان على الألوان حتى أقنع القارئ لدخول الموقع) وجودة الإخراج وجمالية الصورة مهمة في العمل الصحفي، وخاصة مؤخرا تم الاعتماد أكثر على اللون الأزرق الفاتح لأنه يعبر عن الخبر، حتى يؤثر على نفسية القارئ ولإقناعه.

9.بخصوص ردود أفعال المتصفحين حاليا لا أهتم للتعليقات لأنها لا تكون بأسماء حقيقية وأغلبية القراء يعتمدون على الأسماء المستعارة وحتى هناك نوع من الاتهامات ولا يعلقون بغرض النقد، ولكن لتوجيه اتهامات مباشرة أو تصفية حسابات وبالتالي أتفادى فتح مجال للتعليقات لغياب الأسماء الحقيقية للقراء.

10.يتم الاعتماد على اللغة العربية مثلما تعتمدها أغلبية الجرائد والمواقع الالكترونية هناك متابعات أجنبية لكنهم عرب وحاليا يتم الاعتماد على لغة واحدة وهي اللغة العربية، وذلك يرتبط بعدة عوامل كالإمكانيات لم تستفد الصحافة الالكترونية من الاشهار في الجزائر وبالتالي هذا يحد من تطبيق الإستراتيجيات، والأكيد مستقبلا لابد أن يكون هناك لغة أخرى (فرنسية وانجليزية) وذلك للتأثير على أكبر عدد من المتابعين وخاصة أن الاعلام الالكتروني لا يعترف بالجغرافيا يمكن تصفح الجريدة في أي بلد كان وهذا مهم جيدا لتفكير مستقبلا في حال تحصلت على الإمكانيات لفتح المجال للغات الأخرى، ولكن هذا يعتمد على الإمكانيات وهي غير متوفرة حاليا.

11.القانون أساسا يمنح للصحفي الحق بالاحتفاظ على السر المهني، الا ما تعلق بالقضايا التي لها علاقة بمكافحة الإرهاب والقضايا التي تهم الامن الاقتصادي، ما عدا ذلك فالسر المهني مضمون تضمنه القوانين الجمهورية، وبالتالي لا يمكن لأي كان أن يجبر الصحفي أو المراسل على أنه يكشف على السر المهني أو المصدر وهذه القضية تكفلها القوانين الجزائرية.

*لان هناك قضايا التي تكون لها تأثير، مثلا هناك قاعدة معروفة تقول "ليس كل ما تعرف تكتب" لذلك قد تكون هناك قضايا لها تأثير على النظام العام لا نكتبه مثلا الجانب العروشي يؤدي الى نزاعات لذلك لسنا ملزمين بنشرها أساسا.

12.طبعا لدي كل الحرية للتطرق لاي قضية كانت مع فارق أنه يجب الاعتماد على المصادر وليس المعلومات المغلوطة، لكن هناك حرية كبيرة في طرح مختلف طبعا ما عدا قضايا المتعلقة بالإرهاب والامن القومي، فيها حساسية لذلك نعتمد على مصادر رسمية وهناك بيانات رسمية حاليا يتم تعامل معها لتفادي أي تشويش او ما ذلك.

13.من الصعب جيدا التغطية على كل الاخبار خصوصا عدم وجود الاشهار حاليا وهذا يستلزم فريق عمل ضخم لان الاخبار صارت تأتي بكمية كبيرة جيدا وبالتالي من الصعب تغطية كل الاخبار لذلك نركز على الأهم، مثلا على الاخبار المحلية للبلد دائما يكون لها أهمية وهي أكثر تدولا وأكثر تأثيرا على الجمهور وأيضا سيتلزم إمكانيات كبيرة وعمل كبير لذلك نركز على الأهم.

14.اولا نحن بانتظار صدور القانون، لان هناك مشروع قانون للصحافة المكتوبة وقانون السمعي البصري تم دراسته ومناقشته من طرف مجلس الوزراء برئاسة الرئيس، وقد أمر الرئيس يفتح مجال للنقاش خاصة بمشاركة الصحفيين وأهل المهنة من أجل ترقية هذا القانون لصدوره بأجمل حلة.

*ان الحرية تقابلها دائما المسؤولية ولا توجد في العالم حرية غير محدودة، هناك حرية مقابلها أنه الصحفي يتحمل كذلك المسؤولية ويتفادى القذف والشتم والتعرض لحياة الأشخاص والمسؤولين، وهناك قانون الاعلام 2012م يحدد هذه المفاهيم وهذه ليست حرية التعبير، وبالتالي يجب أن نفرق بين الحرية والمسؤولية ويجب أن يتمتع الصحفي بالمسؤولية في الكتابة.

*من أهم المطالب التي يطالب بها ممارسوا لمهنة الاعلام في الجزائر هي ضرورة تطهير المهنة وتطهير القطاع من الدخلاء، على الأقل يتم وضع معايير وشروط واضحة من أجل وضع حد للدخلاء مثل الأشخاص ليس لديهم مستوى.

15.شخصيا أرى أنه عندما يكون هناك قوانيين هناك حرية الكتابة لكن بالمقابل يجب أن تكون هناك رقابة لحماية المجتمع، هناك في بعض الأحيان الإعلامي يركز على الاثارة أكثر لا يهمه مثلا المجتمع هناك تقاليد للمجتمع يجب تفعيل جهاز الرقابة، بِدَليل هناك قنوات تليفزيونية تم توجيه إنذارات لها نتيجة تعديها على تقاليد المجتمع الجزائري، يجب عدم الإساءة لمختلف مكونات المجتمع الجزائري لذلك هذا الجانب يجب تفعيل الرقابة فيه لإنه يسيء الى المجتمع، يجب وضع أداة رقابة قوية لوضع حد لاي تجاوز من طرف أي مؤسسة إعلامية كانت.

16.لم أتحصل أبدا على هبات مالية او هداية مقابل خدمة إعلامية لأنها مخالفة مصيرها السجن، ممنوعة من القانون.

*لكن في حالة الترويج لحملة انتخابية لتحسين صورة شخص، مثلا في الدعاية الانتخابية هذا الجانب كان يجب أن تُحدد في الاعلام أو يضبطها القانون، عندما أقوم بترويج لحملة تكون بالمقابل لأنها دعاية او مساحات اشهارية يقوم المترشح بالدفع لهذه الدعاية، لكن هذا مستقبلا في قانون الاعلام أما حاليا لا يوجد خدمة إعلامية لاي شخص كان.

17.صعب جيدا التعامل مع الاخبار السريعة، ببساطة لان الإمكانيات الحالية نظرا لغياب الاشهار، بالتالي السرعة في نقل الخبر يتطلب فريق عمل وعدد كبير من التقنيين للتحكم وتعامل مع الخبر لتعديله ونشره بسرعة وذلك لكثرة الاخبار، لكننا نعمل جاهدين على المنافسة مع باقي المواقع الالكترونية.

18.في نظري مصداقية الخبر أهم من السبق الصحفي، وذلك نتيجة التأثيرات الخبر على الجمهور لان الخبر قد لا يكون صحيحا وبالتالي يكون مشكلة كبيرة لذلك مصداقية الخبر أولا أكثر من السبق الصحفي.

19.لم يسبق ان قمت بنشر خبر اتضح فيما بعد عدم صحته، لإني اعتمد على الرقابة الكبيرة في كل منشوراتي ولم يحدث ذلك أبدا، ويتم التعامل مع مصادر رسمية وبالتالي اتفادى نشر الخبر هكذا.

20.نسبيا أقوم بنشر الاخبار حول ثقافة المجتمع لا يوجد تركيز كلي، ولكن يوجد بعض المراسلين ينشرون على الثقافات والملتقيات وأنشطة ثقافية، وهناك تصنيف بخصوص الثقافة يتم المحاولة قدر الإمكان نشر مختلف الأنشطة الثقافية سواء تعلق ذلك بالعاصمة أو مختلف الولايات، وذلك نظرا للإمكانيات المتاحة وهذا صعب لتغطية على كل الولايات وليس بالأمر الهين.

21.طبعا هناك حيز خاص للمنشورات على المشاكل التنموية في البلد، وهذا جانب مهم ويحظى باهتمام خاص في الموقع سواء تعلق الامر بالقضايا الوطنية وانعكاسها على التنمية، وحتى مختلف العراقيل والمشاكل والانشغالات المطروحة على مستوى الولاية.

*ونركز على اهتمام المواطن، مثلا المواطن لديه اهتمام بقطاع السكن وتعتبر من اولوياته ويهتم بالتجزءات الاجتماعية (قطاع الأرضي) ويهتم بالاستثمار نظرا لانعكاس الاستثمار للحصول على مناصب شغل، لهذا أعطيها حيز مهم.

22.في هذا الجانب أعتمد على البيانات الرسمية، سواء تعلق الامر بسرقات او جرائم القتل، وأعتمد على مصادر رسمية وحاليا أصبحت مُدرية العامة للأمن الوطني توفر معلومات بسهولة، يعني يتم التعامل معهم بشكل أني عن طريق بيانات تتعلق بجميع الظواهر الاجتماعية، وبالتالي أعمل على نشر هذه الاخبار حتى يعلم المواطن وحتى يساهم الاعلام في تقليل من هذه الظواهر.

23.نحن في الجريدة الالكترونية "أخبار دزاير"، هناك قسم اسمه "أقلام حرة" فيها مساهمات تتاح للجميع منهم أساتذة جامعيين وذلك لمن يريد أن يكتب أو ينشر ظاهرة أو مقال علمي أيا كان ونقوم بنشر هذا المقال مع صورته لإثراء الرصيد الثقافي للجمهور في شتى المجالات أو الميادين سواء كان في الاعلام أو السياسية أو الاقتصاد أو أي مجال كان.

*صناعة الرأي العام تخضع لشروط، ليس بالأمر السهل لجريدة أن تصنع رأي عام، لكننا نسعى لذلك خاصة في محدودية الإمكانيات صعبة قليلا، هي لو تكون إمكانية مع المشاهدة ورفع نسبة المتابعين عندها تكون كذلك ندخل في تأثير على الراي العام وحتى نستطيع ان نثير رصيده الثقافي.

الملحق رقم 03: الموقع الالكتروني الاخباري الخاص "أخبار دزاير".

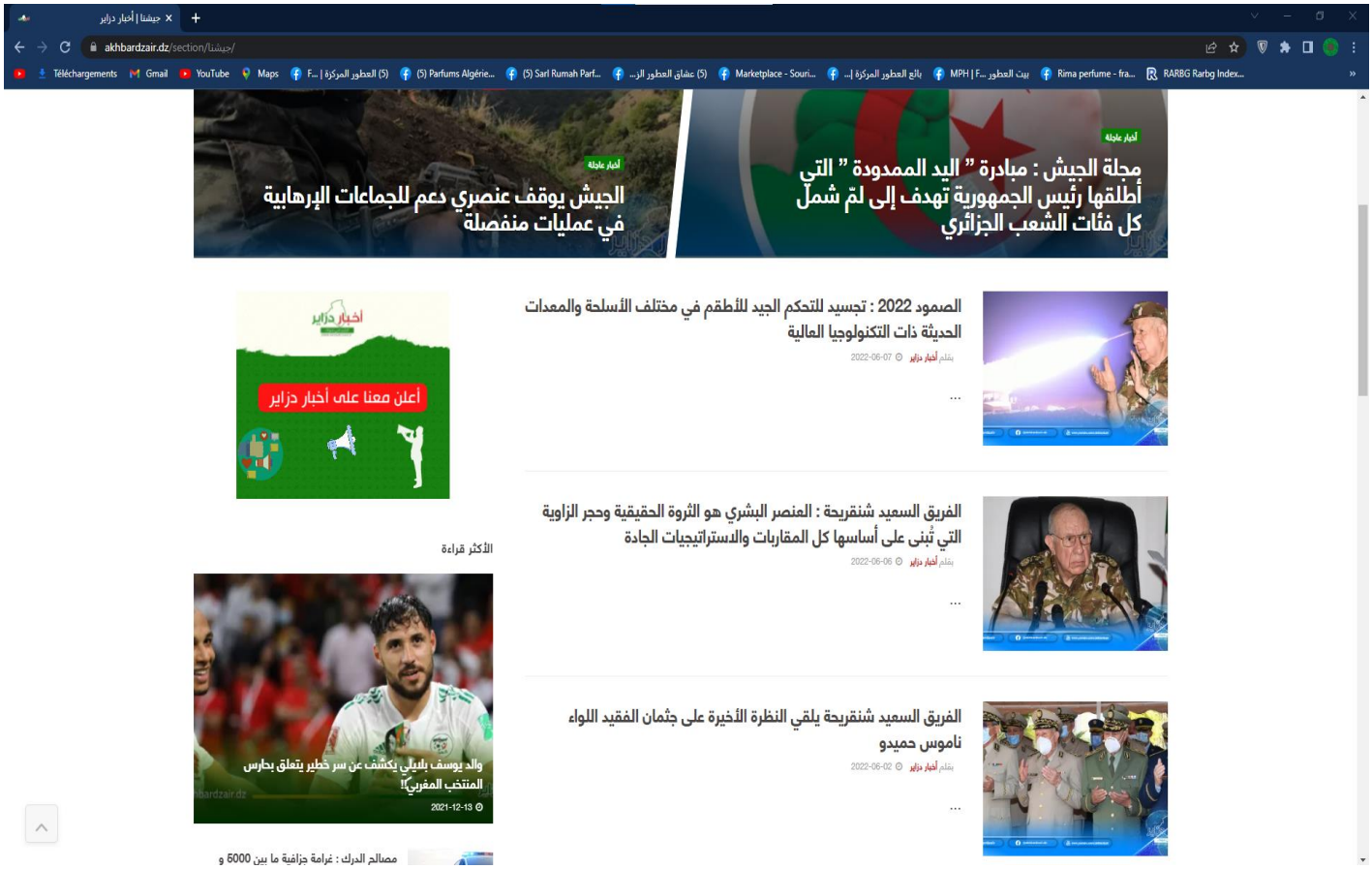

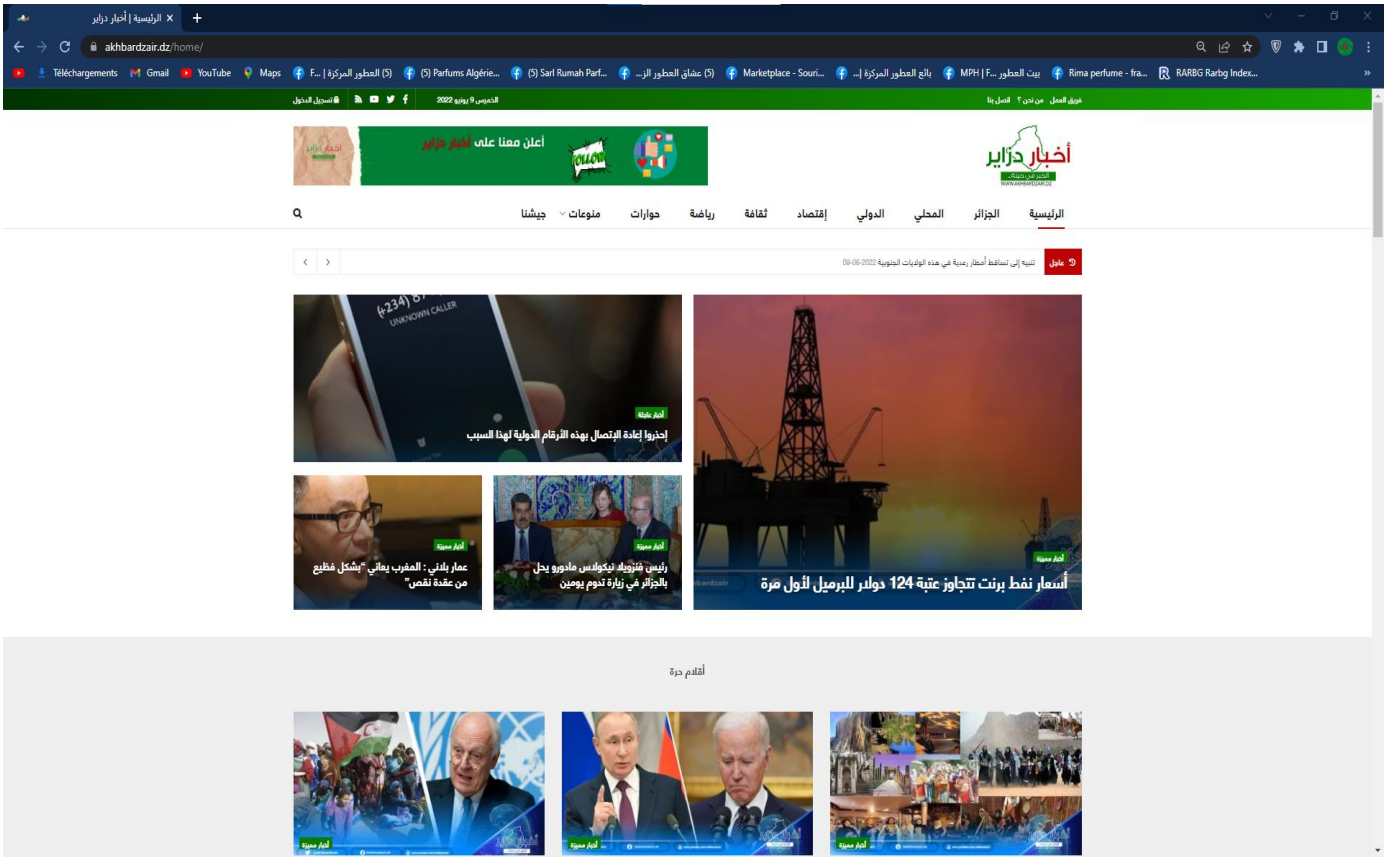

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ-ج
الإطار المنهجي للدراسة	
الإشكالية	**7**
التساؤلات	**9**
أسباب اختيار الموضوع	**9**
أهداف الدراسة	**10**
أهمية الدراسة	**10**
نوع الدراسة ومنهجها	**11**
مجتمع الدراسة وعينته	**12**
أدوات جمع البيانات	**12**
المفاهيم والمصطلحات	**14**
الدراسات السابقة	**16**
الإطار النظري للدراسة	
الفصل الأول: معايير والقيم الاخلاقية لمهنة الصحافة	
تمهيد	**27**
المبحث الأول: محددات الصحافة والعمل الصحفي	
المطلب الأول: تعريف الصحافة ونشأتها	**28**
المطلب الثاني: وظائف الصحافة	**33**
المطلب الثالث: معايير العمل الصحفي	**36**

المطلب الرابع: الصحفي ومجالاته والتزاماته القانونية في القانون الجزائري	**39**
المبحث الثاني: أخلاقيات الصحافة ومواثيق الشرف المهنية في الجزائر	
المطلب الأول: أساليب الحصول على المعلومات	**46**
المطلب الثاني: أخلاقيات مهنة الصحافة ومواثيق الشرف	**48**
المطلب الثالث: مهنة الصحافة في الجزائر	**50**
المطلب الرابع: الصحافة الالكترونية في الجزائر	**57**
الخلاصة	**60**
الفصل الثاني: المواقع الإلكترونية الإخبارية الخاصة	
تمهيد	**63**
المبحث الأول: طبيعة المواقع الإلكترونية الإخبارية الخاصة	
المطلب الأول: تعريف المواقع الإلكترونية	**64**
المطلب الثاني: نشأة وتطور المواقع الإلكترونية	**65**
المطلب الثالث: أنواع المواقع الإلكترونية	**66**
المطلب الرابع: معايير تقييم جودة المواقع الالكترونية	**73**
المبحث الثاني: محددات المواقع الإلكترونية الإخبارية	
المطلب الأول: مميزات المواقع الإلكترونية	**76**
المطلب الثاني: خدمات المواقع الإلكترونية وأسباب استخدام الجمهور لها	**78**
المطلب الثالث: مهارات التحرير الإلكتروني	**80**
المطلب الرابع: مواثيق الشرف والضوابط المهنية الأخلاقية في البيئة الإلكترونية	**83**
الخلاصة	**84**
الإطار التطبيقي للدراسة	
أولا: بطاقة فنية حول الموقع الالكتروني الاخباري "أخبار دزاير"	**91**

ثانيا: حدود الدراسة	**94**
ثالثا: تحليل نتائج الدراسة	**95**
رابعا: عرض النتائج	**109**
خاتمة	**112**
قائمة المصادر	
قائمة الملاحق	